جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

مخالفات الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) النحوية للبصريين في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

(دراسة وصفية تأصيلية)

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه/ في فلسفة اللغة العربية وآدابها

من طالب الدكتوراه:
ياسين جمعة محمود الهيتي

بإشراف
الأستاذ الدكتور
علي مطر جرو الدليمي

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (**مخالفات الشاطبي(ت ٧٩٠هـ) النحوية للبصريين في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**)، المقدمة من طالب الدكتوراه: **(ياسين جمعة محمود الهيتي)** في كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، فوجدناها بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وأدابها بتقدير ( ).

التوقيع:

أ. د. عباس عبدالله عباس

(عضوًا)

التاريخ: / /٢٠٢٠ م

التوقيع

أ. د. منذر ابراهيم حسين

(عضوًا)

التاريخ: / /٢٠٢٠م

التوقيع:

أ. م. د عبدالله حميد حسين

(عضوًا)

التاريخ: / /٢٠٢٠م

التوقيع:

أ. م. د محمود خلف حمد

(عضوًا)

التاريخ: / /٢٠٢٠م

التوقيع:

أ. د علي مطر جرو

(عضوًا ومشرفًا)

التاريخ: ٣٠/ ٩ / ٢٠٢٠م

التوقيع

أ. د محمد جاسم عبد

(رئيسًا)

التاريخ: / /٢٠٢٠م

التوقيع:

أ. د طه إبراهيم شبيب

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ٣/ ٩ /٢٠٢٠م

إقرار المُشرِف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(مخالفات الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) النحوية للبصريين في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)** المُقدَّمة من طالب الدكتوراه: **(ياسين جمعة محمود الهيتي)** قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية ، جامعة الأنبار، وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في اللغة العربية.

المشرف

أ.د. علي مطر جرو

جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الانسانية

١٥/٣/ ٢٠٢٠

بناء على التوصيات المتوافرة أُرشِّحُ هذه الأطروحة للمناقشة .

أ.د. عثمان عبد الحليم جلعوط

رئيس قسم اللغة العربية

١٥ / ٣ / ٢٠٢٠

اقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد قرات الأطروحة الموسومة بـ **(مخالفات الشاطبي (ت٧٩٠هـ) النحوية للبصريين في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)** ، والمقدمة من طالب الدكتوراه **(ياسين جمعة محمود)** إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها ، فوجدتها صالحة من الناحية العلمية .

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم ، وعدم الاكتفاء ببحث لإطار العام للأطروحة منهج البحث العلمي ، والعمل على ضمان السلامة الفكرية ، وعدم هدم النسيج الوطني ، واللحمة الوطنية ، والطلب من مقدم الأطروحة حذف الفقرات ، والعبارات المسيئة لها ، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة ولأجله وقعت .

التوقيع:

أ . م . د مائدة رحيمة غضيب

جامعة بغداد

كلية التربية /ابن رشد

٢٠٢٠/٥/١٧م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾

نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ

قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾

من سورة الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥

الإهداء

إلى...

أفصح من نطق بالضاد سيدنا الرسول الأعظم محمّد عليه الصلاة والسلام...

إلى ...

روح والدي (رحمه الله) الذي غرس في نفسي حبّ العلم وشجعني على السير في ركبه

إلى ...

والدتي التي لمست ثمرات دعواتها الصادقة لي بالموفقية في كل خطوة من خطوات البحث (حفظها الله)

إلى ....

روح أخي (صادق) الذي عرفت منه الوفاء والإخلاص (رحمه الله)

إلى ...

زوجي وأولادي وابنتيّ

إلى ...

إخواني وأختيَّ جميعاً وفاءً لهم

أهدي بحثي هذا

الباحث

شكر وثناء

بعد الشكر لله تعالى على فضله ونعمائه التي لا تنفد أبدًا لا بدَّ لي من أن أوجه الشكر إلى مستحقيه، فقد تفضلوا عليّ في اتمام هذا العمل المتواضع وأخصُّ بالذكر (الأستاذ الدكتور علي مطر جرو الدليمي) على صبره وعلى ما أبداه لي من نصائح وإرشادات في اتمام الأطروحة من بداية العمل بها إلى وصولها بين يدي الأساتذة للمناقشة.

أشكر إخواني على جهدهم الذي بذلوه في اتمام الأطروحة.

ولا يسعني إلا أن أقدَّم ثنائي وشكري إلى عمادة كلية التربية المتمثلة بالأستاذ المساعد الدكتور طه ابراهيم شبيب، وأساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية الذين أفادوني من علمهم وتوجيهاتهم فجزاهم الله خير الجزاء.

ولا أنسى فضلَ كلِّ من مدّ لي يد العون ولو برفع أكف الدعاء لله تعالى في إنجاز هذا العمل.

فجزى الله الجميع خير ما يجزي عباده المخلصين

الباحث

ثبت المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	١-٥
٢	التمهيد	٦- ٤٢
٣	الإمام الشاطبي حياته ومنهجه	٦
٤	المبحث الاول : التعريف بالإمام الشاطبي	٨-٢٤
٥	المبحث الثاني : منهج الإمام الشاطبي في المقاصد	٢٥-٤٢
٦	الفصل الأول مخالفات الشاطبي في الاسماء	٤٣-١٢٨
٧	الضمير المتصل	٤٤-٥١
٨	العلم	٥٢-٥٧
٩	الكاف في إياك (في حالة الجر)	٥٨-٦٠
١٠	المعرب والمبني	٦١-٦٨
١١	المفعول معه	٦٩-٧٨
١٢	جمع التكسير	٧٩-٨٢
١٣	حالة (مع)	٨٣-٩٤
١٤	لزوم حذف الخبر	٩٥-١٠٦
١٥	المخالفة في علامة جر المثنى	١٠٧-١١٢
١٦	المخالفة في الضمير(جعل ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب سواء)	١١٣-١١٦
١٧	المخالفة في جعل (ما) من الموصولات	١١٧-١٢٢
١٨	المخالفة في اعراب المثنى ،والسالم بعد (لا النافية للجنس)	١٢٣-١٢٨
١٩	المخالفة في العطف على موضع (إنّ)	١٢٩- ١٣٥

٢٠	الفصل الثاني مخالفات الشاطبي في الأفعال	١٣٦-١٩٢
٢١	دخول عارض على الفعل	١٣٧-١٤٠
٢٢	الالحاق مع المضارع	١٤١-١٤٦
٢٣	حذف حرف العلة في آخر الفعل أمرٌ لا بد منه	١٤٧-١٥٨
٢٤	المخالفة في سبب جزم الفعل	١٥٩-١٦٤
٢٥	المخالفة في كسر همزة (أن) في ظن واخواتها	١٦٥-١٦٩
٢٦	المخالفة في لفظة ينجزما	١٧٠-١٧٥
٢٧	المخالفة في حذف الفعل	١٧٦-١٨٢
٢٨	المخالفة في تقديم جواب الشرط على فعل الشرط	١٨٣-١٩٢
٢٩	الفصل الثالث مخالفات الشاطبي في الادوات والحروف	١٩٣-٢٥٧
٣٠	المخالفة في التعدي لـ(أرى وأعلم)	١٩٤-١٩٨
٣١	المخالفة في إن (سوى واختيها لا تكون ظروفا)	١٩٩-٢٠٣
٣٢	الحاق نون التوكيد مع الأمر	٢٠٤-٢٠٧
٣٣	ترك أو إلحاق تاء التأنيث مع (أي) في (ايتهن)	٢٠٨-٢١١
٣٤	المخالفة في دخول همزة الاستفهام على (لا النافية للجنس)	٢١٢-٢١٦
٣٥	المخالفة في خبر (لا النافية للجنس)	٢١٧-٢٢١
٣٦	رأي ابن خروف في (كم)	٢٢٢-٢٢٥
٣٧	لام الأمر مع المضارع	٢٢٦-٢٣٢
٣٨	نصب الفعل المضارع بعد حتى	٢٣٣-٢٣٧
٣٩	حالة (الواو) مع (رُبّ)	٢٣٨-٢٤٤
٤٠	حالات حرف (أل)	٢٤٥-٢٤٧
٤١	المخالفة في عمل (لولا)	٢٤٨-٢٥١
٤٢	المخالفة في (بل)	٢٥٢-٢٥٧

٤٣	الخاتمة	٢٥٨
٤٤	ثبت المصادر والمراجع	٢٦٢
٤٥	الرسائل والأطاريح	٢٨٩
٤٦	ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية	٦-١

المُقَدِّمــة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيِّد الخلق ومعلِّم الناس أجمعين سيِّدنا محمد عليه الصلاة والسلام المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

فإنَّ من طبيعة الأمة الإسلامية ، والعربية أنها جُبلَت على الحفاظ على لغتها العربية ، والاهتمام بها لما لها من أهمية في معرفة أسرار ، وإعجاز آيات القرآن الكريم ، وألفاظه ، ومكنونه ، وإن من الواجب علينا معرفة أو إحياء تراثنا الإسلامي ، والعلم بما كتب ، وألَّف به الأولون من السلف بوضع العلوم ، والمعارف المختلفة ، وكان من أهم ما يخصّ علمنا و تراثنا هو ما خلفه السلف من علماء العربية في جوانب اللغة العربية جميعِها من صوت ، وصرف، ونحو، ودلالة ومعجم ؛ ولأجل ذلك يممتُ صوب الدراسة النحوية و تحديدًا عند سلفنا من علماء العربية في كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) فكان موضوع دراستي (مخالفات الشاطبي (ت٧٩٠هـ) النحوية للبصريين في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) ؛ إذ إن الإمام الشاطبي الذي ينتمي إلى المذهب البصري يعتمد آراءهم وجدته يخالف البصريين وأئمتهم في النحو كالخليل و سيبويه و المبرد وغيرهم من نحوييهم .

وبعد التوكل على الله ، درست مخالفات الإمام الشاطبي للبصريين ،وقد عقدت قبل الدراسة فصلاً تمهيدياً عرّفت فيه بـ (الإمام الشاطبي ، ومنهجه) ،وقد حوى مبحثين، عرضت في المبحث الأول تعريفاً بـ (الإمام الشاطبي وبعض جوانب سيرته) ، وفي

المبحث الثاني عرضت (منهج الإمام الشاطبي) ، بعد ذلك انتقلت إلى الدراسة التي اقتضت مادتها أن تتكون من ثلاثة فصول ، وقد خصصت في الفصل الأول ما يتعلق بمخالفة الشاطبي للبصريين في الأسماء ، عن طريق تناول رأي أحد نحاة البصريين ، كالخليل مثلاً ، وبيّنت موطن المخالفة بين رأيه ورأي الشاطبي وعرضت ما اعتمد عليه كل منهما للذهاب إلى ما رأى وهكذا فعلت في كلّ ما خالف به الشاطبي نحاة المذهب البصري في مسألة من المسائل النحوية التي درستها ، وكذلك الحال في الفصل الثاني ، فقد خصصته للفعل ، وما يتعلق به من آراء نحاة المذهب البصري ، وما خالفهم فيه الإمام الشاطبي موضحاً أسباب الخلاف ومعتمده وعلله ووقفت فيه ، ومنعه ، والفصل الثالث فقد خصصته للأدوات والحروف المستعملة في اللغة العربية ، مبيّناً ما ذهب إليه النحاة البصريون ، وما خالفهم فيه الشاطبي وعلة ما ذهب كلٌّ منهم ، وأود أن أبيّن أن هذه المسائل ليست كلها التي ذكرها الإمام الشاطبي في كتابه ؛ وذلك لكثرتها ، فقد انتقيت منها انتقاءً موفيًا بالغرض ويلفت أنظار الدارسين إلى هذا الميدان العلمي الكبير .

وهنا لا بد من اظهار جهد ، ومنهج ، واسلوب الشاطبي في مخالفاته الآراء النحوية للبصريين ، وكيفية الرد عليهم ، إذ استعمل الشواهد من الآيات القرآنية الصحيحة والشاذة، واستعمل الحديث النبوي الشريف لبيان مخالفاته لغيره ، وكذلك الشعر العربي الذي اعتمده في التأسيس للخلاف الذي رآه ، فضلاً عن بعض العبارات التي سمعت من العرب أيضاً ، إذ استعملها شواهد تعضد ما ذهب إليه وهو يخالفهم في مخالفاته النحوية للبصريين وغيرهم .

وأما رصد هذه المخالفات عنده فقد كانت في ألفاظ أو عبارات تابعته فيها وبينت أن مقصوده منها مخالفة غيره ومنها على سبيل المثال : قوله (والصحيح) ،

أو (وليس هذا موضع بيان) ، أو (والراجح) وغيرها من العبارات التي كان يرد بها الشاطبي على النحويين ويخالفهم بآراء ينفرد عنهم بها، ويتابع آراء المذاهب الأخرى.

ولأن المسائل ليست من باب واحد في كل فصل فإنني ذكرتها ليست مرتبة على أبوابها ، بل رتبتها على الحروف الهجائية ؛ لأن عرضها اقتضى هذا الترتيب ، لكن الجامع لها هو الفصل كونها تنتمي جميعها الى أبواب عنوان الفصل ، فما كان من الأسباب وضعته في فصل الأسماء ، وما كان من باب الأفعال وضعته في فصلها الثاني ، والفصل الثالث وضعت فيه الأدوات والحروف .

وبعد الانتهاء من فصول الرسالة ختمتها بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج ، وما وجدته من جهد نحوي للشاطبي في مخالفاته ، وكتبت بعدها ملخصاً باللغة الإنكليزية لموضوع دراستي وما يتعلق به.

ولا بد هنا من ذكر بعض الدراسات التي تخص المقاصد الشافية منها : (اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة الكافية عل ابن مالك-٢٠١٥م) ، و(التعليل النحوي لدى الإمام في كتابه المقاصد الشافية للدكتور عامر عبد العزيز _ ودكتور وعد محمد سعيد العاني – اطروحة دكتوراه – جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية) ، (تعقبات الإمام الشاطبي النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية – رسالة ماجستير – ام القرى – قسم الدراسات العليا فرع اللغة – ٢٠١٢م) ، و(منهج الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية – رسالة ماجستير جامعة اليرموك – الأردن- كلية الآداب – جبار بن محمد عدنان- ١٤٣٠هـ) ، و (آراء ابن الحاج النحوية في المقاصد الشافية للشاطبي – ٢٠١٤م) ، و(المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك- كلية الآداب – جامعة الملك عبد العزيز للدكتورة سلوى محمد عمر عرب) ، و(نظرية المقاصد عند الشاطبي – لأحمد

الريسوني – اطروحة دكتوراه – جامعة الملك عبد العزيز – ١٤١٥هـ) ، و (مقاصد المقاصد – مقاصد الشاطبي في شرح الألفية – للأستاذ الدكتور عيّاد بن عبد ١٤١٩هـ) ، و (الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي – عبدالرحمن بن ضيف الله الطلحي – اطروحة دكتوراه – جامعة ام القرى –١٤١٣هـ) ، و (اختيارات أبي اسحاق الشاطبي النحوية والتعريفية في كتابه المقاصد الشافية – سليمان الضحيان – اطروحة دكتوراه – جامعة محمد بن سعود الإسلامية – ١٤٢٣هـ) ، و(التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – رسالة ماجستير: نبيل كريم محمود– كلية التربية – جامعة السليمانية ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م) .

وأرى أنه من الواجب أن أقدم الشكر والاحترام لكل من كان لي عوناً أو قدم مساعدة في سبيل إخراج هذه الاطروحة على الوجه الصحيح والمصيب ، وأخص بالذكر استاذي المشرف عليها وهو (الاستاذ الدكتور علي مطر)؛ لما بذل من جهد في ذلك، فجزاه الله عني كل خير.

وبعد : فهذا الجهد الذي عملته ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المخل ، وأنفقت عليه وقتاً طويلاً ، فأسأل الله العلي القدير أن يوفقني فيما عملته فإنه لا توفيق إلا من عنده سبحانه وتعالى ، وأخيراً فإن الكمال لله وحده ، فاسأل أالله عز وجل أن يغفر لي ويتجاوز عنّي ، وأرجو العذر من اساتذتي الأفاضل ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الباحث

التـمـهيـــد

الإمام الشاطبي حياته ومنـهجه

أ : التعريف بالإمام الشاطبي

ب : منـهج الإمام الشاطبي

أ - التعريف بالإمام الشاطبي

سيرته الشخصية أو الذاتية

أولًا – اسمه وكنيته ونسبه:

هو إبراهيم بن موسى بن محمد ، والكنية التي يكنى بها والمعروف بها هي أبو إسحاق ، ونسبه اللخمي الغرناطي الشاطبي[١] .

وكنيته بالإجماع ، وهذا ما أشار إليه صاحب الاعتصام، إذ قال: ((أما كنيته: فقد أجمعوا أيضاً على أن كنيته: أبو إسحاق))[٢] .

وما يخص نسبه، فكما ذكره الرواة في كتبهم، فمنهم من نسبه باللخمي، وهو نسبة إلى قبيلة (لَخْم)، إذ ذكرها اصحاب كتب الأنساب أنّ (اللَّخمي) هي: ((بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لَخْم، ولَخْم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام))[٣]، ومن هذه القبيلة كانت ملوك العرب في زمن الجاهلية، وهم من آل عمرو بن عدي بن نصر اللَّخْمي[٤] .

ويمكن معرفة شيء عن اللخميين من خلال كتب التراجم والطبقات، فقد :((كان للَّخميين ملك بالحيرة من العراق في المناذرة ملوك الحيرة نيابة عن الأكاسرة، وهم بنو عمرو بن عدي بن نصر اللخمي، كانت دولتهم من أعظم دول العرب وأول من ملك منهم عمرو بن عدي وآخرهم المنذر بن النعمان بن المنذر فبقي حتى انتزعها منه

---

(١) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٤٨:١ ، وفهرس الفهارس: ١٩١:١ ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ٣٣٢:١ ، ومعجم المفسرين: ٢٣:١ ، الاعْتِصَام : ٣٢ (المقدمة).

(٢) الاعْتِصَام: ٣٢ : المقدمة، ينظر: معجم المفسرين: ١١٠:١ .

(٣) الأنساب: ٢١٠:١١ ، وينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : ١٠١١:٣.

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني ٢١٠:١١ ، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١٠١١:٣.

خالد بن الوليد في الإسلام، ثم كان لبقاياهم ملك بإشبيلية من الأندلس، وهي دولة ابن عباد، وأول من ملك منهم القاضي محمد بن إسماعيل بن قريش بن عباد))[١].

وأمَّا ما يخص نسبه (الغرناطي) فقد أشاروا إلى المملكة التي كان يعيش بها ، وهي مملكة غرناطة[٢] .

وهذا ما قاله صاحب الاعتصام، ما نصُّه: ((فقد كانت في غرناطة آخر مملكة للمسلمين بالأندلس، فبها نشأ، وبها طلب العلم، وفيها أصبح عالماً مفتياً، ولم يذكر الذين ترجموا له المسائل الدقيقة في نشأته، ولا ذكروا أسرته، وإنما ركزوا على ذكر شيوخه وسماعاته رحمه الله))[٣].

ولم يذكر قسم من الرواة أنَّ الشاطبي غادر، أو ترك غرناطة ، كما أُشير إلى ذلك في الاعتصام[٤].

وأمَّا سبب نسبته بالشاطبي، فهو نسبة إلى مدينة شاطبة، إذ قال العلماء في سبب النسب: ((وأمَّا الشاطبي؛ فهي نسبة إلى" شاطبة"[٥] الواقعة شرق الأندلس بمقاطعة بلنسية، وقد عرفت بصنع الورق، وكانت من أعظم حصون المسلمين بالأندلس، ونسبة أبي إسحاق إلى شاطبة، من جهة كونها موطن آبائه، الذين تركوها

---

(١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣٦٥:٥ .

(٢) ينظر: معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» ٢٣:١ .

(٣)الاعتصام : ٣٣(المقدمة).

(٤) ينظر: الاعْتِصَام ٣٢ :المقدمة ، علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات: ١٨.

(٥) ينظر: معجم البلدان: ٣٠٩:٣ .

إلى غرناطة حين سقوطها بيد ملك أراقون، الذي حاربها تسع سنين من غزوه لها عام ١٢٣٩ م، ثم أخرج من شاطبة أهلها من المسلمين))[١].

والسبب يعود إلى أنَّ الشاطبي هاجر إليها هو وأسرته[٢] .

ثانيًا – وصف الشاطبي بالإمام وسببه :

إنَّ من أوصاف الشاطبي، وصفه بالإمام ، والسبب يعود كما قال أحد العلماء بالآتي : ((ولأجل هذه المباحث القيمة – في علوم القرآن وتفسيره – وصفه علماء التراجم بالإمامة في ذلك، فقال أحمد بابا التنبكتي[٣]: "له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقه وأصولاً وتفسيرًا وحديثا، وعربية وغيرها))[٤].

ثالثًا– ولادته:

إنّ سنة ولادة الشاطبي غير متفق عليها من العلماء ، إذ قالوا : ((أما مولده: فلم يذكر أحد ممن ترجم له سنة ولادته ولا مكانها، بل إن منهم من نص على أنه لم

---

(١)علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات:١٨، ينظر: الأعلام للزركلي ١١٨:١.

(٢) ينظر: الاعْتِصَام: ٣٢ (المقدمة) .

(٣)هو أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد بن أقيت بن عمر بن علي بن يحيى بن كدالة بن مكي بن نيق بن لف بن يحيى بن تشت بن تنفر بن حيراي بن النجر بن أبي بكر بن عمر الصنهاجي الماسني السوداني التكروري التنكبتي ، ولد ونشأ في تنبكتو عام ٩٦٣ هـ (١٥٥٦ م) ، توفي سنة ١٠٣٦ هـ/ ١٦٢٧ م وفي رواية أخرى أن وفاته كانت سنة ١٠٣٢ هـ ، ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج:١٣و١٧ ، الأعلام للزركلي٨٨:٢ ، فهرس الفهارس والأثبات: ١١٣:١

(٤) مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن : لشايع بن عبده بن شايع الأسمري ،١٣:١ . ١٤.

يقف عليها، كما قال أحمد بابا التنبكتي-مع سعة ترجمته-: "ولم أقف على مولده رحمه الله" .

وقد اجتهد الشيخ محمد أبو الأجفان في تقدير سنة ولادته فقال: "لم يعين المترجمون لأبي إسحاق... الشاطبي سنة ولادته، ويمكننا أن نقدر الفترة التي ولد فيها، استنتاجاً من تاريخ وفاة شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان أسبق شيوخه وفاة، فقد كانت وفاته سنة ٧٢٨ هـ، وهي السنة التي يكون فيها مترجمنا يافعاً، وذلك مما يجعلنا نرجح أن ولادته كانت قبيل سنة ٧٢٠ هـ"))[١].

رابعًا- نشأته:

إنَّ مكانة الإمام الشاطبي تكمن من علمية متقدة، لا من معرفة كيف نشأ والبيئة التي عاش فيها، إذ قال أحد العلماء: ((نشأ الشاطبي بغرناطة التي أمضى بها سائر عمره، وكان قد اتجه منذ صباه الباكر إلى العلم كما ترى من ملازمته أعلاما كبارا في زمنه كابن الفخار البيري الذي كان يتلقى عنه وهو في العشرينيات تقريبا، وكأبي سعيد بن لب في ذات الفترة ، وغيرهم من الأعلام، وما تمكنه عند جمعهم إلا لطول الملازمة، وبيان ذكائه، وظهور نبوغه، ألا ترى كيف كان ابن الفخار يعجب من ذكائه وإثارته مسائل في اللغة، لا يتنبه))[٢]. وترجمة الأشخاص ستأتي لاحقًا.

---

(١)الاعْتِصَام :٣٣ (المقدمة) ، ينظر: علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات : لمحمد سالم أبو عاصي ، الناشر: دار البصائر – القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م :١٨-١٩ .

(٢)علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات :١٨

خامسًا- شيوخ الشاطبي :

نهل الإمام الشاطبي، وتتلمذ على يد جماعة من العلماء، ومن هؤلاء العلماء:

١-الشيخ الزيات الكلاعي: هو أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي، وتوفي بها سنة(ت٧٢٨هـ) ، وكان حسن الخلق كثير العبادة، عظيم الوقار كما وصفه ابن الخطيب[١] .

٢- الشيخ ابن علي الفخار: هو محمد بن علي، أبو عبد الله الفخار البيري، توفي سنة (٧٥٤هـ)،وقد قرأ الشاطبي عليه القراءات السبع ، واكثر التفقه عليه في العربية وغيرها من العلوم ، وقد وصفه الشاطبي بالأستاذ الشهير، ولازمه الشاطبي إلى أن مات [٢].

٣-الشيخ أبو جعفر الشقوري: هو أبو جعفر أحمد بن الشيخ الولي أبو البشر آدم الشقوري، وكان يدرس بغرناطة (كتاب سيبويه)، و(قوانين ابن أبي الربيع) ، و(ألفية ابن مالك)[٣].

٤-الشيخ أبو سعيد بن لب :هو فرج ابن قاسم بن أحمد التغلبي، شيخ الشيوخ في غرناطة، توفي سنة (ت٧٨٢هـ)، ووصفه الشاطبي بعدة أوصاف كالأستاذ الكبير والشهير والجليل والمشاور[٤].

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة: ١:٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : ١: ٣٤، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٥ : ٣٥٥ ، نيل الابتهاج:٤٨.

(٣) برنامج المجاري : ١٢٥ ، ونيل الابتهاج: ٤٧ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٢: ٦٠١، ونفح الطيب: ٥: ٥١٣ .

٥-الشيخ محمد البلنسي: وهو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسي البلنسي أبو عبدالله، توفي سنة (٧٧٢هـ)، ودعاه الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) بالأستاذ الفقيه النحوي[١].

٦- الشيخ أبو عبدالله المقري: هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبدالرحمن القرشي المقري أبو عبدالله، توفي سنة (ت٧٥٩هـ)، والشاطبي سمع عليه كتابه الحقائق والرقائق، وأجيز به وبغيره من الكتب ومنها الشاطبية، والتسهيل، والجزولية، وجمل الزجاجي[٢].

٧-الشيخ شريف السبتي: هو محمد بن أحمد بن محمد الحسني السبتي، أبو القاسم قاضي الجماعة، توفي سنة (ت٧٦٠هـ)[٣].

٨-الشيخ شريف التلمساني: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف بن علي بن يحيى بن علي بن محمد، توفي سنة (ت٧٧١هـ)، ووصفه الإمام الشاطبي بالشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم [٤] .

٩-الشيخ أبو علي: هو منصور بن عبدالله الزواوي الأصولي النحوي (ت٧٧٠) ، ووصفه الشاطبي بالشيخ الجليل الأصولي الفقيه، واحياناً يصفه بالأستاذ العالم النظار[٥].

---

(١)ينظر: المقاصد الشافية ١: ٧، وشجرة النور: ١: ٢١٣ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١: ٦، ونيل الابتهاج :٤٩.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية: ١:١٠٣، نيل الابتهاج: ٤٨،الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ٢: ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية : ١: ٢٥٧، نيل الابتهاج: ٤٨. ٤٩ ،شجرة النور: ١: ٢٣٤.

(٥) ينظر: مقدمة المقاصد الشافية: ١: ٩، برنامج المجاري :١١٩ وشجرة النور:١: ٢٣٤

١٠-الشيخ شمس الدين: هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق، أبو عبدالله التلمساني، توفي سنة (ت٧٨١هـ)، وقد سمع عليه الشاطبي كتاب (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، موطأ الإمام مالك بن انس برواية يحيى بن يحيى[١].

١١-أبو عبدالله محمد بن ابي الحجاج يوسف بن عبدالله بن محمد اليحصبي المعروف باللوشي (ت٧٥٢) و، وكان يعدّ من الخطباء الجيدين ، ومن الأدباء[٢] .

سادسًا- تلاميذ الشاطبي :

إنَّ من التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الإمام الشاطبي ، والذين أصبحوا فيما بعد علماء زمانهم وما بعد زمانهم ، ومنهم:

١-الإمام أبو عبدالله المجاري: هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي بن عبدالواحد المجاري الاندلسي، (ت٨٦٢هـ)، وهو من أبرز تلاميذه، روى عنه وأخذ عنه الألفية [٣].

٢- الإمام ابن عاصم: هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم أبو يحيى، فقيه نظار وعالم محقق وكاتب أديب، توفي سنة (ت٨١٣هـ)[٤].

---

(١)ينظر: الديباج: ٢: ٢٩٠، برنامج المجاري : ١١٩ ، شجرة النور: ١: ٢٣٦.

(٢) ينظر: برنامج المجاري : ١١٩.

(٣) برنامج المجاري: ١١٦- ١١٨.

(٤) ينظر: نيل الابتهاج: ٤٩.

٣- القاضي ابن عاصم: هو أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم أبو يحيى، توفي سنة (ت٨٢٩هـ)[١]، وهو وأخوه الإمام ابن عاصم ينتميان إلى أسرة ذات مكانة علمية، وكان أبو بكر فقيهاً محدثاً، وله تصانيف في النحو والقراءات وأنَّه لخَّص كتاب(الموافقات) لشيخه الشاطبي، وسمَّى تلخصيه: (نيل المنى في اختصار الموافقات).

٤- الشيخ أبو جعفر أحمد القصار أندلسي غرناطي، وورد عنه في نيل الابتهاج أنه استاذ ومحقق ، وكان الامام الشاطبي يطالعه في بعض المسائل في وقت تصنيف الموافقات[٢].

سابعًا- أخذه للعربية:

من خلال معرفة نشأة الشاطبي، وطبيعتها، يمكن معرفة على من تتلمذ ، ودرس ، ومعرفة شيوخه إذ قال احد العلماء :((أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم: الإمام المفتوح عليه في فَنِّها ما لا مطمع فيه لسواه بحثًا وحفظًا وتوجيهًا ابن الفخار البيري، لازمه إلى أن مات، والإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السبتي شارح مقصورة حازم، والإمام المحقق أعلم أهل وقته الشريف أبو عبد اللَّه التلمساني، والإمام علامة وقته بإجماع أبو عبد اللَّه المقري، وقطب الدائرة شيخ الشيوخ الجلة الإمام الشهير أبو سعيد بن لب، والإمام الجليل الرحلة الخطيب أبو جعفر الشقوري،

---

(١) ينظر: نيل الابتهاج: ٤٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٧٦ .

وممن اجتمع معه واستفاد منه العالم الحافظ الفقيه أبو العباس القباب والمفتي المحدِّث أبو عبد اللَّه الحفار وغيرهم))[١].

ثامنًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

إنّ للإمام الشاطبي مكانة علمية من بين العلماء ، إذ يُعدّ من كبار العلماء في عصره ، ومن المحققين الكبار في ذلك الوقت ، ويمكن معرفة ذلك من خلال أقوال العلماء ، وشهادتهم في الشاطبي، ومنهم:

الونشريسي(ت٩١٤هـ)[٢]، إذ وصف الشاطبيَّ((بـ((الشيخ العالم العارف المحقق)).

وقال عنه ابن مرزوق الحفيد: ((الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح))[٣].

ووصف الشاطبي، محمد مخلوف بـ: ((الإمام العلامة المحقق النظار أحد الجهابذة الأخيار))[٤].

---

(١) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ٤٩، وينظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» ١١٠:١، وعلوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات: ١٨ .

(١)الونشريسي: الفقيه المفتي بالمغرب، صاحب «المعيار المعرب، عن فتاوى إفريقية والمغرب». وكتاب «الفائق» و «قواعد المذهب» وغير ذلك ، نزيل «فاس» المحروسة: نزلها سنة ٨٧٤، وتوفى بفاس سنة ٩١٤، وهى السنة التى أخذ فيها النصارى مدينة «وهران» ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال فى أسماء الرّجال»: ٩١:١ . ٩٣ .

(٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٤٨:١.

(٤) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٣٣٢:١ .

وقال عنه التنبكتي(٩٦٣هـ): ((الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ورعاً صالحاً زاهداً سنياً إماماً مطلقاً بحاثاً مدققاً جدلياً باعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربيةً وغيرها مع التحري والتحقيق))[١].

ومن المُحْدَثِين الذين شهدوا بفضله الدكتور عبد الرحمن بن سليمان أحد محققي كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، قال عنه: ((الإمام العالم العلامة برهان الدين ابراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي... شيخ المتأخرين من أهل الأندلس، وإمام نحاتها ولغوييها، وأحد كبار فقهائها ومفتيها))[٢].

ووصفه مصطفى باحو بـ((الإمام الأوحد الذي اتفق كل المالكية على الإشادة به، والمبالغة في تعظيمه ووصفه بالألقاب))[٣] .

أما ما يخصّ ثناء العلماء على الشاطبي ، فإنّ الذي ينظر ويطّلع على مؤلفات الشاطبي (رحمه الله) ، يرى القارئ كم أن الشاطبي له تأثير في مؤلفاته ، وآثاره ، ولا بد أن يثني القارئ على الشاطبي ، وأفكاره لما له من مواقف ثابتة ومخالفة مألوف المبتدعة في وقته ، فبمؤلفاته قد أحيا سننًا كثيرة من سنن سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وأمات كثيرًا من البدع في وقته ، مما دفع المؤلفين بعده في الإطراء ، والثناء عليه ، كالمقَّري صاحب نفح الطيب[٤] ، إذ كتب صفحات وصفحات كلها ثناء

---

(١) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٤٨:١

(٢) مقدمة المقاصد الشافية.

(٣) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية :١٢ .

(٤) ينظر: مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن ١٣:١ ـ ١٤ .

على الامام الشاطبي، ويمكن أن نجمل بعض العلماء إضافة إلى المقَّري ومنهم: ((قول تلميذه أبي عبد الله المجاري: "الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي".

وقال عنه أحمد بابا التنبكتي: "الإمام العلامة، المحقق القدوة، الحافظ الجليل المجتهد، كان أصوليا مفسرًا، فقيها محدثا، لغويا بيانيا، نظارًا ثبتا، ورعاً صالحاً زاهدًا، سنيا إماما مطلقا، بحاثا مدققا جدليا، بارعا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات... .

وحسبك بشهادة هذين الإمامين الفاضلين، وإنما يعرف الفضل لأهله أهلُه.

وقد تابعهما في الثناء على الإمام أبي إسحاق الشاطبي محمد مخلوف وغيره من المتأخرين))[1] .

تاسعًا: آثار الشاطبي أو مؤلفاته :

للإمام الشاطبي آثار ومؤلفات نفيسة لما كان يمتاز الشاطبي بعلمية، وله القدم الراسخ في الفقه ، والأصول في النحو والعربية ، ومن هذه المؤلفات:

١. الموافقات: وهو كتاب معدود في أصول الفقه، وكان قد سماه "عنوان التعريف بأسرار التكليف"؛ لأجل ما أُودع فيه من الأسرار التكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفيّة .

لكن بعض شيوخ الشاطبي أخبره برؤيا جعلت الإمام الشاطبي يسمِّي هذا الكتاب باسم "الموافقات".

---

(١) مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن ١٣:١ . ١٤.

وهو كتاب عظيم القدر جليل النفع، أثنى عليه المتقدمون من العلماء، والمتأخرون، وكُتبت حوله الدراسات العلمية، واختصره بعض العلماء، ونظمه بعض تلاميذ المؤلف، وطبع أكثر من طبعة، ولا تكاد تخلو منه مكتبة طالب علم ، حقق هذا الكتاب أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ونشر في دار ابن عفان ، إذ الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٧٧م ، وظهر في سبعة أجزاء ، وطبع بتونس سنة (١٣٠٢هـ ـ ١٨٨٤م) وبتصحيح ثلاثة من علماء جامعة الزيتونة هم : علي الشنوقي ، واحمد الورتاني ، وصالح قايجي ، وظهر في أربعة أجزاء ( ) ، وطبع في مصر بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، وظهر في أربعة أجزاء ، وطبع في مصر سنة (١٣٤١هـ ـ ١٩٢٢م) في المطبعة السلفية ، وكذلك طبع في مصر بتعليق وتحقيق الشيخ عبد الله دراز ، وظهر في أربعة أجزاء .

٢. الاعتصام: وهو كتاب في غاية الإجادة ، تناول فيه الإمام أبو إسحاق الشاطبي موضوع البدع، وبحثها بحثا علميا، وسبرها بمعيار الأصول الشرعية، بحيث إنَّ من جاء بعد الإمام أبي إسحاق الشاطبي فألف في رد البدع فهو عيال على كتاب الاعتصام ، والكتاب لم يتمه مؤلفه، وقد طبع عدّة طبعات وقد تم تحقيقه ودراسته ، إذ حقق ودرس الجزء الأول الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشقير، والجزء الثاني الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد ، والجزء الثالث الدكتور هشام بن إسماعيل الصيني ، وتم نشره في دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع في المملكة العربية السعودية . وكانت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م ، وعدد اجزائه ثلاثة اجزاء .

٣. الإفادات والإنشادات: وهو كتاب لطيف الحجم يبدؤه المؤلف بإفادة يتبعها بإنشاده، وقد جمع فيه المؤلف طرفا وتحفا وملحا أدبية، وهو مطبوع بتحقيق محمد أبي الأجفان ، وتم نشره من مؤسسة الرسالة في بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ ، الطبعة الأولى.

٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : نسبه إليه تلميذه المجاري باسم "شرح رجز ابن مالك"، وكذلك نسب إليه كتاب الموافقات، والاعتصام ، وأشار إليه أحمد بابا التنبكتي بقوله: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا فيما أعلم.

وذكر الدكتور أبو الأجفان وجود نسخة من الكتاب بالخزانة الملكية بالرباط برقم (٢٧٦)، وقال: ويقوم مركز البحوث بجامعة أم القرى بتحقيق هذا الشرح ونشره.

قلت: وقفت على مجلدين منه مطبوعين، حققهما الدكتور عيَّاد الثبيتي، ونشرتهما مكتبة دار التراث بمكة المكرّمة عام ١٤١٧هـ. تضمنا من النائب عن الفاعل إلى نهاية حروف الجر، وهو شرح حافل يدل على إمامة مؤلفه رحمه الله تعالى في فنّ العربية [١] .

(١) ينظر : برنامج المجاري: ٤٥-٤٦.

ب- منهج الإمام الشاطبي

أولًا: مصادر الشاطبي :

إنّ للشاطبي مصادر قد نهل منها وهي المصادر الأولى للنحو ، إذ اعتمد عليها في شروحه، ومن هذه المصادر (الكتاب) لسيبويه ، إذ يقول ، والقول للشاطبي: ((وكلام سيبويه حجة يعتمد عليها ويستند إليها))[١] ، فضلًا عن ذلك فقد اعتمد على شرح الكتاب للسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، وكتب الفراء (ت٢٠٧هـ)، والمبرد (ت٢٨٥هـ) ، وعلى الزجاج ، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)، فضلًا عن الشَّلَوبين (ت٦٤٨هـ)، كتابه شرح التسهيل ، وكذلك اعتمد على كتب التفسير ، وكتب الحديث ، والتاريخ ، وكتب الأخبار.

وللشاطبي وجهة نظر في مسألة الرجوع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين، إذ كان يعتمد ويدعو إلى اعتماد الباحث على كتب المتقدمين، ويقلل من الرجوع إلى كتب المتأخرين، إذ يقول: ((الواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم، فإن وجد الأمر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الأول لم يسعه إلا مخالفته، وإن لم يجده كذلك فليتوقف، فإن اجتمع على ما قال الأول... فينبغي تقليدهم؛ لأنَّهم عن السماع يخبرون لا عن آرائهم... فالمتقدم أعرف بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخرين، ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين، ويتحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا))[٢].

(١)المقاصد الشافية: ٨: ٢٧٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١: ١٩-٢٠ .

ومن مصادره :

١. كتاب المجالس: شرح فيه كتاب البيوع من صحيح الإمام البخاري، ذكر ذلك أحمد بابا، وقال التنبكتي : "فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله" ، وهو من مصنفات الشاطبي المفقودة [١] .

٢. عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق: نسبه إليه أحمد بابا، وإسماعيل باشا ، وقد أُتلف في حياة الشاطبي [٢] .

٣. أصول النحو: نسبه إليه – أيضا – أحمد بابا ، وقال عن الكتابين: "وقد ذكرهما معا في شرح الألفية، ورأيت في موضع آخر أنه أتلف الأول في حياته، وأن الثاني أُتلف أيضا" .

٤. وله فتاوى كثيرة: ذكر ذلك أحمد بابا، وأورد طائفة منها الدكتور أبو الأجفان في مقدمة كتاب الإفادات والإنشادات، وكذلك في آخره، وقد أوردها غيره من المتقدمين، وجمعها أبو الأجفان باسم (فتاوى الإمام الشاطبي).

وقد زاد الدكتور أبو الأجفان كتابًا آخر بعنوان "شرح جليل على الخلاصة في النحو" عدّه كتابا، وعدّ "شرح رجز ابن مالك في النحو" كتابا آخر ، وتابعه على ذلك الشيخ مشهور بن حسن [٣].

---

(١) ينظر: نيل الابتهاج : ٤٨ .

(٢) ينظر المصدر نفسه : ٤٩ .

(٣) ينظر: ملاحق تراجم الفقهاء الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ٢٦:٢.

ثانيًا: أسلوبه:

يعدّ الشاطبي من العلماء المتميزين في عصره ، وهذا ما ذكرته سابقاً، ويتميز ذلك من خلال اسلوبه وطريقة بحثه في المسألة، إذ إنه اعتمد الشاطبي على ثلاث طرائق في تحقيق مقصده مبيناً أسلوبه بشكل مفصل، إذ قال: ((وقد سلكت فيه مسلك شيوخي (رضي الله عنهم) في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير... فقد كان شيخنا الاستاذ الشهير أبو عبدالله بن الفخار (رحمة الله عليه) في هذه الطريقة إماماً غير مدافع، حافظاً لمسائلها، وكان من طريق تعليمه البسط والتعليل... وكان شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف الحسني –رحمة الله عليه– في هذا العلم رفيع الشأن، عالماً بدفائن أئمته، وكان من طرق تعليمه تحصيل مضمن الفصول والأبواب... وكان شيخنا الاستاذ أبو عبد الله البلنسي (رضي الله عنه) في هذا العلم عارفاً بطرق أئمته المتأخرين –عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طريق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء.. إلى غير هؤلاء ممن لازمت مجالسهم، واستفدت منهم، وانتفعت بسببهم، أعلى الله درجاتهم في عليين. فهذه الطرائق هي التي ذهبت إليها في الشرح. وبنيت عليها))[١] .

وقد أكثر الشاطبي من ذكر المسائل الخلافية في هذا الشرح، إذ قال: ((وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده))[٢] ، وكان منهجه في عرض الخلاف التفصيل تارة والإيجاز أخرى، إلا إنه يميل إلى الإيجاز أكثر ، وتبع مذهب البصريين في أغلب الأحيان، [٣].

---

(١)المقاصد الشافية: ٩: ٤٨٢–٤٨٣

(٢)المصدر نفسه: ٩: ٤٨٧–٤٨٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

ثالثًا: شواهد الشاطبي:

اعتمد الشاطبي في كتابه على الشواهد النحوية الآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وما يتعلق بكلام العرب من شعر ونثر ، كما فعل أسلافه من النحاة ، وخصوصاً من النحاة ابن مالك ، إذ قالوا: فـ ((تبع الشاطبي الناظم في الاحتجاج بالشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً، وفاق في عدد شواهده جميع شروح ألفية ابن مالك من القرآن وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

١-القرآن الكريم وقراءاته: لا خلاف بين النحاة في أن نصوص القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة التي لم تخالف قياسًا معلومًا صحيحًا من كلام العرب الذي يحتج به[١] ، فقد ذكر سيبويه أن القراءة لا تخالف لأنها سنة[٢]، وعند القراء لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، ومن هنا استشهد الشاطبي بنصوص القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة على صحة القواعد النحوية، فقد بلغت الشواهد من القرآن الكريم في هذا الشرح ثلاثٌ وستون وألف آية، سبع وعشرون وخمسمئة منها مكررة.

٢-الحديث النبوي: اختلف النحاة فيما بينهم على الاستشهاد بالحديث النبوي على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً وخير من يمثل هذا المذهب ابن مالك صاحب الألفية، الذي استشهد بالحديث النبوي على صحة القواعد النحوية[٣].

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٨:١.

(٣)ينظر: الاقتراح: ٨٩، الحديث النبوي في النحو العربي:١٠٤.

المذهب الثاني: المنع ويمثل هذا المذهب ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبو حيان[١].

المذهب الثالث: التوسط بين المذهبين، ويمثل هذا المذهب الشاطبي الذي قال: ((إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديثٍ منقول عن رسول الله ﷺ إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش... فليس بمنكر تركهم الاستشهاد بالحديث والاستنباط منه كيف وهم قد بنو على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن فبنوا عليها لما كان اعتنائهم بنقل الألفاظ، وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم))[٢] ، ثم قسم الحديث على قسمين، قال: ((إن الحديث في النقل ينقسم قسمين : أحدهما: ما عرف أن المعتنى به نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به الاستشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة الرسول ﷺ ككتابه إلى همدان... وابن مالك –رحمه الله– لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، فبنى الأحكام بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً))[٣]، وصوب كثير من النحاة المعاصرين ما قاله الشاطبي وبنوا عليه موقفهم

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٨٩، الحديث النبوي في النحو العربي:١٠٤.

(٢)المقاصد الشافية: ٣: ٤٠١-٤٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣: ٤٠٢-٤٠٥ .

من الاستشهاد بالحديث[١]. وبلغت الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي في شرحه سبعة وثمانين ومئة حديث كرر منها واحدٌ وثلاثون حديثاً.

ولا بدَّ من الاشارة إلى أن النحاة القدامى استشهدوا بالحديث النبوي الشريف، فقد ذكر الدكتور حاتم الضامن أنَّ سيبويه والفراء ومن جاء بعدهما استشهدوا بالحديث النبوي الشريف، والأقوال التي قيلت بخلاف ذلك إنما ألقيت جزافاً من غير تمحيص ولا تفحيص، فقد استشهد سيبويه بتسعة أحاديث في الكتاب، والفراء بثمانية وتسعين حديثاً في كتابه(معاني القرآن)[٢].

٣-كلام العرب: تبع الشاطبي النحاة في الاستشهاد بكلام العرب من منظوم ومنثور، فقد بلغت الشواهد الشعرية في شرحه سبعة عشر وثلاثمئة وألفا بيت واحد وستمائة منها مكررًا، وبلغت أنصاف الأبيات تسعة أبيات كرر أحدها.

أما الشواهد من النثر فكانت على ضربين:

أ/ الأمثال: فقد بلغ عدد الأمثال ستة وخمسين مثلاً كرر ستة وعشرين منها.

ب/ أقوال العرب: عدد الأقوال في شرحه ثلاثون وأربعمئة قولٍ، تسعة وتسعون منها مكرر [٣].

---

(١)ينظر: نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: ٢٦٧

(٢) ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٢٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣.

رابعًا: شعره:

إنَّ للشاطبي باعًا في نظم الشعر وكتابته؛ نتيجة الابتلاءات التي ابتلي بها والمحن التي وقع فيها ، ومن هذا الشعر ، لما ابتلي بالبدع [1] ، قال :

بُليتُ يا قومُ والبلوى منوعةٌ ... بمن أداريهِ حتى كادَ يرديني

دفعُ المضرةِ لا جلبٌ لمصلحةٍ ... فحسبي اللَّه في عقلي وفي ديني

أنشدهما تلميذه الإمام يحيى بن عاصم له مشافهة، ومن نظمه في مدح (الشفاء) لما أرسل شيخه الخطيب ابن مرزوق للأندلس يطلب من علمائها نظم قصائد تتضمن مدح الشفاء ليجعلها في طالعة شرحه عليه، فقال صاحب الترجمة في ذلك ما نصه:

يَا من سَمَا لمراقي الْمجد مَقْصَدُه فَـنَـفْـسُهُ بِنَفِيسِ الـعِـلْمِ قد كَلفت

هَذِي ريَاضٌ يروق العقلَ مخبَرُها هِيَ الشِّفا لنفوسِ الْخلـق إِن دَنفت

يجني بها زهر التقديم أو ثمر التـ ـعظيم والفوز للأيدي التي اقتطفت

أبدت لنا من سناها كل واضحة حسـانة دونها الأطماع قد وقفت

وشيد الـعـقـد أركان مؤكـدة بها على متن أهل الشرع قد وقعت

قوت القلوب وميزان العقود متى حادت عن الحجة الكبرى أو انحرفت

ويا أبا الفضل حزت الفضل في غرض به أقرّت لك الأعلام واعترفت

وكنت بحر علوم ضلَّ ساحله منه استمدت عيون العلم واغترفت

زارته من جنباتِ القدسِ ناسمةٌ فحرَّكتْ منه مدحَ الفكرِ حينَ وفتْ

حتى اذا طُـفئت أرجـاؤه قَـذَفت لـنا بدُرَّتِها الحسناءِ وانـصرفـتْ

إنَّ العِنَايَةَ لَا يَحْظَى بِنَائِلِهَا حَرِيصُهَا بَلْ عَلى التَّخْصِيصِ قَدْ وِقفَتْ

قال الإمام محمد بن العباس التلمساني هذه الأبيات من أحسن ما قيل فيه، أخذ عنه جماعة من الأئمة كالإمامين العلامتين: أبي يحيى بن عاصم الشهير، وأخيه القاضي

---

(١) ينظر: الاعتصام:١: ٣١ .

المؤلف أبي بكر بن عاصم، والشيخ أبي عبد الله البياني وغيرهم. توفي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة، ولم أقف على مولده، رحمه الله))[1] .

خامسًا: الدراسات الي أفادت من الشاطبي :

إن لأبي اسحاق ومؤلفاته فائدة للباحثين الذي جاؤوا بعده في تفسير القرآن الكريم ، وعلومه ، لما في كتبه من علم جليل ، ويمكن أن نشير الى بعضهم منهم: الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، في كتابه "بحوث في أصول التفسير ومناهجه[2].

وكذلك الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، في كتابه "تفسير سورة العصر"، والدكتور خالد بن عثمان السبت، في كتابه "قواعد التفسير جمعا ودراسة، والأستاذ مصطفى إبراهيم المشني، في كتابه "مدرسة التفسير في الأندلس".

والدكتور عبد الوهاب فايد، في كتابه "منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم".

والدكتور محمد حسين الذهبي، في كتابه "التفسير والمفسرون"، والدكتور محمد أشرف الملباري، في تحقيق (نواسخ القرآن) لابن الجوزي ، والدكتور سليمان اللاحم، في تحقيق (الناسخ والمنسوخ) لأبي جعفر النحاس.

والدكتور محمد بن صالح المديفر، في تحقيق (الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز) لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم .

والدكتور شايع بن عبده الأسمري، في تحقيق (نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام) للإمام القصاب .

---

(١) نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٥٠

(٢) ينظر مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن :١٨. ١٩.

والدكتور رمزي نعناعة، في كتابه (بدع التفاسير في الماضي والحاضر).

والدكتور عبد المجيد عبد السلام المحتسب، في كتابه (اتجاهات التفسير في العصر الراهن).

والدكتور محمد الصادق عرجون، في كتابه (القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين).

والعلامة ابن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير).

وعلاّمة الشام في زمانه القاسمي، في كتابه (محاسن التأويل).

والدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان، في كتابه (اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره).

والعلامة الشيخ عبد العظيم الزرقاني، في كتابه (مناهل العرفان).

والعلامة الشيخ مناع القطان، في كتابه (مباحث في علوم القرآن)[1] .

سادسًا: استنباطات الشاطبي:

له استنباطات جليلة ودقائق منيفة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة وقواعد محررة محققة، على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع، حريصًا على اتباع السنة، مجانبًا للبدع والشبهة، ساعيًا في ذلك مع تثبت تام، منحرف عن كل ما ينحو للبدع وأهلها، وقع له في ذلك أمور مع جماعة من شيوخه وغيرهم في مسائل، وله قال الإمام الحفيد ابن مرزوق في حقه: إنه الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق

(١) ينظر مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن :١٨. ١٩.

العلامة الصالح أبو إسحاق، انتهى. وناهيك بهذه التحلية من مثل هذا الإمام، وإنما يعرف الفضل لأهله أهله.

أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم: الإمام المفتوح عليه في فَنِّها ما لا مطمع فيه لسواه بحثًا وحفظًا وتوجيهًا ابن الفخار البيري، لازمه إلى أن مات، والإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السبتي شارح مقصورة حازم، والإمام المحقق أعلم أهل وقته الشريف أبو عبد اللَّه التلمساني، والإمام علامة وقته بإجماع أبو عبد اللَّه المقري، وقطب الدائرة شيخ الشيوخ الجلة الإمام الشهير أبو سعيد بن لب، والإمام الجليل الرحلة الخطيب أبو جعفر الشقوري، وممن اجتمع معه واستفاد منه العالم الحافظ الفقيه أبو العباس القباب والمفتي المحدِّث أبو عبدالله الحفار وغيرهم[1].

(١) ينظر نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ٤٨ ـ ٤٩ .

سابعًا: مكانته في التفسير وعلوم القرآن :

للإمام الشاطبي مكانة في تفسير القرآن الكريم ، وفي علومه ، ويمكن أن نجملها لما يلي[1]:

١- لما دونه في مؤلفاته من دقيق المباحث في هذا الجانب.

٢- لشهادة علماء التراجم له بالإمامة في جانب التفسير.

٣- لاعتماد طائفة من الباحثين في التفسير وعلوم القرآن على مؤلفات الإمام أبي إسحاق الشاطبي.

ثامنًا: موقف الشاطبي من القراءات القرآنية:

للشاطبي اهتمام وعناية في كتابه بالقراءات القرآنية ، ويستشهد في كتابه بعدد كبير من القراءات القرآنية على اختلاف اقسام القراءات القرآنية، منها المتواترة، ومنها الشاذة، ويجيز أن يحتج بها على الرغم من اختلاف انواع القراءات القرآنية، وقد اعتمد قراءة حفص في كتابه ، وكان لا يشير إلى نسبة القراءة إليه، وكان فقط يكتفي بقوله : نحو قوله تعالى...، وتأتي القراءة غير المشهورة أو ما تسمى بالسبعية بعد قراءة حفص، وكان يسند الشاطبي القراءة إلى أصحابها في أغلب الأحيان، وعدد القراءات التي استشهد بها ثمان وعشرون ومئتان، وقد كرر سبع عشرة منها، ويكتفي في كثير من الأحيان على ذكر موطن الاستشهاد في الآية ، كاستشهاده في باب المعرب والمبني على أن تكون الألف للإطلاق بقوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾[2]، و

---

(١) مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن: ١٩.

(٢) سورة الأحزاب : من الآية: ١٠ .

﴿الرَّسُولَا﴾[1] ، وهناك مواقع يستشهد فيها بشاهدين أو أكثر بقدر تعلق الصحة في المسألة ، كما في قوله في باب المبتدأ والخبر، فقد استشهد هنا بقراءتين: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] بالرفع [3] ، و: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[4] ، بالرفع على جواز الإخبار بخبرين.

وفي بعض المواقع ويستشهد بقراءة على صحة قراءة أخرى، فمثلاً يستشهد بقراءة قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [5] [6]، هنا يرفع (وعد)، و(رسله) تكون بالجر على صحة قراءة ابن عامر[7]:قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[8]، برفع (قتل) ونصب (اولادهم) وجر(شركائهم) على الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية: ٦٦.

(٢) سورة هود : من الآية: ٧٢ .

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : ١٤٢ .

(٤) سورة المعارج : الآيتان: ١٥،١٦.

(٥) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع :٢٢٥ .

(٦) سورة ابراهيم الآية ٧٢ .

(٧) عبد الله بن عامر اليحصبي : مقرئ أهل الشام ، يقال: إنه قرأ على أبي الدرداء، وورد أنه ولد عام الفتح، ولم يصح ؛ فإن صاحبه يحيى بن الحارث الذماري ذكر أن مولده في سنة إحدى وعشرين. مات سنة ثماني عشرة ومئة ، أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه : ٣٢ ، ينظر : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : ٥٦٤ ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : ١٠ .

(٨) سورة الأنعام من الآية: ١٣٧ .

تاسعًا: استشهاد الشاطبي بالحديث النبوي:

وفي بعض المواقع يستشهد بحديث الرسول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، إذ قال : ((إنما مثلكم واليهود والنصارى))[١] ، إذ جر كلمة (اليهود) على صحة قراءة من قرأ : قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [٢] ، وهي قراءة حمزة[٣][٤] ، وحمزة هو من القراء السبعة [٥] .

---

(١) صحيح البخاري–كتاب الاجارة– باب الاجارة إلى صلاة العصر رقم الحديث ٥٤١:٢٢٦٩ . بلفظ (اليهود) بالرفع وعلى هذا لا شاهد فيه، وجاء بالجر في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٥٣، وكذلك في فتح الباري بشرح الصحيح البخاري، رقم الحديث:٢٢٦٩: ١١٩٤/١.

(٢) سورة النساء من الآية ١ .

(٣) ينظر :إيضاح الوقف والابتداء ٣ : ٥٩٢، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية:٣٤٨ .

(٤) ينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٥٤ .

(٥) حمزة : هو الإمام الحجة الكبير أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي التيمي مولاهم. ولد سنة(٨٠ هـ). ، توفي سنة (١٥٦ هـ) بمدينة حلوان في العراق ينظر : اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بـ «تحرير النشر» : ٢٤ ينظر : طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم :٩٢ ، الثقات ،٦: ٢٢٨.

الـــفـصـــل الأول

مخالفات الشاطبـي في الأسماء

أ ـ المخالفة في الضمير المتصل

عندما نتكلم على الضمير وموضعه نقول : إنّ الضمير المتصل يؤتى في موضعه ولا يجوز العدول عنه الى المنفصل ، فلا تقول في أكرمتُك (أكْرَمْتُ إياك) ؛لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول أكرمتك[١].

وقد قسّم علماء النحو الضمير إلى خمسة أنواع، وهي: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلا[٢].

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِئُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِئَ الْمُتَصِلْ[٣].

وقوله: (وفي اختيار) تنبيه على أنه قد يأتي المنفصل إذ يتأتى المتصل بلا مانع ؛ وذلك في الضرورة نحو ما أنشده سيبويه لحُمَيْدِ الأَرْقَط[٤] :

.....إليك حتى بلغت إياكا)

وأصل البيت هو:

أتتك عيسٌ تقطع الآراكا إِلَيْك حَتَّى بلغت إياكا[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٩٩:١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٩١:١ .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩١:١ ، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٩٩:١

(٣) ألفية ابن مالك: ١٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٦٢:٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل للزمخشري لأبن يعيش ٢: ٣١٥ ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٥٣١ .

وهو من بحر الرجز، وهو الرواية الأكثر ورودًا ، من شواهد سيبويه على وضعهِ (إياك) موضع الكاف ضرورة [١] .

وقال الزجاج : أراد (بلغتك) ، فحذف الكاف ضرورة .

وقال الأعلم : هذا التقدير ليس بشيء ؛ لأنه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكَّدًا لغير موجود فلم يخرج من الضرورة إلّا إلى أقبح منها ، والمعنى سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك [٢] .

وأصل الكلام هو (حتى بلغتك)، ولكي يستقيم الشعر فقد أشار إلى: إيّاكا والكلام يكون مخصوصًا بالشعر حتى لا ينكسر الوزن، فهذا لا يجوز إلا بالشعر[٣].

ومن العلماء نراه يقول: إنَّ اتصال الضمير يكون أخصر في الكلام لذلك لم يسوغوا تركه الى الانفصال لكن عندما يتعذر الى الوصل ففي هذه الحالة يلجأ الى الوصل ، فلا تقول: (ضربَ أنتَ ولا هو)، ولا (ضَرَبْت إيَّاكَ) وهذا ما ذكره ابن يعيش[٤].

وقال الفرزدق:

بالباعث الْوَارِث الْأَمْوَات قد ضمنت إيّاهم الأَرْض فِي دهر الدّهارير[٥].

الصل أن يقول : (ضمنتهم) ؛ لأنه جاء بالضمير المنفصل للضرورة ،

---

(١) ينظر : الكتاب ١ : ٣٨٣ .

(٢) ينظر : الخصائص ١: ٣٠٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٦٩ .

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد : ١٤٢٨ هـ ، ١٤٩:١.

(٤) ينظر: شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش: ٣١٥:٢ ، خزانة الأدب ٢٨٠:٥ــ ٢٨١ ، شرح كتاب سيبويه : ١٢٣:٣ ، أصول النحو : ٢٠٧:١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩١:١، توجيه اللمع : ٣٠٨ .

(٥) البيت من البسيط، ديوانه: ٢٦٦.

وأنشد النحويون أيضًا:

وَمَا أُصَاحبُ مِنْ قَوْمٍ فأذكُرَهُم إلاَّ يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُم[1].

فـ (هم) الآخر فاعل يزيد، أراد إلا يزيدون أنفسهم حباً إلي، وأنشد الفارسي قول الآخر:

أَصَرَمْتَ حَبَلَ الْوَصْلِ أمْ صَرَموا يَا صَاحِ بِلْ صَرَمَ الحِبالَ هُمُ [2]

أراد بل صرموا الحبال وهذا ونحوه مما يحفظ ولا يقاس عليه، وقد نبه ابن مالك على الشذوذ في آخر الفصل [3] .

إذ يتبين أنه لولا الضرورة مثلا لجيء بالضمير متصلا ففي بيت الفرزدق قال : ضمنتهم[4].

(١) يقال للمرار ، ويقال لزياد بن حَمَل التميميّ ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٥٤:٥، والبلاغة العربية: ١٢١:١ .

(٢) ينسبونه إلى طرفة بن العبد البكري، ولكنه غير موجود في ديوانه ،وقيل هو بلا نسبة ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٢: ٥٧٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٧: ١٩٩.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٢٩٩:١ ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٣٦٦:١.

(٤) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» : ٥٧:٣١ .

وقد أشار الشاطبي إلى هذا الكلام من حيث إنَّها تأتي في موضع الضرورة، إذ قال: ((فإن قيل: إن موضع الضرورة لا يتأتى فيه الإتيان بالمتصل، فإنه لو تأتى لم يسغ الإتيان بالمنفصل، وأيضا لا معنى لاضطرار إلا عدم تأتي المجيء بالمتصل، فإذا كان كذلك فكيف يقول الناظم على ما اقتضاه مفهوم كلامه، لأن الاضطرار يبيح الإتيان بالمنفصل في الموضع الذي يمكن فيه الإتيان بالمتصل، بل ظاهر هذا الكلام التناقض؟))[1].

إذ يتضح من كلام الشاطبي أنه في موضع الضرورة لا يتأتى بالضمير المتصل.

وقد ردّ الشاطبي أيضاً على ما جاء بالاضطرار فقال: ((فالجواب: أن يقال ليس معنى التأتي أن يستقيم الوزن بالمتصل والمنفصل مثلا، ثم يجاء بالمنفصل عوضا منه، وإنما معناه أن الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير يمكن على الجملة أن يتصل فيه الضمير لا من حيث هو شعر، بل من حيث إنه خالٍ عن الموانع الموجبة للانفصال أو المخيرة فيه،

فقول الشاعر مثلا: (قد ضمنت إياهم الأرض) آت على الجملة أن يقع فيه المتصل، لأن ضمير النصب لم يتقدم ولا فصل بينه وبين معمول فاصل، ولا فيه شيء مما تقدم، فهو على الجملة مما يسع فيه أن يقول: ضمنتم الأرض كذلك ما أشبهه من الشذوذات، لكن من الضرورة تقتضى مقتضاها مما هو خارج عن الموانع المتقدمة بخلاف ما إذا قلت: هو قائم، فإن "هو" هنا لا يتأتى فيه الاتصال إذ ليس له ما يتصل به، وكذلك: (إياك نعبد) إذ كان ما يتصل به مؤخرا عنه وجميع ما فيه مانع من الموانع المذكورة هذا شأنه، وأما "ضمنت إياهم الأرض" فليس له في نفسه مانع، لأن وقع في موضع يجب فيه

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢٩٩:١ .

الاتصال وإنما الضرورة أمر طارئ على الكلام، وهو إقامة الوزن، والناظم إنما اعتبر الكلام في نفسه، فكلامه صحيح))[1].

من هذا يتضح أن الضمير اذا لم يأت متصلا وجب الانفصال[2]، وهذا يمكن القول به والاعتداد به .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢٩٩:١ ، ينظر: دراسات في النحو : ٥٤٦:١ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٧٧:١.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، ١٠٦:١.

ب ـ المخالفة في العلم

قال ابن مالك:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ[1].

هذا الموضوع يتعلق بالعلم الجنسي أو لبعض الاجناس؛ أي لم يضعوا لجميعها ، إنما وضع لبعض الاجناس التي لا تكون مألوفة غالباً كالسباع ، والوحوش ، وربما جاء في بعض المألوفات كـ (أبو المضاء) لجنس الفرس، ويبيّن أن العلم الجنسي يساوي الشخصي في أحكامه اللفظية ، إذ أنه لا يضاف ، ولا يدخل عليه التعريف ، ولا يكون منعوتًا بنكرة ، ولا يقبح مجيؤه مبتدأ ، ولا تتنصب النكرة بعده على الحال ، ولا يصرف منه بسبب حرف زائد على العلمية مثلاً (أسامة) ففي كل هذا يكون سبباً في مساواة العلم الشخصي ، ويشير في الشاهد النحوي إلى أنَّه هناك فارق في العلم الشخصي من جهة المعنى بالعموم [2] ؛ إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض ، مثلاً كلمة (أسامة) صالحة لأن تكون لكل أسد على خلاف العلم الشخصي[3].

ويمكن أن نشير إلى أنه عرف هنا بمقصد آخر للعرب في وضع العلم، وهو أن يكون المعنى به في التخاطب تخصيص الأجناس باسم مخصوص، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، لما قصده من الإخبار عنه، إذ لم تكن لهم عناية بالإفراد والإخبار عنها، فيخصوا كل واحد من تلك الأفراد باسم يخصه، فذكر أنَّ العرب وضعت لبعض الأجناس، وهي التي يعنيك (معرفة أسمائها) – أعلاما تجري مجرى الأعلام

---

(١) ألفية ابن مالك:١٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٠٠:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١١٦:١.

(٣) ينظر: المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

المتقدمة في الحكم، وعلى ذلك نبه بقوله: (كعلم الأشخاص لفظا وهو عم) يعني أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية. فيجري عليه منها ما يجري على علم الأشخاص، ويجري مجرى أسماء الأجناس في المعنى، وذلك المراد بقوله: (وهو عم) يعني أنه قد عم في المعنى على حد عموم[١].

والمعنى من هذا الكلام هوما قاله سيبويه الذي فيه : ((إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة ليس واحد منها بأولى من الآخر ما نصه.

إذا قلت: هَذَا أَبُو الْحَارِث إنما يريد هذا الأسد. أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم.))[٢].

أي ان اذا اطلقت أسدًا على واحد اطلقته على اصل وضعه؛ لأنه وضع من ناحية ذهنية لا من ناحية الحقيقة ؛ لأنه وضع لشيء واحدٍ لا لشيئين وإنما لزم التعدد، وهذا ما قال به الاشموني[٣]، إذ أنه يطلق على الاسماء غير المرغوب ذكرها بلفظ يسوغ الاستعمال في الكلام حيث يدل عليه المعنى من اللفظ ، كالسباع مثلا.

---

(١) ينظر: النحو الوافي : ٢٩٨:١، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف :٣٠ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣٠٤:١، ينظر: الكتاب :٩٤:٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٣٨٠:١، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٣٥:١، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١٩٦:١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ :١٦٦، شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٨:٢٢ .

وهناك من يقول إنَّ الجنس يكون في استعماله على غير هذا الوجه كأنك تقول : هذا الاسد، والمعنى فيه كمال الاسدية فيه ، فيكون العلم الشخصي والجنسي في هذا القصد على معنى واحد وهذا الذي يعنيه كلام سيبويه والنحويين ومراد العرب، وهو الذي بينه ابن مالك بقوله : كعلم الأشخاص لفظا وهو عم[١].

وقد أشار الشاطبي إلى ما جاء عنه في قول سيبويه[٢]، إذ قال: ((فإذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه أو هذا الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا، ولكنه هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم فاختص هذا المعنى باسم، كما اختص الذي ذكرت بزيد. انتهى ما قال هذا المتأخر، ولا يبعد مغزاه عما قبله وإن تحذق قائله بعض التحذق، ولكنهما معا جاريان على أصل واحد، نأى عن مقصود العرب، وأحسبه أن شيخنا القاضي الحسني– رحمه الله– كان يطعن على هذا القائل خصوصا، ويراه فيما قاله خارجا عن سبيل المسألة))[٣] .

والكلام هنا أن اسم الجنس قد يستعمل على غير هذا الوجه فإنك قد تقول: هذا الأسد، وأنت تعني كمال الأسدية فيه، وقد تقوله وأنت تريد الجنس، فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى باسم علم يخصه كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد، خصوا أحد معانيه باسم علم فقالوا: زيد، فالعلم الشخصي والجنسي في هذا القصد على

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٣٨٣:١، شرح ألفية ابن مالك للحازمي : ٨:٢٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٩٣/٢.

(٣)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٣٨٣:١.

معنى واحد، فتدبر هذا المعنى، فإنه معنى كلام سيبويه والنحويين ومراد العرب، وهو الذي قصد الناظم بقوله: (كعلم الأشخاص لفظا وهو عم)[١].

والصواب في هذه المسالة هو عكس ما أشار سيبويه ،وهذا ما قال به الشاطبي إذ أشار الشاطبي الى هذا الراي والذي اراه هو الصائب بقوله[٢].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):: ١:٣٨٠، وينظر : الكتاب: ٢:٩٤ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ١:٣٨٠ .

ت ـ المخالفة في الكاف في إياك (في حالة الجر)

قال ابن مالك:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا إيّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[١].

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وبيّن أنها اثنا عشر وهي (إياي) للمتكلم، و(إيانا) للمتكلم المشارك، أو الذي يعظم نفسه، و(إياكَ) للمخاطب، و(إياكِ) للمخاطب، و(إياكما) للمخاطبَين أو المخاطبتين ، (وإياكم) للمخاطبِين ، (وإياكن) للمخاطبات ، و(إياه) للغائب، و(إياها) للغائبة و(إياهما) للغائبين أو الغائبتين، و(إياهم) للغائبين ، و(إياهن) للغائبات[٢] . إذ بيّن أن التفريع في الضمائر ليس مشكلا هنا.

فإلى هذا يمكن أن نقول إنَّ الضمائر المنفصلة ممكن أن نقسمها على قسمين: قسم مرفوع ، وقسم منصوب ، ولم يذكر للجر ضميراً منفصلاً

وهناك من قال إنها خمسة أقسام وهي: ((مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلا))[٣].

والذي أريد أن أوضحه في هذه المسألة رأي الخليل في مسألة الضمير المنفصل الذي يكون في موقع الجر والذي ذكره الشاطبي فقال: ((وقال الخليل[٤]: لو قال قائل: إياك نفسك لم أعنّفه، وهذا ظاهر في القياس عنده فدلّ على أن الكاف ونحوها أسماء في موضع جر بالإضافة، وأيضا لو كانت اللواحق حروفًا لم يحتج إلى الياء في (إياي) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)، وقد احتج المؤلف بغير هذا، فلما كانت الأدلة متعارضة،

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٣ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١:٩٨ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٠:٥ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١:٩٠ .

(٤) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب:١/٢٧٩، (قال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفْه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة).

على كلا المذهبين، وما من دليل إلا ويمكن لخصمه الاعتراض عليه، ترك التنبيه على مذهبه فيها إحالة على النظر والترجيح))[1].

إذ أشار الخليل إلى أنَّ الكاف ونحوها أسماء في موضع جر بالإضافة، وبيّن سبب ذلك إلى أنه لو كانت اللواحق حروفًا لم يحتج إلى الياء في إياي كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا).

وأشار الى راي الخليل صاحب توضيح المقاصد والمسالك والحازمي في كتابيهما وبيّنا إلى أنّ (إيا) ضمير مضاف إلى لواحقه وهو ضمائر[2].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)ج١ص ٢٨٥.٢٩١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج١ ص٣٦٦، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ٥:٢٠ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج١ ص٣٦٦، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٥:٢٠.

ث – المخالفة في المعرب والمبني

قال ابن مالك:

وَفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[1].

الأصل في الفعل المضارع الإعراب إلا إذا اتصل به أي المضارعَ نون التوكيد المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذ اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح نحو ((هل تذهبَنَّ؟)) واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظًا أو تقديرًا نحو هل يفعلان؟، وهل تفعلُن؟ وهل تفعلِن؟، حذفت الواو والألف والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلًا على ما حذف. فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره، وسيبويه لا يرى إدخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لِما يُؤدِّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه[2]

إذ ذكر الشاطبي على رأي مذهب ابن مالك الذي هو يبيّن أن رأي مذهب ابن مالك هو أظهر من رأي سيبويه ، إذ قال: ((ومذهب الناظم، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره، فالأول باق على أصله الثاني وهو الإعراب، والثاني منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء، وإليه ذهب الخِدَبُّ[3] على ما حكاه

---

(١) ألفية ابن مالك :١٠ .

(٢) شرح المفصل ١٦٥:٥ ، ينظر: الكتاب ٥١٩:٣ .

(٣) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري إشبيلي سكن مدينة فاس طويلاً في بعض خاناتها أبو بكر الخدب – بكسر الخاء المعجم وفتح والدال الغفل وتشديد الباء بواحدة . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢٨:١ ، ينظر: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : ٦٤٨:٢، شرح كتاب سيبويه ٣٥٢:٤ .

عنه تلميذه ابن خروف [١]، وأن نون الرفع إنما حذفت لاجتماع النونات، قال: وهو الأظهر من قول سيبويه؛ لأنه لو حذف للبناء لم يحتج إلى علة اجتماع النونات، يعني أن سيبويه علل حذف النون باجتماع النونات))[٢].

وقد أشار ابن يعيش على ما قاله سيبويه وما رآه ، إذ بيّن رأي ابن يعيش ما قاله في شرح المفصل ، موضحًا الرأي بقوله : ((كذلك ذكر ابن يعيش انه هذا خلاف كلام العرب حيث قال: وسيبويه لا يرى إدخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لِما يُؤدِّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: "اضْرِبْنَان"، و(هل تَضرِبنَانْ؟) كما يفعل في التثنية، وكأنّه يكتفي بأحد الشرطَين، وهو المدّ الذي في الألف. ونظيرُ ذلك عنده قراءةُ من قرأ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [٣] بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلافُ كلام العرب))[٤].

---

(١) ابن خروف: إمام النحو أبو الحسن عل بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ خَرُوْفٍ الإشْبِيْلِيُّ، مُصَنِّفُ "شَرْحِ سِيْبَوَيْه" وَغَيْر ذَلِكَ، تَخَرَّجَ عَلَى ابْنِ طَاهِرٍ الخِدَبّ، وَتَصَدَّرَ لِلإِفَادَة. مَاتَ ٦٠٤هـ ، وَقِيْلَ: سَنَةَ تِسْعٍ. وَهُوَ مِنْ نُظَرَاءِ الجُزُوْلِيِّ، كَبِرَ، وَأَسَنَّ. سير أعلام النبلاء : ٧٠:١٦؛ ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٠٣:٢، الأعلام للزركلي : ٣٠٣:٣.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٠٧:١ ، ينظر: الكتاب ٥١٩:٣ ، شرح كتاب سيبويه ٣٥٢:٤.

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٦٢.

(٤) شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ١٦٥:٥، ينظر: الكتاب ٥١٩:٣ ، شرح كتاب سيبويه ٣٥٢:٤.

وهذه القراءة قراءة نافع [١] بإسكان الياء [٢] .

وهذا ما بيّنه ابن يعيش ، إذ ميّز بين النون الثقيلة ، أو الخفيفة في دخولها على الفعل المضارع ، وأراد أن يبين أن سيبويه لا يرى في إدخال نون التوكيد الخفيفة ؛ لأنه يكون بسببه اجتماع الساكنين على غير شرطه ، والحرفان هما النون ، وألف الوصل ، وهذا على خلاف ما قالته العرب.

بعد ذلك تطرق الشاطبي إلى ما يتعلق بنون التوكيد الثقيلة ، وأشار إلى حذف نون الاثنين ؛ بسبب اجتماع النونات ، وإنه لم يعلل إلا بسبب الاستثقال باجتماع النونات ، وهذا ما بيّنه في قوله تعالى فيمن قرأ قوله تعالى : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾[٣] ، و ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[٤] ، قرأ الحسن :{تبشرونِّي} ، بنون مشددة ، وياء المتكلم ادغم نون الرفع بنون الوقاية ، وقرأ ابن كثير : بشدّها مكسورة دون ياء ، وقرأها نافع بكسرها مخففة ، وقرأ باقي السبعة بالفتح وهي علامة الرفع [٥] .

---

(١) نافع بن عبد الرحمن : أحد القراء السبعة، مذكور فى الروضة فى الإجازة على القراءة. هو أبو رؤيم، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، مولاهم المدنى، أصله من أصبهان، واستوطن المدينة، وتوفى بها سنة تسع وستين ومائة ، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ١٢٢ ، ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٥: ٣٦٨ .

(٢) ينظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي): ١٦٧ .

(٣)سورة الانعام من الآية ٨٠ .

(٤) سورة الحجر من الآية ٥٤ .

(٥) ينظر البحر المحيط ٦: ٤٨٥ .

بحيث لو كان الحذف للبناء لعلل به[١] .

فمن هذا الكلام يدل على امتناع البناء على خلاف ما اذا لم تلحقه ألف ، ولا واو ، ولا ياء ففي هذه الحالة يكون مبنيًّا[٢] .

وعليه فإن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها ، وهذا ما قاله الشاطبي إذ قال: ((وقد رجح ما ذهب إليه بأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها، وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه وذلك منتف من يفعلان وأخويه هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما للتركيب وإما لكون النون من خصائص الفعل، فيضعف بلحاقها سبه الاسم. والثاني: باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها مساوية للمؤكد بالنون في الاتصال بما يخص الفعل، بل تأثير هذه الثلاثة أشد من تأثير النون، لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم معناها به لائق بخلاف هذه الثلاث، فإنها لا تليق بالاسم لفظا ولا معنى، لان الفعل معها لم يبن، فدل على أن بناء المؤكد بالنون إنما هو للتركيب))[٣].

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ١٠٧:١ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٨٢:٣، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٣:١ شرح كتاب سيبويه ٢٦١:٤.

(٢)المصادر نفسها والصفحات ذاتها.

(٣)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٠٧:١.

إذ إن النون من خصائص الفعل ، فلا يلحق بالاسم ، إذ إنه لو كان هناك تأثير لقلنا أن الفعل المضارع المجزوم يكون مبنيًا ، إلا أن الفعل المضارع لم يكن مبنيًا بل أنه معرب لأسباب ذكرها الشاطبي في قوله أعلاه[١].

وبيّن الشاطبي في هذه الحالة عندما نقول : هل تفعلن ؟ ، إذ أشار إلى من اختصاص الاسماء ليس هناك من قائل بثالث، مبيِّنًا إذا كان منه القصد التركيب ، لم يكن ليفعلان نصيب ؛ بسبب أن الفاعل في هذه الكلمة بارز ، فعليه يكون هنا الفعل بثبوت نون الرفع وحذف نون التوكيد، منبهاً الشاطبي على أنه لو كان قبل الوقف مبنياً لثبت على بنائه ؛ بسبب أن الوقف هنا عارض ، إذ لا يعتد بزوال ما زال لأجله وكذلك في حالة التقاء الساكنين[٢].

ومثاله لالتقاء الساكنين قولك : هل تذكر الله ؟ ، إذ أصل الفعل (تذكر) ، هو: (تذكرنْ) ، فحذفت النون هنا والمقصود بها هنا النون الخفيفة ؛ بسبب التقاء الساكنين ، مبقية حركة حرف الراء الفتح[٣].

ومنه قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [٤] ؛ القراءة بتشديد (النّون)[٥] ،

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٨٢:٣، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٣:١، وشرح كتاب سيبويه ٢٦١:٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ١٠٧:١ .

(٣) ينظر المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٤) سورة يونس من الآية ٨٩ .

(٥) ينظر : البديع في علم العربية : ٦٦٦:١.

والذي قرأ بتخفيف النون ابن ذكوان [١] ، والداجوني[٢]، إذ القراءة بفتح التاء وتشديدها، وكسر الباء ، وتخفيف النون [٣] .

فضلًا عن ذلك حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها[٤].

من خلال عدم صحة التركيب بين أنْ ليس من كلامهم .-أي العرب- جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد[٥]؛ لأنه في التركيب إذا أسند إلى أحد الثلاثة أُعرب: نحو: هل تضربان يا زيدان؟ وهل تضربِنّ يا هند؟ وهل تضربُنّ يا زيدون[٦].

كل ذلك يدل ما ثبت ما ارتضاه ابن مالك ؛ أي ما وضحه ابن مالك ، وقال به في رأيه ويكون مذهباً.

---

(١) ابن ذكوان : هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان داود القرشي، الفهري الدمشقي (ابو عمرو، ابو محمد) توفي سنة ٢٤٢هـ ، ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٧١ ، معجم المؤلفين ٦ : ٢١ .

(٢) محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الضرير، الداجوني الكبير ، و (داجون) قرية من قرى الرملة بفلسطين، وتعرف اليوم (ببيت دجن) ، توفي سنة ٣٢٤ هـ ، ينظر : معجم المؤلفين ٨: ٣٠٤ ، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ١ : ١٠٢ .

(٣) ينظر : إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ويسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) : ٢٦٧ ، حجة القراءات لأبن زنجلة : ٣٣٦ .

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٢:١ .

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٧١:٢ .

(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد٦٧١:٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٦:١.

ج - المخالفة في المفعول معه

ما يخص النصب ما بعد الواو، والمقصود به نصب المفعول معه كما جاء في كتب النحو هو الآتي:

قال ابن مالك:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ[1].

((تكلم في هذين الشطرين على مسألتين: إحداهما بالقصد، والأخرى أتى بها بحكم الانجرار. الأولى: أن النصب الحاصل في المفعول معه هو بما سبق في أول الكلام من الفعل أو ما أشبهه من اسم فاعل، أو مفعول، أو غيرهما، فإذا قلت: سرت والنيل، أو استوى الماء والخشبة، فالنصب في النيل، والخشبة بالفعل الذي هو سرت، واستوى، وكذلك قولك: الناقة متروكة وفصيلها، والماء مستوٍ والخشبة، وعرفت استواء الماء والخشبة، حكم هذا حكم قولك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، واستوى الماء والخشبة. هذا إذا ظهر فعلٌ أو شبهه وإلا قُدِّر فعلٌ أو شبهه كما في قولهم: مالك وزيدًا، فإنه على إضمار الملابسة وقولهم: ما أنت وزيدًا؟، فإنه على تقدير: ما كنت وزيدًا كما سيأتي. والواو في هذا كله للتعدية، وليست بعاملة وهو رأي سيبويه، والمحققين. قال سيبويه بعد ما ذكر أمثلة من الباب "والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها" انتهى. وهو ظاهر؛ لأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد قد قوي بالتعدي بالواو فنصب كما تعدى الفعل غير المتعدي بالهمزة والتضعيف، نحو: أقمت زيدًا، وفرحته، ونظيره الاستثناء في تعدي ما قبل إلا لما بعدها بواسطة إلا في قولك: ما ضربت القوم إلا

(١) ألفية ابن مالك :٣١ .

زيدًا، وجاء القوم إلا زيدًا، نصبَ الفعلُ زيدًا بوساطة إلا للمعنى الموجب لذلك، فلا نكير في توسط الواو لمعناها بين العامل والمعمول حتى يصل إليه))[1].

إنَّ الذي يُفهم من البيت والذي يشترط من نصب ما بعد الواو أو ما يسمى الفضلة وهو اما فعل او في معناه نحو:(استوى الماءُ والخشبةَ)، وإما اسم يشبهه نحو: (زيد سائرٌ والطريقَ)[2].

والمقصود في كلمة(شبهه) هو اسم الفاعل او اسم المفعول وغيره وهو كما ذكرت المقصود في قوله في معناه اي معنى الفعل، اضافة الى ذلك فإن الجرجاني ذهب إلى أن ناصبه الواو نفسها؛ لاختصاصها بالاسم[3].

وهناك شروط بما يخص قول ابن مالك بما يتعلق في نصب المفعول معه، ومن تلك الشروط هي:

((الأول: وجوب نصبه على أنه مفعول معه، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي، أو صناعي يعود إلى الإعراب.

فالأول كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانَه، فيجب نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه. أي: لا تنه عن القبيح مع إتيانه. ولا يجوز عطفه، لأن المعنى على العطف: لا تنه عن القبيح ولا تنه عن إتيانه، وهذا تناقض يفسد المراد.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٣:٣٢٠-٣٢١ .

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٩١:١ ، شرح ألفية ابن مالك ١٠:٣٦ ، جامع الدروس العربية : ٧٢:٣ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٩٥:١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٣:٣٢٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦٦٣:٢ .

والثاني: كقولك: قمت وزيداً، ومررت بك وزيدًا، فيجب نصب (زيدًا) في المثالين على المعية، ولا يصح العطف؛ أما الأول؛ فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، نحو: قمت أنا وزيدٌ.

وأما الثاني؛ فلأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف نحو: مررت بك وبزيد.

ومن النحاة من لا يشترط في المسألتين – مسألتي العطف – شيئًا فعلى هذا يجوز العطف. ولهذا قال ابن هشام (رحمه الله): (على الأصح فيهما) . أي على الأصح من القولين.

الثاني: جواز النصب والعطف، والنصب على المعية أرجح للفرار من عيب معنوي نحو: كن أنت وصالحًا كالأخ. فنصب (صالحًا) على أنه مفعول معه أحسن من رفعه عطفاً على الضمير المستتر في (كن) ؛ لأنك لو عطفت لزم أن يكون صالحًا مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمره. وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون مع صالح كالأخ.

الثالث: جواز الوجهين. والعطف أرجح، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى، نحو: قام خالد وعصام؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح))[1].

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٩٤:١–١٩٦ ، وينظر: جامع الدروس العربية ٧٢:٣ .

من ذلك يتبين أَن من شروط النصب على المعية ان يكون فضلةً :

١. (أَيْ بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه)[١] وهذا ما أشار إليه النحويون[٢].

فان كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو "اشترك سعيدٌ وخليلٌ"، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة .

٢. أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً ، فان سبقه مفرد،، نحو:(كلّ امرئ وشأنهُ)، كان معطوفاً على ما قبله.

٣. وأن تكونَ الواوُ، التي تسبقُهُ، بمعنى (مَعَ)، مثل: سارَ علي والجبلَ[٣].

اي توافرت فيه الشروط الثلاث .

وهناك من اشار من النحويين ، وهو ما ذكره الراجح في كتابه[٤] الى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدَمتها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير (تكون) نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ، وما أنت وزيدًا؟ التقدير: كيف تكون وقصعة؟ ، وما تكون وزيدًا؟ ، و(كان) المقدرة ناقصة (وكيف وما) خبر مقدم ، وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفًا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب (فاعل) بنصب وبعد متعلق بنصب ، وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل))[٥].

---

(١) جامع الدروس العربية ٣:٧٢ .

(٢) ينظر الكتاب:١:١٥٠، والأصول في النحو:١ :٢١٠.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٣:٧٢ –٧٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٢:٦٩٠ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك١:٤٩٧ ، التطبيق النحوي : ١٩٤ .

(٥) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:١٢٤

إذ ذكر الشاطبي هذا الرأي وقال: ((مذهب الأخفش أن نصب ما بعد الواو على حد نصب (مع) لو وقعت عوض الواو كما كانت (غير) في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد إلّا))[١].

من هذا يتضح لنا رأي الأخفش إذ أشار إلى أن النصب على المفعول معه على نصب ما بعد الواو على حد نصب مع لو وقعت عوض الواو كما كانت غير في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد إلا [٢].

فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تصلح (مع) في موضعها تعيّن إضمار فعل صالح للعمل، ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[٣]. حيث بين هنا عدم جواز جعل (شركاءكم) معطوفًا؛ لأن (اجمع) لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما، لذلك نجعل (شركاءكم) مفعولًا معه ، وأن تجعله مفعولًا بأجمعوا مقدرًا، فمعنى الكلام هو(فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ } [٤] ، إذ ممكن أن نجعل (الإيمان) مفعولا معه ، وأن النصب يكون بتقدير: (أعتقدوا)[٥] ، ومثله قول الشاعر:

---

(١)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٣٢٢:٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٥:٣ .

(٣) سورة يونس من الآية ٧١.

(٤) سورة الحشر من الآية ٩.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : ٢٦٢:٢ ، وشرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢٠٨٧:٣٤ .

إذا ما الغانياتُ بَرزْنَ يوما ... وزجَّجْن الحواجبَ والعُيُونا[١]

إذ الشاهد هنا نصب (العيون) بالفعل (كحّلْن) مقدراً ولا يجوز غير ذلك ؛ لأن (زججن) غير صالح للعمل في العيون وان موضع الواو غير صالح لـ (مع)[٢].

وقد قال عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ هـ) في شرحه لهذا البيت موضحًا الشاهد قائلًا :

((أن الواو عطفت عاملاً محذوفاً بقي معموله، والأصل: وكحلن العيون، وقيل: عطفت معمول عامل غير مذكور على معمول آخر يجمعهما معنى واحد وهنا هو التحسين، والاختلاف بين عامليهما إما بتغير المعنى كما ذكر)) [٣]

فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن في موضعها (مع) جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولا معه، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه، وقد أشار الاخفش الى ان هذا الباب سماعي، وهذا ما ذكره الاشموني[٤].

إلا أن رأي الأخفش في هذه المسألة ضعيف وهذا ما أشار إليه الشاطبي إذ بين أن رأي ابن مالك هو الصائب بقوله : ((فالرأي ضعيفٌ جدًا؛ لأن (مع) إذا وقعت موقع (الواو) ، فيجب هنا النصب على الظرفية ، ولا يصح القول بأن نصب الخشبة في:

---

(١) البيت من بحر الوافر ،للراعي النميري : الرَّاعِي النميري هُوَ عبيد الله بن حُصَيْن بن جندل بن نمير وَاخْتلف فِي اسْمه فَذكره ابْن قُتَيْبَة باسم حُصَيْن بن مُعَاوِيَة وَسمي بالراعي لِكَثْرَة وَصفه الابل وكنيته أَبُو جندل كَانَ اعور ذكره ابْن دُرَيْد فِي الجمهرة فِي عوران قيس، ينظر: ديوانه:٢٦٩، الشعور بالعور:٢٥٦ .

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٦٢:٢ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ : ٢١٨ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٩٢ .

(٤) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٥٠١:١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني الالفية ابن مالك٢٠٧:٢ .

استوى الماء والخشبة على الظرفية، وما ذكر في (غير) مع (إلا) لا يطرد إذا كان سِوى وسُوى وسواء في الاستثناء منصوبة على الظرفية عند سيبويه وجماعة، وهي واقعة موقع ما بعد إلا، وكذلك ما خلا وما عدا هما في تقدير المصدر الموضوع موضع الحال، أي مجاوزتهم زيدًا، كرجع عوده على بدئه، وليس ما بعد إلا كذلك. فالصواب ما ذهب إليه الناظم))[1] .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٢٤:٣ .

ح- المخالفة في جمع التكسير

قال ابن مالك :

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ[١] .

تطرق ابن مالك في هذا البيت على الامثلة في جمع الكثرة الذي يخصّ (فُعُلٌ) ، إذ ذكر أنه مطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخره مدة ، واشترط في كونه أي الاسم يكون آخره صحيحًا ، وغير مضاعف إذا كانت المدة ألفا ، إذ لا فرق إذا كان الاسم مذكراً أو مؤنثاً ، مثل قذال وقذل ، وحمار و حُمُر ، وقضيب و قُضُب ، وعمود وعُمُد. وهذا الجمع يكون بكثرة ومطرداً[٢].

وأشار ابن عقيل على المضاعف ، إذ وضّح أن الاسم إذا كان مدته ألفا فجمعه على(فُعُلِ) ، والجمع يكون غير مطرد ، ومثل ذلك: عنان وعنن ، وحجاج وحجج ، هذا إذا كان مدته ألفاً ، وأما إذا كانت مدته غير ألف فيكون جمعه على (فُعَل) ، والجمع يكون هنا مطرداً ، نحو: سرير سُرُر ، وذلول ذُلُل[٣].

وكذلك توجد جموع أخرى لجمع التكسير، والمقصود جمع الكثرة منها (فعل) وهو جمع لاسم على (فُعْلة) أو على (فُعْلى) انثى (الافعل) نحو قربة وقرب ، وغرفة جمعها غرف ، وإلى وزن (فعلى) نحو: كبرى وكبر ، والذي على وزن (فِعْلة) يكون ايضاً على هذا الوزن مثل: كسرة وكسر ، ووزن يجيء جمعه على (فُعَل) إذا كان مفرده على وزن (فِعْلة) نحو: لحية و لُحى وهو قليل[٤] .

---

(١) ألفية ابن مالك :٦٧ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٠:٤ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٨٨:٧ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٩٩:٤ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٩:٦٣ .

(٣) ينظر: المصادر نفسها والصفحات ذاتها.

(٤) ينظر: المصادر نفسها والصفحات ذاتها .

وأشار الشاطبي اضافة إلى هذه المسألة إلى أن عُرَاة تجمع عُريان ، وهذا مانصّ إليه سيبويه ، وهذا الوزن كلّه قليل ، وهذا ما قال به الشاطبي ، إذ قال : ((ونصَّ سيبويه على أن عُرَاة جمع عُريان. وهذا كله قليل))[١] .

ولم يقولوا في عُرْيَانٍ: عِرَاء ولا: عَرَايا استغنوا بُعَراةٍ وعُراةٌ إنّما هُوَ جمعُ عَارٍ ، إلا أن من ناحية المعنى واحد في عُرْيان وعَارٍ ، وهذا ما قاله ابن السراج[٢] .

وايضاً تطرق الشاطبي إلى وزن آخر وهو (فُعَلَة) فهو مختص بما لا يعقل ، إذ لم يجمع إلا نادراً نحو: بازٍ وبُزاة ، ويكون شاذاً من جهة عدم العقل ومن جهة الاسمية[٣].

وتطرق إذا كانت الصفة على فاعل؛ إذ لأن غير فاعل إذ نادراً ما يجمع على (فُعَلَة) نحو: غُوِيٍّ وغُوَاة[٤] ، وقد أنشد أبو الأسود الدؤلي قائلاً :

دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْها الغُواةُ فإنَّني رَأَيْتُ أخاها مُغْنِياً عَنْ مَكانِها [٥]

فالشاهد في هذا البيت هو (الغُواةُ) ، إذ الفاعل لا يجمع على (فُعَلَة) إلا نادر حسب الكلام اعلاه .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٨٨:٧ ، وينظر الكتاب ٦٤٦:٣ ،و شرح الكافية الشافية ١٨٥٣:٤ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو : ٢٤:٣ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١٧٤:٢ .

(٣) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٨٨:٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٥) ديوانه: ١٦٢ .

إذ قال السيرافي في معنى هذا البيت إذ قال ((يعني بأخيها الزّبيب. ثم قال: " فإن لا يكنها " يعني إن لا يكن الزّبيب الخمر ، (أو تكنه) يعني تكن الخمر الزبيب: (فإنّه أخوها) يعني الزّبيب أخو الخمر، لأنّهما من شجرة واحدة))[1] .

من الكلام أعلاه يتضح لنا أن الجمع في (عريان) يكون شاذاً ويكون أغلبه في الشعر.

(١) شرح كتاب سيبويه ١:٣٠١ .

خ – المخالفة في حالة (مع)

قال ابن مالك :

ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ ونُقِلْ فَتْحٌ، وكسرٌ لسكونٍ يَتَّصِل[1]

(مع) من الاسماء الملازمة للإضافة،(مع) فأسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو: جلسَ زيدٌ معَ عمرو، وجاء زيد مع بكر، والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحتها فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها ومنه قوله[2]:

فَرِيشي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

بحيث انها اذا انفردت هناك من قال: إنها تعرب حالاً نحو: نحو جاء الزيدان معا أي جميعا[3].

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة إذ ذكر انه سمع من العرب أن ما حكاه سيبويه قراءة بعض القراء قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾ [4][5] ، إذ قُرأت بتسكين العين ، والذي

---

(١) ألفية ابن مالك :٣٧ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لجرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، ديوان جرير:٥٤٦ .

(٣) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:١٦٩ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي:٦:٧٥.

(٤) سورة الأنبياء الآية ٢٤ .

(٥) ينظر: الكتاب ٢٨٧:٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٥١:٢ ، ينظر: المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه موجز في ياءات الإضافة بالسور : ٥٧٢ ، شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع : ٧٧ .

قرأ بالتسكين نافع ، ثبت عنه من روايتي قالون[١]، وورش[٢][٣] .

وقد تطرق إلى ما يخص أحوال (مع) ، إذ بيّن أن (مع) لها حالات في الاعراب ومن ناحية الاضافة ، إذ قال فيها:((أيضاً من الظروف اللازمة للإضافة كغيره، نحو قولك: جئتُ مَعَك، وذهبتُ مَعَ زَيدٍ، وأتيتُ مَعَ الناسِ. ودلَّ على لزومه للإضافة من كلامه مساقُه له في جملة ما يلزمُ الإضافةَ.

فإن قلت: إنّ (مع) على وجهين، أحداهما هذه التي مَثّلت، والأخرى تأتي غير مفتقرة إلى الإضافة نحو قولك: جاء الزيدان معاً، وجاء الناسُ معاً، ومنه قول امرئ القيس:

مكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبرِ معاً[٤]

---

(١) قالون :مُقْرِئُ المَدِيْنَةِ وَتِلْمِيْذُ نَافِعٍ هُوَ: الإِمَامُ المُجَوِّدُ النحوي أبو مُوْسَى عِيْسَى بنُ مِيْنَا مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ يُقَال: كَانَ رَبِيْبَ نَافِعٍ فَلَقَّبَهُ بِقَالُوْنَ لِجَوْدَةِ قِرَاءَتِهِ. مَاتَ سَنَةَ عِشْرِيْنَ ومائتين عن نيف وثمانين سنة ،ينظر: سير أعلام النبلاء ٨::٤٠٣ .

(٢) ورش: عثمان بْن سَعِيد بْن عبد الله بْن عَمْرو بْن سليمان. وقيل: عثمان بْن سَعِيد بْن عَدِيّ بْن غَزْوان بْن داود بْن سابق القِبطيُّ الْمَصْرِيّ المقرئ، إمام القُرّاء أبو سَعِيد، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو القاسم. الوفاة: ١٩٧هـ ، ينظر: سير اعلام النبلاء ٥٨/٨، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام ١٢٢٩:٤.

(٣) ينظر : شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع :٧٧

(٤) تكملة البيت هو: مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ ، البيت من الطويل ، ديوان امرِؤ القيس :٥٤ .

وقوله[١]:

... مزارك من ريّا وشعبا كما معا

وما أشبه ذلك، وقد ذكر السيرافي أن معاً أُردت يجوز أن تكون ظرفاً وحالاً ، وإنما أضيف في الوجه الأول إلى غير الأول، فإذا قلت: ذهبا معاً، فليس في الكلام غير المذكورين تضيفُ(مع) إليهما [٢] ، وإليه أشار ابن يعيش [٣] ولا يجوز أن تضيف (مع) إليهما، لأنه لا يصحُّ أن يُقال: ذهب زيد مع نفسه، فلذلك أفردت عن الإضافة هنا، فعلى الجملة قد ثبت استعمالُ (مع) الظرفية على وجهين، فكيف يصحّ جعلُها لازمةً للإضافة مطلقا؟

فالجوابُ: أن الذي استُقرِئَ من كلام ابن مالك صحيح، ولا تكون إذا أُرِدَت عنده ظرفاً، بل تكون بمعنى جميع، فتجري مجراه في الأحوال كلها من كونها تقع حالاً، نحو: ذهب الزيدان معاً، ومنه قول المرقِّش[٤]:

---

(١) صدر البيت هو: (حننت إلى ريّا ونفسك باعدت ... مزارك من ريّا وشعبا كما معا) وهو من البحر الطويل للشاعر الصمة بن عبد الله القشيري ، ينظر: الأمالي لليزيدي:١٤٩، وشرح ديوان الحماسة :٨٥١ ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: ٤٦٢:١ .

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٤: ١٢٤– ١٢٥ .

(٣) ينظر المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٤) المُرَقِّش الأَكْبَر: عوف (أو عمرو) بن سعد بن مالك ابن ضبيعة من بني بكر بن وائل: شاعر جاهلي، من المتيمين الشجعان ،مات ٧٥ق.هـ ،والبيت من البحر الطويل،ينظر الاعلام للزركلي ٩٥:٥، معجم الشعراء العرب :٨١٤ .

بأَنَّ بَنِي الوَخْمِ سَارُوا مَعاً

بِجَيْشٍ كَضَوْءِ نُجُومِ السَّحَرْ [١]

وخبراً نحو: الزيدان معاً، أي مجتمعان، ومنه قول حاتم [٢]:

أكفُّ يَدِي عن أن يَنَال التماسُها

أكفَّ صحابي حين حاجتُنا معاً[٣]

وغيرهما من الظرفية، لا يلزم المؤلِّفَ القولُ به مع))[٤]

إذ إن (معًا) منصوب على الحال سدّ مسد الخبر [٥] .

وهناك من النحاة من تطرق الى هذا الكلام الذي قال فيه الشاطبي موضحاً أحوال (مع) ، وقد قال الشاطبي ما أشار ابن عقيل إليه من الراي وقد وافق الأشموني رأي الشاطبي من النحاة [٦] .

---

(١) ديوانه: ٣٣، مجلة العرب، الجزء العاشر، السنة الرابعة.

(٢) حاتم الطائي هو ابن عبد الله بن سعد الطائي (ت ٦٠٥) ، مجاني الأدب في حدائق العرب: ٣٨٨:٤ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، لم اجده في ديوانه ، ينظر: ديوان الحماسة ٣٣٢:٢

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤: ١٢٤ـ ١٢٦، ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١٤٧:١.

(٥) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٦ : ٨ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٧:٣ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣٩٩:٣، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف :١٦٩

((إنَّ ظاهر كلام سيبويه موافقٌ لما ارتكبه في التسهيل وشرحه، مع موافقته لجميعٍ في المعنى، وجميعٌ لا يكون ظرفاً، وهو المفهوم هنا؛ قال سيبويه: وسألت الخليل(رحمه الله) عن معكم، ومعَ، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استُعمِلَتْ غير مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً، وذهبا معاً ، يعني أنها انتصبت كما انتصب جميعُ، قال: وقد ذهبوا مَعَه، ومِنْ مَعِهِ، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدَّام)) [١] .

من هذا يقصد أن (مع) لم تأتي وحدها أي لم تكن منفردة ، إذ قال الشاطبي ، ((يعني إذا لم يفردوها، فهذا الكلام غيرُ ما فُهِم من مقصود الناظم فإن قيل: فإذا كانت كذلك فكان الواجبُ أن تُرفَعَ إذا قلت: الزيدان معاً، فتقول: معٌ، كما تقول: الزيدان جميعٌ))[٢] .

وقد أجاب الشاطبي على هذا القول ، إذ قال : ((فالجواب: أنّ معاً من الثلاثي هنا الذي لم يُحذَفْ منه كفتًى، لا أنه محذوف كَـ (يَداً). والمسألة مختلفٌ فيها، فيونُس والأخفش على أنها كفتًى، وسيبويه والخليل على أنها كيداً. والأصح ما ذهب إليه يونسُ بدليل المعنى واللفظ، والكلام في صحَّة مذهبه يطولُ، وليس مقصوداً هنا))[٣].

وهذا ما أشار إليه المعروف بناظر الجيش لأنهم يقولون: الزيدان معا والعمرون معا، فيوقعون معا موقع رفع توقع الأسماء المقصورة ، كقولك: هو فتًى وهم عدًى،

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٢٧:٤ ، ينظر : الكتاب٢٨٦:٣ .

(٢) المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : ١٢٧:٤، ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢٠١١:٤ .

ولو كان باقيًا على النقص لقيل: الزيدان مع كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم، وهم جميع، ومن شواهد وقوع معًا في موضع رفع قول الشاعر[١]:

أفيقوا بني حربٍ وأهواؤُنا معا وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ[٢]

وَتَكون حَالا وَقد جَاءَت ظرفا مخبرا بِهِ

إ ذ إن (معًا) موقعها حالًا وجاءت ظرفًا مخبرًا به [٣] .

وقول الشاعر :

حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونَفْسُك باعَت

مَزَارك من ريَّا وشَعبا كما مَعًّا [٤]

والشاهد فيه وقوع (معًا) خبرًا عن المبتدأ كما في البيت السابق .

بحيث إذا صح ما أُشير إليه كله فمع المذكورة هنا هي اللازمة للإضافة، بحيث ((لا نسلّم بأن معًا في البيتين في موضع رفع بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر والتقدير: وأهواؤنا كائنة معا وشعباكما كائنان معا. وهذا التقدير باطل للإجماع

---

(١) البيت من الطويل، لجندل بن عمرو، ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ٢٣٧:٢٦، المعجم المفصل في شواهد العربية : ٤٣١:١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢ : ٢٤٠ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٤٣٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للصمة بن عبد الله القشيري من شعراء الدولة الأموية ، ينظر : التذييل ١٣: ٤٢٧ ، أمالي القالي ١: ١٩٠ ، ديوان الحماسة : ١٢١٥ .

على بطلان نظيره، وهو أن يقال: زيد قائمًا ، على تقدير: زيد كائن قائمًا))[1] ، وان تسكينها ليس بضرورة كما زعم سيبويه بل هو لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف[2].

فضلًا عن ذلك أنه لا يخبر عن المبتدأ الجثة باسم زمان ، وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وهذا الكلام متعلق بـ (مع) من ناحية الاعراب ، إذ أشار الحازمي بقوله: ((لا يُخبر عن المبتدأ الجثة باسم زمان ، وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ،)) [3] ، وهذا ما أشرت إليه قبل قليل .

لأنّ اسمَ الزمان لا يخبر به عن الجثة كما سبق تقريره عندَ قوله: وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وأما: وَإِنْ يُفِدْ هذا اختيار الناظم ليس باختيار جمهور البصريين))[4].

---

(١) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢ : ٢٤٠ ، ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٢٧:٤، ، وديوان الحماسة ١: ١١٣ ، والجنى الداني :٣٠٧ ، تمهيد القواعد : ٤: ٢٠١١ ، مغني اللبيب: ٤٣٩ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٧:٢ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك للحازمي :٦:٧٥ ، ينظر: شرح شواهد المغني : ٧٤٤:٢ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك للحازمي :٦:٧٥ ، ينظر: شرح شواهد المغني ٢ :٧٤٤ .

د ـ المخالفة في لزوم حذف الخبر

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالبًا حَذْفُ الخَبَرْ

حَتْمٌ، وَفِي نصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ واوٍ عَيّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ

كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صنَعْ

وَقَبْلَ حالٍ لا يَكُونُ خَبَرًا

عَنِ الّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمَرِا[1]

أي: إنه يجب حذف الخبر وجوبًا _ في أغلب الآراء _ وبعد لولا

إنَّ ما يتعلق بهذا البيت هو دراسة ما يرتبط بحذف الخبر والذي يشير اليه ابن مالك بهذا البيت الى المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وأوضح انها اربعة مواضع وهي :

الموضع الأول: أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا، نحو لولا زيد لأتيتك التقدير لولا زيد موجود لأتيتك.

((وهنا احترز بقوله : (غالبًا) عما ورد ذكره شذوذًا كقوله :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌ بِالْمَقَالِيدِ [2]

---

(١) ألفية ابن مالك :١٨ .

(٢) البيت من بحر البسيط، ، لأبي عطاء السندي ، ينظر : الأمالي في لغة العرب ٣ : ٤٧ .

فعمر مبتدأ وقبله خبر)) [1] .

ثم قال ابن مالك :

وَقَبْلَ حالٍ لا يَكُونُ خَبَرًا

عَنِ الّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمَرِا

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصا في اليمين، نحو: لعمرك لأفعلنَّ التقدير لعمرك قسمي فعمرك مبتدأ وقسمي خبره.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية ، نحو: (كل رجل وضيعته) فـ (كل) مبتدأ ، وقوله و(ضيعته) معطوف على كل ، والخبر محذوف والتقدير: (كل رجل وضيعته مقترنان) ، ويقدر الخبر بعد واو المعية ، وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر لأن معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرًا فيحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسده ، وذلك نحو: ضربي العبد مسيئا، فـ(ضربي) مبتدأ و(العبد) معمول له ، و(مسيئا) حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبًا ، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئًا ، إذا أردت الاستقبال

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٤٧:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٠٩:١ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٣:١٩ .

وإن أردت المضي ، فالتقدير: ضربي العبد إذ كان مسيئًا ، فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد وإذا كان أو إذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر[1].

فعلى ما ذكرت : أن الخبر واجب حذفه ، أو قيل لازم حذفه قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع خبرًا عن المبتدأ ، وهو في هذه الحالة يضمر الخبر ، إذ لا يصحُّ جعل تلك الحال خبرًا عن المبتدأ ، مثل قولك: (ضربي زيدا قائما) ، فكلمة (قائماً) حال من ضمير يفسره (زيد) ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن (ضربي)؛ لأن الخبر في هذه الحالة يكون وصفاً في المعنى ، و(الضرب) لا يوصف بالقيام ، فلا نقول: ضربي قائمٌ ، وإما مصدرا مؤولا، نحو: أن ضربت، أو: أن تضرب زيدًا قائمًا، وهذا ما قال به بعض الكوفيين[2].

والذي يعنينا في هذه المسألة هو رأي الاخفش في مثاله الذي ذكره وهو : بقولك سَمْعُ أذنى زيدًا يقول: ذاك حسنٌ

((يعنى أنّ الخبر يلتزم حذفُه أيضًا قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع خبرًا عن المبتدأ، وهو الذى أضمر خبره، أى: لا يصحُّ جعل تلك الحال خبرًا عن المبتدأ. ومثّل ذلك بمثالين:

أحدهم: (ضربي العبد مُسِيئًا).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٤٧:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٠٩:١ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٣:١٩ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١١٣:٢ ، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٥٨ ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢٢٨:١ .

فضربي: مصدر، وهو مبتدأ، ومسيئًا: حال لا يصح الإخبار بها عن ضربي. والخبر محذوف تقديره: إذا كان مسُيئًا، أو ضَرْبُه مسيئا.

ومثل ذلك: ضربي زيدًا قائمًا، وأكلى التفاحة نضيجةً، وقيامي ضاحكًا، وخروج زيد محتاجًا. وما أشبه ذلك فكل هذا لا يصح أن تقع الحال فيه خبرا، فهو مما عَنَي الناظم.

والثاني: (أَتَمّ تَبْيينَى الحق منُوطًا بالحكم) .

فأتمّ: أفعل تفضيل مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوطًا: حالٌ لا يصحّ الإخبار به أَتَمّ. والخبر محذوف تقديره: إذا كان أو إذْ كان، أو بيينه منوطاً بالحكم. ومثله (قولك): أكثرُ شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأرخَصُ ما يكون البردُ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيد إليّ قائمًا، وما أشبه ذلك.

هذا معنى كَلَامه على الجملة، ثم نَقُولُ: إنّ قوله «لا تكون خبرًا» إنما يعنى الخبر الاصطلاحي يريدُ بذلك التّحَرر من الحال التى يَصِحُّ جعلُها خبرًا عن المبتدأ، فإن ذلك متى صح لم يلزم حذف الخبر وسد الحال مسده، بل إن كان فعلى الجواز كما ذُكَرِ عن الأخفش أنه حكى: زيد قائمًا، وخرجت فإذا زيدٌ جالسًا. وعن علىّ ((رضي الله عنه)): (ونَحنُ عُصْبَة) ، تقديره: زيد موجودٌ قائمًا، أو ثابت، أو نحو ذلك. وكذلك سائر المُثُل. فالحال في مثل هذا لا تُسد مسد الخبر فَيُحذفَ لزومًا، لإمكانه جَعْله خبرًا بنفسه، من غير احتياج إلى تقدير شيء، فإن جاء شيء من ذلك فهو أقرب إلى وقفه على السماع لقلّته، وإن احتمل ان يقاس عليه فالحذف غير لازم .

ومثل ذلك مما لا يحذَفُ معه الخبرُ قولك: ضَرْبِي زيدًا شديدًا، هذا لا يلزمُ معه حذف الخبر، بل ذلك مفتقر في جوازه إلى السماع، وإنما الوجه الرفع على خبر المبتدأ، لإمكانه فلا يعدل عنه.

ثم نقول: إن تمثيلَه المبتدأ بمصدر، أو بما أضيف إلى المصدر مُعَيِّنٌ لموضع الحذف، فإن نحو: «ضربي العبد مسيئًا» و «أَتَمّ تَبْيِينِي الحق مَنُوطًا» هو الموجودُ في السماع (في المسألة)، والذى يصحُّ القياسُ فيه، بخلاف: زيدٌ قائما، ونحوه، ولذلك قال في التسهيل: إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملا في مُفَسِّر صاحبها. ولم يطلق القول في ذلك، وإذا تَقَرّر هذا بقي على الناظم دَرْكٌ من وجهين:

أحدهما: أن مثالَيه اللّذَين مَثّل بهما وما أشبههما يستعمل على وجهين، فأحد الوجهين أن تكون على ما قال من التزام حذف الخبر، وذلك إذا لم يكن الحالُ معمولًا للمصدر الواقع مبتدأ، وإنما يكون معمولًا للخبر المحذوف، فإنه إن كان معمولًا للمصدر فلابُدّ من الإتيان بالخبر، وهو الوجه الثاني؛ فإذا قلت: ضَرْبى زيدًا قائمًا، فجعلت العامل في «قائم»، ضربي، فلابدّ من الإتيان بالخبر، فتقول: حَسَنٌ، أو قبيحٌ أو شديدٌ، ونحو ذلك، إلا أن يَدُلّ عليه من الكلام دليل، فيجوز إذْ ذاك حذفُه، كما إذا قيل لك: أَىُّ شَيْءٍ أعجب إليك؟ فتقول: ضربي زيدًا قائمًا، أو شُرْبى السّويق ملتويًا، أو ما أشبه ذلك أما إذا كان العامل في الحال غير المبتدأ، وهو الخبر مثلا في المسألة، حيث تقدّر: إذا كان قائمًا، أو إذْ كان قائمًا، أو ضَرْبُه قائمًا فهنالك يلتزم الحذف))[1].

فمن هذا الكلام يمكن أن نقول إن المسألة ذات وجهين؛ لأن قول ابن مالك هنا أطلق في التزام حذف الخبر، فالإطلاق هنا غير صحيح ، والصحيح ما قال به صاحب التسهيل، إذ شرط أن يكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال نحو:

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢:١١٣-١١٥ ، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٥٨ .

ضربي زيدًا قائما شديدٌ، فهنا المبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلا يمكن أن تُغْنِيَ عن خبره ؛ لأنها في صلته[1] .

وقد ذكر الشاطبي اضافة إلى ذلك قول الأخفش في الأوسط في ما ذكرته اعلاه .

والثاني: أن تقييده الحال بعدمِ كَوْنِها خبرًا عن المبتدأ، أي بِعَدَمِ صَلَاحيتها لذلك، يقتضى أنها لا تنوب عن الخبر إلا كذلك. وهذا ظاهر في نحو مثاليه. أَمّا إذا كان المبتدأُ مضافًا إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بكان، فإن الحال تكون خبرا هنالك. وتصلح للخبرية مع مأنها تنوبُ عن الخبر ويحذف لزوما، فتقول: أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا، مع أنّه يجوز رَفْعُ قائم فتقول: أخطب ما يكون الأمير قائمٌ، أجاز ذلك الأخفش، وكان يقول فيه: أضَفْتَ (أخطب) إلى أحوالٍ قائمٌ أحدها. وقاس المبرد على ذلك: (أحسن ما يكون زيدٌ قائمٌ). وأجاز يونس أيضًا –فيما حكى السيرافي عنه–: (أحسن ما يكون زيدٌ قائم)، أي: ثابتٌ وهو رأى المؤلف. فمثلُ هذا وإن كان مجازًا جائز. فالحال –على الجملة– هنا مما يصلح وقوعها خبرًا، فجئُ من أنها لا تسدّ مسدّ الخبر، لكنها تسدّ مسدّه بإتقان الأئمة، فكان هذا الشرطُ بإطلاقٍ غير صحيح، وإنما هو صحيح فيما كان فيه أفعل مضافًا إلى مصدر صريح لا مؤول. والفرقُ بينهما أن الأصل (الحقيقة) فالإخبار عن ضَرْبِي بقائمٍ لا يصح، لأنه غيره ، فامتنع «ضربي زيدًا قائم»، وكذلك: «أشد ضربي زيدًا قائم». وأما في نحو: «أخطب ما يكون الأمير قائم»، فإنهم لما تجوزوا أَوّل الكلام بإضافة «أخطب»، وهو من صفات الأعيان إلى الأكوان، وليس بعضها، استجازوا التجوز آخرًا بالإخبار أخبارَ الأعيان عن الأكوان، وأنّس بذلك في اللفظ كونُ أطب وقائم –وهما المبتدأ

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١١٥:٢ ، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢٣٠:١ .

والخبر– متناسبان في الأصل، لأنهما للأعيان، بخلاف ضَرْبِي مع قِائمٍ. فالحاصل أن كلام ابن مالك معترض الإطلاق.

ووجه ثالث، وهو أن هذا التمثيل الذى مَثّل به إما أن يشير به إلى قيودٍ معتبرةٍ في المسألة أَوْ لا، فإن كان يشير إلى قيود لزم أن يُؤْخَذَ له منه اشتراط الإفراد في الحال (فلا تقول على هذا: ضربي زيدًا وهو قائم، على أن يكون محذوف الخبر قبل هذه الحال)، لأنها ليست بمفردة منصوبة. لكن هذا جائز عند الأئمة، فالحال كيفما وقعت الحكمُ معها واحدٌ، فيجوز: ضَرْبي العبدَ وهو مُسِيٌ، وأتمّ تبييني الحقّ وهو مَنُوطٌ بالحكم. ومن هذا ما جاءَ في الحديث، من قوله صلى الله عليه وسلم: أقربُ ما يكون العبدُ من رَبِّه وهو ساجدٌ». ومنه قول الشاعر، أنشده في شرح التسهيل:

خَيُر اقْتِرابِي مِنَ المولى حَلِيفَ رِضًا

وَشَرٌّ بُعْدِىَ عَنْه وَهْوَ غَضْبَانُ[1]

فالشاهد هنا قوله : ((وَشَرٌّ بُعْدِيَ عَنْه وَهْوَ غَضْبَانُ)) ، إذ جاء الحال سادًا مسد الخبر للجملة الاسمية المقترنة بالواو ، وهذا يدل على أن (كان) المقدرة هي تامة ؛ لأنها لوكانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لا يقترن بالواو .

ويجوز أن تقول: ضربي العبدَ يُسِيءُ، وأتمُّ تبيِنِى الحق يُناطُ بالحكم.

وكذلك: ضربي العبدَ قد أساءَ، وأتم تبيِنِي الحق قد أُنِيطَ بالحكم. ومن هذا ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

وَرَأْيُ عَيْنَىّ الفَتَى أَخَاكَا

(١) البيت بلا نسبة تذكر في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٩٩:١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٢٠٩:١ .

يُعْطِى الجَزيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكا[1])) [2]

فالشاهد هنا (فرأي عينيّ) إذ جاءت ابتداءًا، والجملة بعدها (يعطي) حال يسد مسدّ الخبر [3] .

ثم قال : ((وإن كان التمثيلُ غيرَ مشيرٍ إلى قيدٍ لَزِم أن لا يُؤخَذَ له منه كونُ المبتدأ مصدرًا أو مضافا إلى مصدر، مع أن ذلك معتبرٌ عنده. فظهر أن الناظم لم يضبط هذه المسألة على عادته.

والجوابُ أن يقال: أما الأول فظاهر اللزوم، إلا أن يكون قوله: «وقبل حالٍ» محرزًا لما قصد، وهو مرادُه غَيْرَ شك، وذلك أنه ذكر أن الحذف للخبر إنما هو قبل الحال، وكون الخبر قبل الحال يشعرُ بأن الحال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها، إذ لو كان عاملا فيها لكانت من تمامه لأن المبتدأ مصدر موصول، فكل معموله له من صلته، وإذا كان كذلك لم يصحّ أن يكون موضع خبره قبل الحال، وإما يصحّ تقديره بعده؛ إذ لا يقع الخبر بين أثناء المبتدأ، فلما قال: (وقبل حال) دَلّ على أن العامل في الحال غير المبتدأ، وأنها معمولة للخبر المضمر، وإذ ذاك تعيّن موضع حاجته من الوجهين، وصح كلامه فيه، ووافق ما قيّد به في التسهيل، على اختصار بديع، وإشارة حسنة.

وأما الثاني فإن الرفع في نحو (أخطب ما يكونُ الأميرُ قائمٌ) مختلف (فيه)، فقد زعم سيبويه أنه لا يكون فيه إلا النصب، قال: (وأما عبد الله أحسن ما يكون قائمًا، فلا يكون فيه إلّا النصب)، قال: «لأنه لا يجوز أن تجعل أحسن أحواله «قائم» على وجهٍ

---

(١) لرؤبة في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وينظر: الكتاب ١:١٩١ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢:١١٥.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢ :٤٧ .

من الوجوه». يعني بأنّ الأحوال ليست إياه. وقائم هو عبد الله، فلا تخبر عن الشيء بغيره. وإلى هذا ذهب الزجاج والفارسي والجمهور. وإليه رجع المبرد، ونقع عنه ابن ولّاد أنه لا خلاف في ذلك. وليس بصحيح». بل الخلاف فيه عن يونس والأخفش موجود، نعم عليه الجمهور منهم، قال السيرافي: وهو الصحيح عندي، لأنّ قولك: أحسن أفعاله قائم، لا يجوز.

قال: فإن قيل: يكون كقولنا: أحسن صفاته قائم.

فالجواب: أن «ما يكون» مصدر، وحق المصدر أن يكون مصدر الفعل (فصار) بمنزلة قولك: أحسن أفعاله، وأما صفاته فهي: قائم وقاعد، وقائم بعض صفاته))[1].

وقد رُدّ رأي الاخفش ، إذ أن رأيه فيه قبح وممتنع ؛ لأن اخطب قد أخرج من أصله، فدل ذلك على الاضافة، فإذا رفعنا (قائم) فقد نقضنا ذلك الغرض مع الالزام ما يدل على الاخراج عن الاصل[2].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١١٥:٢.

(٢) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١١٥:٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢١٠:١ ،

ذ ـ المخالفة في علامة جر المثنى

قال ابن مالك :

بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلاَ ... إِذَا بِمُضَمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ

كلتا اثْنَانِ واثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ[1].

في هذين البيتين تطرق إلى قسم من الأقسام التي تعرب بالنيابة عن الحركات الأصلية ، والإعراب يكون هنا بالحروف في حالة الرفع والنصب والجر، والذي يعنينا هنا هو المثنى، فحد المثنى : هو ((اسم مفعول، ثُنّيَ يُثَنّى فهو مُثَنّى، هو الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخره صالحة للتجريد وعطف مثله عليه ، كقولك: زيدان ورجلان فإنه يصلح فيهما ذلك نحو زيد وزيد ورجل ورجل))[2].

وعلامة الإعراب للمثنى هي الالف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجر، إذ قال الحازمي: ((وتلحقهما ألفاً ونوناً في حالة الرفع، وياءً ونونًا في حالتي النصب والجر))[3].

والنحاة وضعوا شروطاً للتثنية وهي: ((الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اتفاقا، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته.

---

(١) ألفية ابن مالك :١١ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٢٢:١ ، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:١ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك:٣٠ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٣:٥ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١:١٤.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١:١٤ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٥:١ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك :٣٠ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين: ٣:٥ .

وقال غيره: إن تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسة)) [1] .

من هذا يتضح أن المثنى لا يحوز تثنيته ، وجمع التكسير يجوز تثنيته على ظاهر الكلام .

ثم قال في شروط أخرى :

الأول : الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما قولهم: ((منان)) ، و((منَيْن)) فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك حذفهما وصلا، وأما يا زيدان ولا رجلين فإنما ثني قبل البناء، وأما (هذان) ، و(اللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين.

الثاني: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا، وكذا ما في حكمه كأنما مسمَّى به، واختلف في تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك)، و(سيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع.

وأمَّا الأعلام المضافة نحو: (أبي بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما معا وجمعهما معا فتقول: ((أبَوا البكرين)) ، و((آباء البكرين)) .

الثالث : التنكير. فلا يثنى العلم باقيا على علميته، بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان ،وفلانة فإنها لا تقبل التنكير.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٢٢:١ –٣٢٥ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:١ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك :٣٠ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٣:٥، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ١٥ .

الرابع : أن يكون قابلا لمعنى التثنية. فلا تثنى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس ، وقمر إذا قصدت الحقيقة.

الخامس : اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القمرين) في الشمس والقمر فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز، هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال في شرح التسهيل: والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنباري

السابع : ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سي فقالوا: (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب))[1].

والذي أشار إليه الشاطبي في اعراب المثنى هو أن بعض النحاة قالوا : بإعراب المثنى بالحركات، فقال الشاطبي: ((وذهب الأخفش والمبرد على أن الإعراب مقدر في الحرف الذي قبل العلامة، وحرف اللين علامة على ذلك. ومنهم من ذهب إلى غير ذلك، ولا حاجة بنا إلى الكلام في إبطالها))[2].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٢٢:١ –٣٢٥ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:١ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك :٣٠ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٣:٥، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف : ١٥ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٦١:١ ، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي١٩:١٤.

إلا أن هذا الرأي فيه رأي للشاطبي إذ قال: ((وتصحيح مذهب الناظم، وهو مذهب الفراء، وأبي إسحاق الزيادي، وأبي القاسم الزجاجي، وجماعة))[1].

فالرأي هو ما يمكن إعرابه بالحروف والقول او الرد ما قال به الشاطبي ، إذ قال: ((ولنا التمسك بالظاهر الذي هو أصل من أصول العربية، فإن حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل، كما تختلف الحركات، فندعي أنها هي الإعراب، ولو زعمنا أن الإعراب غيرها لما ساغ لما فيه من تكلف التقدير المنافي قصد البيان.

فإن قيل فقد ثبت أن علامات الإعراب زوائد على الكلمة، وهي الحركات فادعاء غيرها مما ليس بزائد على الكلمة دعوى عارية عن الدليل))[2].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٦١:١ ، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي١٩:١٤.

(٢) المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

ر ـ المخالفة في الضمير(جعل ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب سواء)

قال ابن مالك :

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ[1]

يبيّن هنا ابن مالك مراتب الضمير من حيث التقديم والتأخير ، والفصل بين المتلازمين ، وأيهما الأصح في التقديم ، أو الواجب في التقديم ، فالضمير يكون إما منفصلًا أو متصلًا ، والذي يجب معرفته هو أنه إذا اجتمع ضميران أيهما أحق بالتقديم في الكلام ؟ ، وهنا يقول النحاة إن ضمير المتكلم أخص بالتقديم من ضمير المخاطب ؛ لأن ضمير المتكلم لا يحتمل غيره ، ولأن ضمير المخاطب قد يكون واحداً ، وقد يكون متعدداً فهو أوسع من ضمير المتكلم ، وإنّ ضمير المخاطب أخص بالتقديم من ضمير الغائب ، وهذا ما قال به ابن عقيل وغيره من النحاة، إذ قال ابن عقيل: ((ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب))[2] .

أما في حالة اجتماع ضميرين منصوبين، بحيث أحد هذين الضميرين أخص من الآخر، فإن كان الضميران متصلين فيجب تقديم الأخص منهما، فمثلاً تقول : (الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه)، فيقدم الكاف والياء على الضمير الهاء؛ لأنهما كما ذكرت أنهما

---

(١) ألفية ابن مالك :١٣ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٦:١ ، ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٨:١ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٧:١ ، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:٢٤ ، وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٥:١٠ .

أخص من الهاء ، إذ الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ففي هذه الحالة لا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ، فلا تقول: أعطيتهوك ولا أعطيتهموني[١].

إلا أن هناك من النحاة مَن أجاز تقديم الغائب على المتكلم ، تقديم الغائب على المخاطب ؛ لأنهم يعتبرون أن ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب كلها سواء من حيث الرتب ، ومن هؤلاء النحاة المبرد ، وهذا مابيّنه ابن عقيل ،إذ قال ابن عقيل ، وكذلك ما قال به صاحب ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، إذ قال: ((وأجاز المبرد، وكثير من القدماء الاتصال، مع تقديم غير الأعرف؛ تقول: الدرهم أعطيتهوك، ومنه قول عثمان –رضي الله عنه: ((أراهمني الباطل شيطانا)) [٢] ، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطانا؛ أي: إن الباطل أرى القوم أني شيطان؛ فالباطل فاعل أرى، والهاء مفعول أول، والباء مفعول ثان، وشيطانا ثالث))[٣] .

وهذا ما اشار اليه الشاطبي في كتابه في رأي المبرد إذ قال: ((وحكى سيبويه عمن تقدم من النحويين أنهم يقولون بالقياس: أعطاهوك وأعطاكني، فلا يلتزمون الترتيب المذكور ، وارتضاه المبرد، وجعل ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب سواء، فأجاز أعطاهوني واستجداه، وهذا المذهب مرجوح بمخالفة كلام العرب))[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٦:١ ، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٨:١ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٧:١ ، وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف :٢٤ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٥:١٠ .

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ : ١٧٧، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: ٢ :٢٥٨ .

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١١٠:١ ، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١٠٦:١ .

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣١٧:١ ، ينظر : الكتاب٣٦٤:٢ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١١٠:١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٦:١ .

إلا أن هذا الرأي لا يمكن أن نأخذ به لأن العرب يقبحون هذا الكلام ، وهذا ما قال به الشاطبي على رأي سيبويه ، إذ قال الشاطبي : ((فقد زعم سيبويه أن العرب لا تتكلم بهذا، وأن كلامها جارٍ على اعتبار المراتب، وهذا يكفي في المسألة، وقد شنع عليهم سيبويه بأنه يدخل عليهم أن يقولوا في الرجل إذا منحته نفسه: منحتنيني))[1].

يعني ان الشاطبي في هذا الكلام يضعّف كلام سيبويه ، وهذا هو المقصود بيانه .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣١٧:١ ، ينظر : الكتاب٣٦٤:٢ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١١٠:١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٦:١ .

ز ـ المخالفة في جعل (ما) من الموصولات

قال ابن مالك:

ومَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فَاعِلُ

في نَحْوِ نِعْمَ ما يَقُولُ الفَاضِلُ[١]

يبين ابن مالك في هذا البيت موقع (ما) بعد(نعم) ، و(بئس) وحكمه من الإعراب ، إذ قال النحاة أنها تقع (ما) بعد (نعم وبئس) ، ففي هذه الحالة نقول: نعم ما، أو نقول: بئس ما ، واستشهد النحاة في هذا في قوله تعالى: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٢].

اما في بئس فاستدلوا بقوله تعالى :﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ ﴾[٣][٤].

وإذا وقعت (ما) بعد (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ)، فيأتي بعدها أو يليها إما فعل أو أسم ، وفيها أقوال كما أشار إليه النحاة ، إذ قالوا : ((إذا وقعت ما بعد نعم وبئس، فتارة يليها فعل نحو: (نعم ما صنعت)، وتارة يليها اسم نحو: قَالَ تَعَالَى:﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [٥] .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال، ومرجعها إلى أربعة:

أحدها: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

---

(١) ألفية ابن مالك :٤٣ .

(٢) البقرة : من الآية ٢٧١

(٣) سورة البقرة: من الآية٩٠.

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٦:٣ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك٩٩:٣ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٧١ .

والثاني: أنها في موضع رفع على الفاعلية.

والثالث: أنها المخصوص.

والرابع: أنها كافة))[1].

وإن وليها اسم ففيها ايضًا اقوال للنحاة، إذ قالوا : ((وإن وليها اسم، ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر والمرفوع بعد "ما" هو المخصوص، قيل: وهو مذهب البصريين.

قلت: ليس هذا النقل على إطلاقه؛ لما سيذكر.

والثاني: أنها معرفة تامة، وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، وهو قول الفراء.

والثالث: أن "ما" ركبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفراء))[2].

فعلى هذا قال الشاطبي: ((أنه لما اقتصر بفاعل ((نعم، وبئس)) على هذه الأنواع الثلاثة دَلَّ على أن ما سوى ذلك لا يرتفع بهما على الفاعلِّيةِ، فإن جاء من كلام العرب ما يَنْقض ذلك فغيرُ معَتدٍّ به لقلَّته أو إمكان تأويله.

فمن ذلك (الذي، والتي) وما أشبههما من الموصولات التي فيها الألف واللام، فإنها إن عُنِي بها معهودٌ فظاهر امتناعُ جعلِها فاعلاً هنا، كالرَّجل والغلام إذا أردت معهودا.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢:٩١٨ –٩١٩ .

(٢) المصدر نفسه: ٢:٩٢٠ .

وإن أردتَ بها الجنس كما أردت بـ (الرجل) الجنسَ ففي جواز ذلك خلاف، فمنهم من منع، وهو الذي رأى الجَرْمي ، ومنهم من أجاز، إذ لا فرق بين الموصول وغيره إذا كان في الحكم مثلَه. وهذا رأي المبّرد ، ونحا نحوهَ ابنُ السَّراج على تردُّد ، وهو مذهب ابن الحاجِّ [١] من المتأخرين، وحَمَلِة لفظ الكتاب، حيث تَمَّم سيبويه ذكر ما فيه الألف واللام أو ما أضيف إلى ما هما فيه بقوله: وما أشبه)) [٢]

إذ بيّن الشاطبي رأي المبرد في أن الجنس : مثلًا في قول (الرجل) ، أي في جواره خلاف فمنهم من منع ، ومن النحاة من أجاز ، إذ أشاروا إلى أنه لا فرق بين الموصول وغيره ، وهذالا ما استدلّ به النحاة بأمثلة من الشعر ، إذ قالوا تأكيدًا لرأي المبرد ، فقالوا: ((وأجاز المبرّد جعل فاعل نعم موصولا جنسا، كقوله [٣] :

وكيف أرْهَبُ أمْرًا أو أُراعُ له ... وقد زَكَاتُ إلى بشْر بن مَرْوان

فَنِعم مَزْكأ من ضاقت مذاهبُه ... ونِعْمَ مَنْ هو في سرّ وإعْلانِ

ويجاء بعد الفاعل – أو المضمر المفسّر بمميّز – بمخصوص))[٤] .

---

(١) ابن الحاج : هو أبو العباس احمد بن محمد بن احمد الاشبيلي كان متحفًا بالعربية حافظًا للغات مقدمًا في العروض وله على كتاب سيبويه املاء ومصنف في علوم القوافي ومختصر خصائص ابن جني وغيرها ، توفي سنة ٦٤٧هـ ، بغية الوعاة : ١: ٣٥٩ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٠:٤ ، وينظر : شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٤٥٩:٢

(٣) البيتان من البسيط ، وهما بلا نسبة ، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٠١:٨ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤١١:٩ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٤٥٩:٢.

البيتان هما في مدح بشر بن مروان بن الحكم الأموي ، والشاهد في (نعم مَنْ هو) ، إذ (مَنْ) فاعلًا لنعم ، وهو اسم موصول يدلّ على الجنس ، وكذا (نِعمَ مَزْكأ من) فإن فاعل (نِعمَ مَزْكأ) المضاف إلى (مَن) الموصولة ولولا أنه يجوز أن تكون (مَن) فاعلًا لنعم لما جاء للمضاف إليها .

وهذا الرأي فيه منع كما بيّنه الشاطبي ، إذ قال : ((والأظهرُ في مثل هذا المنعُ، إذ لو كان جائزاً عندهم لكان حَرِياً بأن يَكثر في كلامهم، لأنه مِمَّا يُحتاج إليه في التخاطب. فلما لم يُسمع منهم، أو سُمع نادراً دَلَّ على أنهم قد اطَّرحوه، فلا يسوغ القياس على نحو (الرَّجُل).

وايضاً فليست الألف واللام في الموصولات لتعريف عَهْد ولا جِنْس، بل هي تُشبه الأصلية للزومها الكلمة، فالأولى المنعُ، وهو الظاهر من الناظم)) [١] .

فعلى هذا الرأي لقلة الأدلة ، وندورها ؛ لأنها كما أشار الشاطبي أنها جاءت عن طريق السمع لكنه نادر ، فقد أطرحوا هذا الكلام ، وليس له مسوغ لاستعماله أو القياس فيه [٢] .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٠:٤ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٤٥٩:٢ .

(٢) ينظر : المصادر نفسها والصفحات نفسها .

س - المخالفة في اعراب المثنى ،والسالم بعد (لا النافية للجنس)

قال ابن مالك :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحَاً كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلاَ

مَرْفُوعَاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا[1]

في هذه المسألة يمكن أن نتطرق إلى حالات اسم (لا) النافية للجنس ، فلاسم (لا) النافية للجنس ثلاث حالات وهي[2]:

الحالة الأولى: أن يكون مضافاً مثل قولك: لا غلام رجل حاضر، وقولك : لا عمل خيرٍ ضائع ، إذ يكون مكون من كلمتين ، وتضاف الكلمة الأولى إلى الثانية.

الحالة الثانية: أن يكون مضارعا للمضاف، أو شبيهاً بالمضاف، والمقصود بهذا، هو أنه كل اسم له تعلق بالذي بعده يكون إما بعمل مثل: لا طالعاً جبلاً ظاهر ولا خيراً من زيدٍ راكبٍ، لا عاصياً أباه موفَّق، لا مقصراً في عمله ممدوح، والحكم هنا بالنسبة للاسم في النصب لفظاً ، والذي ينصب هنا هو (لا) .

الحالة الثالثة : أن يكون اسمها مفرداً ، والذي يقصد به هنا ما ليس بمضاف ، ولا مشبه به، فيتضمن هنا المثنى ، وجمع المذكر السالم ، ويكون حكمه هنا على البناء، والبناء على ما كان ينصب به الاسم ؛ بسبب تركبه مع (لا)، وصيرورته معها كالشيء

---

(١) ألفية ابن مالك : ٢٣ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨:٢ ـ ١٠ ، وينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٣٢:١ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٥٠:١ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك :١٥٢.١٥١ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٢٧ ، المذكِّرَات النَّحْوِيَّةْ شَرْح الأَلفيَّةْ : ٣٢٤ .

الواحد ففي هذه الحالة يكون معها ، مثل خمسة عشر؛ إلا أن النصب أو محله هنا يكون بـ (لا)؛ بسبب أنه اسم لها، إذ قال ابن عقيل : ((والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لأنه اسم لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لأن نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمَينِ لك ولا مسلمِينَ فمسلمَين ومسلمِينَ مبنيان لتركبهما مع لا كما بنى رجل لتركبه معها))[1].

فالمثنى وجمع المذكر السالم على ما اشار إليه النحاة ؛ أنهما يبنيان على ما كان ينصبان به، وكما مثلنا سابقاً ؛ وذلك بسبب تركب المثنى ، وجمع المذكر السالم مع (لا) ، وهذا ما أشار إليه الشاطبي في كتابه، إذ قال: ((فيحتمل أن يكون رأيُه فيه رأىَ الجمهور في أنه مبنى على ما ينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًا على ما كان يرفَعُ به))[2].

إلا أن هناك من النحاة من خالف الجمهور، وهو المبرد ، قال الشاطبي : ((وخالف المبرّد في جعله المثنى على حدّه في هذا الباب معربًا بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضا.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨:٢ ـ ١٠ ، ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٣٢:١ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٥٠:١ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٢٧ ، المذكِّرَات النَّحْوِيَّهْ : ٣٢٤ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٢٣:٢ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨:٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٥:٤١ .

والأولى مذهب الجمهور، بما اتّفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم: يا قائمان، ويا قائمون، إذْ ما في أحدهما يلزم في الآخر))[١].

وهذا الرأي ما قال به أيضاً من غير الشاطبي من النحاة، منهم الحازمي مثلاً، إذ قال: ((وذهب المبرد إلى أن مسلمَينِ ومسلمِينَ معربان، يعني المثنى والجمع معربان؛ لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، وهذا بناء على العلة التي ذكروها، وهي التركيب مع خمسة عشر))[٢].

فإذا أردنا أن نعرج إلى رأي المبرد، أو نشير إليه، وهو ما أشار إلي الشاطبي بقوله: ((فإن أجاز أن يقال في: لا رجلين، إنه معرب، فَلْيقلْ يا رجلان، ذلك بعينه. ويحتمل أن يكون رأيه رأي الزجاج والمبرّد، ويكون: «فاتحا» قيدًا يخرج به المثنى والمجموعُ على حدّه، ويبقى جمعُ التكسير مسكوتًا يدخل في حكم البناءِ، قياسًا على المفرد؛ إذ لا فرق بينهما، بخلاف المثنى وجمع السلامة فإن فيهما مع البناءَ، وهو الأسماء المثناةَ والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع [ما] قبلها اسمًا واحدًا، لم ذلك، كما لم يُوجَدَ المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحدٍ. وبهذا احتج المبرّد في «المقتضب» ودليلٌ قويّ، ويعضّده ما جاء من إعراب اثنين في قولهم: اثنى عشر، ولم يركبوه مع عشر، كما ركّبُوا عَشَر وأربعة عشر، وسائر الباب. وقد احتج الزجاج لما قال بأنّ التثنية وجمع السلامة يخرج بهما الاسم عن شبه الحرف. فَرُدّ عليه بقولهم: يا زيدان، ويا قائمون، في النداء؛ إذ هو مبنىّ بلا بدٍّ على ما يرفع به مع وجود المانع عنده))[٣].

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٢٤:٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨:٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩:٢ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٥:٤١ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٥:٤١ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٢٤:٢ .

فهذا الرأي لا يؤخذ به ، فهو محجوج ، وهذا ما أشار إليه الشاطبي ، والنحاة ، إذ قال الشاطبي : ((وقد احتُجّ للمبرد أيضًا بأشياءَ ليس فيها مَقْنَعٌ، فلذلك تركتُها، مع أن لا ينبني عليه حكمٌ سوى النظر الصناعي))[1].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٢٤:٢ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨:٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٥:٤١ .

ش - المخالفة سيبويه في العطف على موضع (إنّ)

قال ابن مالك:

جَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنصُوبِ «إنّ» بَعْدَ أَن يَسْتَكْمِلَا

وَأُلْحِقَتْ بِإِنّ لكنّ وَأَنْ

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلّ وكَأَنْ[1].

أراد ابن مالك من هذه الأبيات أن يعرف حال المعطوف على منصوب (إنّ) ، اي اسمها ، إذ بيّن حاله أنه بجواز الرفع للمعطوف على منصوب (إنّ) المكسورة ، وهنا اجاز رفع المعطوف هنا بعد أن تستكمل (إنّ) خبرها ، بحيث يأتي المعطوف بعد أن يكمل الكلام باسم (إنّ) وخبرها ، ومنه قول الشاعر[2] :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... فَإِنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ[3]

الشاهد في البيت قوله: (فإن لنا الأم النجيبة والأب) إذ عطف (الأب) على الضمير المستكن في الخبر وهو في قوله : (لنا) [4] .

---

(١) ألفية ابن مالك :٢٢

(٢) من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ١٦٢:١ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١٧٥:١ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣١٣:١- ٣١٦ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٣ :١٣٨٧ ، شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ١ : ٢٢٣ .

إذ في الأصل أن المعطوف على اسم (إن) حقه أن يكون منصوباً، مثل قول الشاعر[1] :

إنّ الربيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا

يَدَا أبى العبّاس والصّيوفا

إذ (الخريفا) منصوبة ؛ لأنها معطوفة على اسم (إن)[2].

إذن في هذه المسألة يبين مسألة العطف على موضع (إن) ، والعطف هنا على أسم (إن) إما أن يكون باعتبار اللفظ ، وإما قد يكون باعتبار الموضع ، ويكون الإعراب هنا في حالات وهذا ما أشار إليه الشاطبي في قوله ((أن العطف على اسم إنّ قد يكون باعتبار اللفظ، وقد يكون باعتبار الموضع؛ فاعتبار اللفظ جاز على الإطلاق سواءً أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله، فمثال مجيئه قبل الخبر قولك: إنّ زيدًا وعَمرًا فى الدار، وفى القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ ﴾[3] .

ومثالُ مجيئِهِ بعد الخبر قولُك: إنّ زيدًا فى الدار وعمرًا، وقرأ ابن أبى إسحاق وعيسى بن عُمَر:

---

(١) البيت لرؤبة ابن العجاج ، ديوانه : ١٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٥:٢ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٢٥–١٢٨ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك:١٤٣ ، توجيه اللمع :١٥٦ .

(٣) سورة الأحزاب الآية: ٣٥ .

قَالَ تَعَالَى:﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [1]، بالنصب))[2] ، والشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى : ورسوله جاءت بالنصب .

والحالة الأخرى للعطف هو على موضع اسم (إنّ) فهو كما ذكرت سابقاً في أعلاه إذا كان واقعاً بعد الخبر، وأيضاً إذا كان واقعاً قبل الخبر، فيكون الرفع هنا على الجواز ، إذ قال الشاطبي : ((وأما العطف باعتبار الموضع –وأعنى موضع أسم إنّ، أو موضعَ إنّ واسمها– فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعًا قبل الخبر أو بعده، فإن كان بعده فجائز أيضا بغير خلاف عند النحويين على الجملة، نحو قولك: إن زيدًا قائمٌ وعمرو. ومنه قولُ الله تعالى: قَالَ تَعَالَى:﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [3] ، فى قراءة ابن محيصن بكسر إنّ. ومنه ما أنشده سيبويه لجرير:

إنّ الخلافة والنبوّة فيهمُ

والمكرُماتُ، وسادَةٌ أطهارُ[4]))[5].

---

(١) سورة التوبة الآية ٣ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،٣٦٧:٢ ، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣١٣:١– ٣١٦ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٢٥–١٢٨ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك:١٤٣ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٩:٢ .

(٤) البيت من الكامل ، ينظر : ديوان جرير : ٥٠٨ .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،٣٦٧:٢ ، ينظر : الكتاب ، ١٤٥:٢ ، شرح الكافية الشافية ٥١١:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣١٣:١– ٣١٦ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٢٥–١٢٨ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك:١٤٣.

لكن الخلاف هنا هو في وجه العطف، فمن النحاة من جعل العطف حقيقةً ، وهو عطف مفردة على مفردة ، كما في أن تقول : (إن زيدًا قائم وعَمرٌو) فيكون المعطوف هنا مرفوع ؛ لأنه عطف (عمرو) على موضع اسم (إن) وهو (زيد) ، وكما العطف على موضع خبر (ليس) ، كما في قول الشاعر:

فَلَسْنَا بالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[1].

وصدره : (مُعاوِيَ إنَّنا بشرٌ فأَسْجِحْ) .

ومن زعم أن الرواية (ولا الحديدِ) بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذي بعده هو:

أَدبرُوهَا بني حربٍ عليكم ... ولا تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيدَا

وإلى هذا ذهب الشَّلَوبين ، وابن ابي الربيع وهو ما ظهر في إيضاح الفارسي، وأيضاً في جُمَل الزجاجيّ ، وكذلك من أخذ بالظاهر من كلامهما ، مال إلى هذا الرأي ، وكذلك من تأوّل بعضُهم عليه كلام سيبويه[2] .

فعلى هذا الكلام فقد خالف الشاطبي رأيهم وبيّن أن حالة الرفع في المعطوف هو على الابتداء ، وأيضاً تكون على الجملة المستأنفة على جملة أخرى ، وأشار الشاطبي إلى أن هذا الرأي هو أوضح ، وأظهر كل الآراء ، بقوله : ((والذي عليه الأكثر أنّ الرفع في المعطوف على الابتداء واستئناف جملةٍ معطوفة على أخرى، وهو الأظهر من كلام سيبويه، ونقل عن الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسيّ –فى غير الإيضاح– وابن أبي العافية، والشَّلَوبين –في آخر قوليه– وجماعةٍ من أصحابه– ومنهم من يتأوّلُ على المبرّد أنه يقول

(١) البيت من بحر الوافر ينظر : شرح ديوان المتنبي : ٢٩٠:٢ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٦٧:٢ .

بالعطف على الموضع، لكن على وجهة التوهم، لا على حقيقة مقتضى الموضع؛ إذِ الحمل على التوهّم عنده مقيس، وهو أصل الكوفيين فى جواز الرفع قبل مجيء الخبر)) [١] .

فمن هذا الرأي يتضح أن بعض النحاة قد رأوا أن الرأي مبيني ومستند على القياس ، وهذا لا يمكن أن نأخذ بهذا الرأي في حالة وجود الرأي بالسماع ؛ لأن السماع يكون أقوى في الأخذ بالرأي من القياس ؛ لأنه قد يكون على وجه التوهم لا على الحقيقة [٢] .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٦٧:٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

الـفـصـل الـثـانـي

مخالفات الشاطبي في باب الأفـعـال

أ ـ المخالفة في دخول عارض على الفعل

قال ابن مالك :

وَمَاضِيَ الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إِنْ أمْرٌ فُهِمْ [1]

في البيت الشعري يبيّن ابن مالك أنّ الحرف يتميز عن الاسم ، والفعل انه بِخلوه من علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، ومنبهاً على أن الحرف ممكن أن نقسّمه إلى قسمين : فقسم مختص ، والآخر غير مختص ، والحروف مُثلت بـ(هل ، وفي ، ولم)، إذ أشار بـ(هل) إلى غير المختص إذ يدخل على الاسماء والأفعال كقولك : (هل زيدٌ قائمٌ؟) ، و(هل قامَ زيدٌ؟) ، ثم أشار إلى المختص ، فيوجد حرف مختص بالاسماء وحرف مختص بالأفعال إذ بيّن ابن مالك أن (في) مختص بالاسماء ، كقولك: (زيدٌ في الدارِ) ، و(لم) مختص بالافعال ، نحو : (لم يقمْ زيد) ، ثم بعد ما بيّن ذلك ، تطرق إلى أن الفعل يتقسم إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ،أشار الى علامات الافعال وكل ما يتعلق بشروط كل فعل من الافعال[2]. والذي يعنينا من هذا الموضوع علاقة المضارع بالأمر ، وهل أن المضارع يكون فعل أمر؟

أشار الشاطبي في كتابه على ما قال به ابن مالك ، وفي كلامه اعتراض ، إذ قال: (إن أمر فهم) ، إذ يشترط في فعل الأمر الذي تلحقه نون التوكيد ، لامطلقاً ، أن يفهم من اللفظ معنى الأمر ، فتكون علامة الأمر في شيئين : أن يكون الفعل الأمر قابل النون ، وأن يكون مفهم معنى الأمر نحو: (أقبل) ،بحيث إذا كان لم يفهم

---

(١)ألفية ابن مالك :١٠.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٤:١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك١:٢٩٣، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٦٧:١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٠ .

الأمر فهو في هذه الحالة يكون فعل مضارع ، نحو (هل تفعَلنّ) أو فعل تعجب نحو (أحسن بزيدٍ)[١].

تطرق إلى ذلك الشاطبي فقال : ((وزعم أنه اعتراض لازم لابن مالك فأجبته بأنا لا نسلم أن أحسن في قولك: ما أحسن زيدًا، غيرُ قابلٍ للعلامة، بل هو قابل لها، وإنما لزم عدم لحاقها في الاستعمال لأمر خارج، وذلك أن أحسن إنما يسند أبدًا لمفرد مذكر، وهو ضمير "ما" ومدلول ما مذكر، وهو شيء عند سيبويه أو غير ذلك عند غيره، فهو أبدا في الاستعمال مفرد مذكر.

فإذا قلت: ما أحسن هندًا، فأحسن ليس مسندا إلى ذلك الظاهر. بل إلى ضمير ما، فلو فرضنا إسناده إلى مؤنث للحقته العلامة، فلا يلزم من كونه استعمل على طريقة واحدة عدم قبوله لعلامة فرعية المسند إليه، بل هو في نفسه قابل لذلك فاستحسن هذا الجواب واستملحه، فقد ظهر أن الناظم لا اعتراض عليه من هذه الجهة إلا أن يعترض عليه قوله ؛ لأنه احترز عن دخول اسم الفعل عليه، فخل عليه الأمر باللام إذا قلت: لتفعلن يا زيد فإن النون قد دخلت مقترنة بفهم الأمر، فيقتضي كلامه كون المضارع بلام الأمر فعل أمر وذلك غير صحيح))[٢] ؛ إذ وضح كلام سيبويه ، بقوله : ((وهو شيء عند سيبويه أو غير ذلك عند غيره، فهو أبدا في الاستعمال مفرد مذكر))[٣].

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦٣:١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٩٣:١،حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٦٧:١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:١٠.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٦٢:١ –٦٣ .

(٣) المصدر نفسه والصفحات ذاتها ، ينظر : الكتاب ١٣٢:١.

من هذا يعني أن حرف الشرط لا يليه إلا الفعل ، وهذا ما نراه في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [1] ، إذ الآية (وإن استجارك أحد من المشركين) ، ففي هذه الحالة يكون الفعل المحذوف وجوباً ؛ لوجود المفسر، وهذا المراد من قوله:(...إن أمر فهم) ، أي إن طلبٌ فُهِم من اللفظ بصيغته ؛ ففي هذا احترز عن دخول اسم الفعل عليه ، فاقترنت بلام الأمر ، إذ قلت لتفعلن يا زيد ، فإن النون قد دخلت مقترنة بمعنى الأمر فيقتضي في هذه الحالة أن يكون المضارع بلام الأمر فعل أمر ، وذلك غير صحيح [2] ، والذي يقصد بصيغته احترازاً فيما لو قبل النون ودل على الطلب بواسطة ، نحو قوله تعالى :﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[3] ، فالفعل ينفق طلب ، وهو بدخول اللام و(أل هذه للعهد الذكري) ولام الأمر ، والغاية منه الطلب ، وهنا يكون الفعل بسبب الواسطة ، فإذا كان الفعل بواسطة ،ففي هذه الحالة يمتنع أن يكون الفعل فعل أمر .

في هذه الحالة لا يراد الفعل المضارع الذي اقترن بلام الأمر ؛ بسبب أنه يُفهم أن الطلب ليس بلام الامر وإنما من اللام [4] .

---

(١) سورة التوبة الآية ٦ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦٣:١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٠:٨ .

(٣) سورة الطلاق من الآية ٧ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٠:٨ .

ب ـ المخالفة في الحاق نوني التوكيد للفعل المضارع

للفِعلِ تَوْكيدٌ بنونينِ هما ... كنونَي اذْهبنَّ واقْصدْنَهما
يؤكّدانِ ((اِفعَلْ)) و((يفْعل)) آتِيا ... ذا طَلَبٍ أو شَرْطَاً أمّا تَالِيا
أَوْ مُثْبَتاً في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا ... وَقَلَّ بَعْدَ((ما))و((لمْ))وبعدَ((لا))
وغَيْرِ إمَّا من طَوالِبِ الجَزَا ... وآخِرَ المؤكَّدِ افْتَحْ كابرُزا[1]

في هذا الموضوع يبيّن ابن مالك ان نوني توكيد فعل الأمر نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدَاً) ، والفعل المضارع المستقبل الدال الذي يدل على الطلب نحو: (لتَضْرِبَنَّ زَيْدَاً) ، (ولا تَضْرِبَنَّ زيداً) ، (وَهَل تَضْرِبَنَّ زيداً) ، وأيضاً الفعل المضارع الواقع شرطاً بعد إن المؤكدة بما نحو : (إما تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ) ، او الفعل المضارع الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلا نحو: قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[2] ، و إلى الفعل المضارع الواقع بعد لا النافية كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[3] ، وأيضاً إلى الفعل المضارع والواقع بعد (غَيرَ إمَّا) من أدوات الشرط كقوله[4] :

---

(١) ألفية ابن مالك :٥٤ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٥٧ .

(٣) سورة الانفال من الآية ٢٥ .

(٤) البيت من الكامل ، وتمامه : أبدا وَقتل بني قُتَيْبَة شافي ، وهو لبِنْت مرّة بن عاهان الْحَارِثِيّ وَرَوَاهَا أَبُو عبد الله مُحَمَّد ابْن عمرَان المرزباني فِي كتاب أشعار النِّسَاء ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٩٩:١١ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ١٣٨:٢ .

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ [١].

والشاهد فيه : (نَثْقَفَنْ) هذا فعل مضارع ، إذ أُكِّد الفعل بعد (مَنْ) الشرطية ، وهنا جاء للضرورة وإن قال به ابن مالك أنه قليل [٢] .

وعلى هذا الاساس تناول الشاطبي إلحاق النون بالفعل المضارع ، إذ بيّن أن الحاق النون هو الأكثر ، وقد لا تلحق ، وهذا ما قال به سيبويه والجمهور في الكلام ،إذ قال سيبويه : ((وقد تدخل النون بغير(ما) في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب. وقال الشاعر:

نَبَتُّمْ نَباتَ الخيزرانيِّ في الثَّرى ... حَديثاً متى ما يَأْتِكِ الخيرُ يَنْفَعَا [٣])) [٤]

وقد يكون الحاق النون شذوذًا ، وضرورة أو مثلًا [٥] .

والشاهد فيه قوله: (ينفعا) ، والأصل هي (ينفعن) ، فتم أبدال حرف (النون) بحرف (الألف) ؛ لأجل الوقف، وبكون هنا جواب الشرط [٦] .

والمثال الآخر نحو قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٠٨:٣ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١٠٨:٣ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣١٤:٣ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢:١٠٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ : ٣١١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠٤ : ١٢ .

(٣)هذا البيت من الطويل للنجاشي بن حارث ، ديوانه : ١١٠

(٤) الكتاب ٥١٥:٣ ، ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٧:٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٧٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦١٣:٢ .

(٥) ينظر : المصادر السابقة والصفحات ذاتها .

(٦) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ : ١٢٢ ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٨ : ٣٩٣٤ .

إمّا تَرَيْ رأسِي تغيّر لونُه شَمَطاً فأصْبَحَ كالثَّغامِ المُمْحِلِ[١]

الشاهد فيه: قوله: (إما ترى) إذ ترك توكيد الفعل بالنون مع وقوعه بعد إما الشرطية[٢] .

وأشار الشاطبي إلى أن ذلك كثير في الشعر[٣] ، ثم ذكر أن في هذه المسألة قولين لأهل العربية: القول الاول هو لأبي العباس ، إذ قال : إن النون هنا لازمةٌ مع (إما) ، ولا تكون دونها إلا في الشعر[٤] .

والثاني: يكون بالتخيير في النون وعدمها ، وهذا ما قال به سيبويه .

ثم أشار الشاطبي إلى أنه إذا كان المضارع مثبتاً غير منفي ، ويكون مستقبلاً من ناحية المعنى ، إذ قال ابن مالك : (أو مثبتًا في قسم مستقبلاً)[٥].

إذا كان مثبتاً عطف على (شرطاً) وهو حال من (يفعل) وهو الضمير في (آتياً) ، و (مستقبلاً)من صفة (مثبتاً) و(في قسمٍ) في موضع نصب على الحال ، يعني إذا كان موصوفاً بهذه الاوصاف الثلاثة تلحقه النون كثيراً [٦] .

---

(١) البيت من الكامل، قاله حسان بن ثابت الأنصاري ، إلا أن عجز البيت جاء بغير لفظ بالنسبة لكلمة الممحل ، إذ جاءت بلفظ المُحْوِلِ ، ديوان حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت :١٦٥.

(٢) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٨ : ٣٩٢٧ .

(٣) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٧:٥ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦١٣:٢.

(٤) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٨:٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه والصفحة ذاتها .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ٥٣٩:٥ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١١٣:٣ .

ومن ذلك ما حكى سيبويه : بجهدٍ ما تفعلن كذا ، وفي مثل: (في عضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا) ، ((يُقَال: شَكَرَتِ الشجرةُ تشكر شَكْراً أي خرج منها الشَّكِير، وهو ما ينت حَوْلَ الشجرة من أصولها ، يضرب في تشبه الولد بأبيه)) [١] .

، والشاهد فيه أنه أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة بعد (ما) الزائدة .

وأنشد لجذيمة الأرش:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في علمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[٢].

الشاهد فيه: قوله (ترفعن) إذ أكد الفعل بالنون الخفيفة وهو نادر بعد تقدم (ربّ) على (ما) ، وشاهد آخر وهو (ما) دخلت على (رب) وكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الفعلية [٣]

إلّا أن الشاطبي قال : ((وقد حكى أيضًا سيبويه عن يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذلك.

فهذه الأشياء ليست بقياس، وهي قليلة نادرة، فلا اعتبار بها، فتقييد الناظم المثبت بكونه في قسم لابد منه في القياس)) [٤] .

وللشاطبي له رأي في ذلك ، إذ قال: ((أن قوله: "يؤكدان افعل" إلى آخره، لا يخلو أن يريد: على الجواز، أو على اللزوم، وعلى كلا التقديرين الإطلاق غير صحيح)) [٥] .

---

(١) مجمع الأمثال ٢: ٧٤ .

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤٠٤:١١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٨ : ٣٩٣٢ .

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٤٢:٥ – ٥٤٣، ينظر: الكتاب ٥١٨:٣ .

(٥) المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

فإذا قلنا على الجواز ، وهو أن تلحق فيكون باطل على الاختيار الثالث ، وهو أن الفعل المثبت في القسم ، فإن النون تكون فيه ، وإذا اجتمعت الشروط تون لازمة ، فتقول : (والله ليقوم زيد) ، ففي هذه الحالة لا يجوز ؛ لأنك تريد الاستقبال ، إذ لا بد من وجود النون نحو : والله ليقومن زيد ، وإذا أراد اللزوم ، فيكون باطلًا ؛ لأن النون تلحق (افعل) على الجواز ، وكذلك (يفعل) عندما يكون طلبًا ، ويكون فعل شرط قد تقدّم عليه فعل شرط تقدم (إما) عليه ، في هذه الحالة يجوز كأن تقول : إما تقومن فافعل كذا، وإما تقم فافعل كذا [١] ، لذلك قال سيبويه : ((وإن شئت لم تقحم النون– يعني مع (إما) – كما أنك إن شئت لم تجئ بها، يعني بـ (ما) مع (إن))) [٢] .

فعلى هذا يتضح أن الحاق النون بالفعل المضارع ممكن لكنه نادراً واكثر ما يكون في الشعر أي إلا في الضرورة ؛ لأن الاغلب يكون على القياس وليس السماع.

ويمكن ان نقول هنا من توسط بين القولين ، فيكون الاكثر الحاق النون مع (ما) ، والقليل بعد (ما)، و(لم) ، و(لا) وهذا ما يكون على السماع وهذا الرأي تبناه ابن مالك [٣] .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٤٢:٥ – ٥٤٣، ينظر: الكتاب: ٥١٨:٣ .

(٢) الكتاب ٥١٨:٣ .

(٣) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٣٨:٥ .

ت ـ المخالفة في حذف حرف العلة من آخر الفعل

قال ابن مالك:

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْم وَأَبْدِ نَصْبَ مَاكَيَدْعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ تَقْض حُكْماً لازِماً[1]

يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخر ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، زما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو ويرمي يظهر فيه النصب .

والاصل أنّ الناصب هو العامل المذكور، وهذا رأي المازني[2]

حجته أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه، ولكن الناصب له فعل من لفظه مقدر[3]

وهنا أن يكون حرف العلة غير مذكور، ونصب (حكماً) نصب المصدر بـ (تقض)، لأنه في معناه ومرادف له كما تقول: ذهبتُ انطلاقاً، وانطلقتُ ذهاباً، وجلستُ قعودًا، ومنه قول امرئ القيس:

---

(١) ألفية ابن مالك:١٢ .

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان بن ذُهْل. ووجدت حكايةً عن الخُشني قال: بكر بن محمد المازني، مولى بني سَدوس، نزل في بني مازن بن شيبان ، طبقات النحويين واللغويين : ٨٧:١ .

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٧:١ .

وَيومًا عَلَى ظَهرِ الكَثيبِ تَعَذّرَتْ ... عَلَيّ وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ[1]

أي: حلفت حلفة، فكذلك قول ابن مالك : (تقض حكما لازما) أي: تحكم حكماً، أو تقض قضاء لازماً، وأراد بهذا الكلام: أن حذف حرف العلة من آخر الفعل للجازم أمر لابد منه، يعني في القياس، فإن السماع لا يلزم فيه هذا.

فإن قلت: هذا الكلام فضل لا حاجة به إليه ، لأن قوله: (واحذف جازما ثلاثتهن) يفهم منه لزوم هذا الحكم، بالحذف إذ لم يذكر خلافه ولا في السماع ما يتوهم فيه القياس فتحصل أن قوله: (تقض حكما لازما) لا فائدة فيه.

فالجواب: أنه لا فائدة ظاهرة، وذلك أن مخالفة هذا الحكم جاءت على ضربين:

أحدهما: جاء في الشعر والآخر جاء في الكلام، فمن الذي جاء في الشعر قوله:

إذا العجوز غضبت فَطَلّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تمَلَّقِ[2]

فقدر الجزم في الألف، فلذلك لم يحذفها، ومثل ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

---

(١) ديوان امرِئ القيس:٣٣.

(٢) وهو من بحر الرجز لرؤبة بن العجاج: رؤبة بن العجاج واسمه عبد الله بن روبة بن أسد ابن صخر بن كنيف بن عميرة بن حني ابن ربيعة بن مالك سعد بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم أبو الجحاف ويقال أبو العجاج التميمي الراجز المشهور من أعراب البصرة وهو مخضرم (ت ١٤٥هـ) ، ينظر: تاريخ دمشق : ٢١٢:١٨ ، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : ١٣١١:٣ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعر » ١٥٧:٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ، ٢٣٠:١١ .

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عبْشَمِيَّةٌ كأَنْ لَمْ تَرَى قبْلِي أَسِيراً يمَانِيَا[١] .

والشاهد هنا هو بقاء حرف العلة في الكلام ببقاء الجازم [٢]

ومثل ذلك في الياء قول قيس بن زهير:[٣]

ألم يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي بمَا لاقَتْ لَبونُ بي زياد، [٤]

والشاهد هنا أن الحركة كانت ثابتة قبل عامل الجزم ، فلما دخل عامل حذفها وبقي الحرف كما هو [٥] .

وفي الواو قول الآخر:

---

(١) وهو من بحر الطويل وهذا البيت لـ عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان قالها حين أسرته تميم ، وكان أسر يوم الكلاب ، ينظر: أسد الغابة : ٦٩٣:٣ ، الحلل في شرح أبيات الجمل :٦٣، المفضليات : ١٥، المستقصى في أمثال العرب : ٣٤٨:٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٢٩٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٣٣ .

(٣) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن بغيض مات قبل البعثة ، الإصابة في تمييز الصحابة : ٤١٧:٥ ينظر: معجم الشعراء: ٣٢٢ أنشده سيبويه: إِمَامُ النَّحْوِ، حُجَّةُ العَرَبِ، أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ بنِ قَنْبَرٍ الفَارِسِيُّ، ثُمَّ البَصْرِيُّ توفي سنة ١٨٠هـ، سير أعلام النبلاء ٣٤٧:٧، ينظر : نزهة الألباب في الألقاب : ٣٨٢:١ ، الأعلام للزركلي ١٤٦:٣ .

(٤) وهو من بحر الوافر ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٦٥:٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٢٤٦ ، الأصول في النحو ٣ : ٤٤٣ .

هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ معتذرا من هَجْوِ زِبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ [١]

إذ الشاهد في البيت الشعري هو بقاء حرف العلة في الفعل المضارع عند دخول اداة الجزم عليه ويكون هنا للضرورة ، والفعل هو (تهجو، حيث أشبع ضمة (الجيم) فنشأت (الواو) والسبب هو الجزم [٢] .

ومما جاء في الكلام قول الله تعالى: ((لا تخف دركا ولا تخشى)) على قراءة حمزة[٣]

ومن جزم في قوله تعالى :﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا ﴾[٤] بالسكون اي سكون الفاء ، جعله جوابًا لقوله: "واضربْ لهم"، على تقديرِ: إن تضرب لا تَخَفْ دركًا ممن خَلْفَك، ويرفع "تخشى" على القطع، أي: وأنت غير خاشٍ، فاعرفه.

حيث جزم (لا تخاف) جوابا لـ (واضرب لهم)والتقدير : ان تضرب لا تخف دركا ممن خلفك، ويرفع (تخشى) على القطع، اي : وان تغير خاش ،فاعرفه[٥].

---

(١) وهو من بحر البسيط، البيت لأبي عمرو بن العلاء، ولد بمكة سنة ثمان أو خمس وستين ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة ، ينظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ١٣١٧:٣، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٥٩:٨ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» : ٦٣:٢.

(٢) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٢٩٥ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ : ٨٤ .

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء : ٧٦٩:٢ ، . حجة القراءات : ٤٥٨ .

(٤) سورة طه من الآية ٧٧ .

(٥) ينظر: شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ٢٨١:٤ ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢٩٦:١ .

بينما القراءة المشهورة ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [١].

إذ انها جاءت الآية الكريمة ((في موضع الحال ، فأتى بالواو في موضع ، ولم يأت بها في موضع . فإذا أُتي بها فِلشَبَهِ الجملة الفعليّة بالاسميّة لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها ؛ لأنّه فعلٌ مضارعٌ))[٢].

وهنا أراد الشاطبي أن يوضّح في الآية الكريمة ، إذ قال:

((وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [٣] بإثبات الياء [٤] في رواية قنبل[٥] عن ابن كثير)) [٦] .

إذ قدّر الجزم هنا على السّعة ، فالفعل (يتقي) يكون مرفوع [٧] .

---

(١) حجة القراءات ٤٥٩ .

(٢) شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ٢١:٢ ، وشرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٢٩٦:١ .

(٣) سورة يوسف من الآية٩٠

(٤) ينظر: السبعة في القراءات:٣٥١ ، الحجة في القراءات السبع :١٩٨، الكنز في القراءات العشر ٢ : ٥١٨ .

(٥) قنبل بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي: قال أبو علي الأهوازي المخزومي توفي سنة ٢٩١هـ ، ينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٢٢٣٨:٥ ، سير اعلام النبلاء ٥٤:١١ ، ينظر : نثل النبال بمعجم الرجال : ٩٥:٤ .

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٣٨ ، ينظر : الخصائص ٢ : ٣٤١ ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ١ : ٣٠٣ – ٣٠٤ .

وقد أشار الشاطبي على الآية الكريمة ، إنه يجوز القياس عليه ؛ وذلك لمجيئه في الكلام المنثور الفصيح وتقويته بالمنظوم ، ويحصل في أمرين :

((أحدهما: اعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه ــ وإن قلَ ــ كمسألة الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بمعمول المضاف، ومسألة تحقيق الهمزتين في أئمة، بحسب ما يتفسر في موضعه إلى غير ذلك من اعتباره لما جاء في القرآن وقياسه عليه.

والثاني: اعتباره لما جاء في الشعر معاملة الآتي في الكلام، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة، كما في قوله:

(ولا تَرَضَّاهَا ولا تمَلَّقِ)[١])) [٢]

فالشاعر في البيت تمكن من جزم الفعل بالحذف ؛ إذ قال : (ولا ترضاها) فيكون البيت من ناحية الشعر مخبونًا ، والشاعر كأنه أثبت الألف وغير مضطر [٣] .

ومثل البيت السابق قول الشاعر :

(ألم يأتِيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي)[٤]

---

(١) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعر » ١٥٧:٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٣٠:١١.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٣٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ٤٨٩ .

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٦٥:٨ .

وعجز هذا البيت هو : (بما لاقت لَبُونُ بني زيادِ) وهو من الوافر ، وهو لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبس [١] .

لكن هنا جائز يصير منقوصًا ، لكنه هنا يكون استعمال الفعل قبيحًا وهو من باب الزحاف [٢] .

ويمكن أن تأتي لإشباع الحركات ، ولكن للضرورة ، كما يكون لإشباع الضمة ، ما نراه في (ظاء) انظُر ، كقول الشاعر [٣] :

وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ [٤]

وكذلك اشباع الفتحة كما نراها في كلمة (منتزح) [٥] في البيت الشعري الأبن هرمة، إذ قال :

فأنتَ من الغوائل حين تُرْمَى ومن ذمّ الرجال بمنّزاح [٦]

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٣٨ ، العُدّة في إعراب العُمدَة ١: ٢٦١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ٤٨٩ .

(٣) المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

(٤) وهو من بحر البسيط، والبيت هنا بلا نسبة ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢١:١ ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : ١:٦٤

(٥) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٣٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٨١ .

(٦) وهو من بحر الوافر لابراهيم بن هرمة في رثاء ابنه، ينظر: أمالي ابن الشجري : ٣٧٠:٣ .

وكذلك إشباع الكسرة كما في كلمة (الصيارف) في قول الفرزدق ، إذ انشده سيبويه قائلًا [١] :

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجرة ... نَفْيَ الدَّنانَيرِ تَنقادُ الصَّيارِيفِ [٢]

ثم تطرق الشاطبي على رأي ابن خروف ، إذ قال :

((وقد أجاز ذلك ابن خروف في بيت قيس بن زهير: "ألم يأتيك" البيت والجواز سارٍ في الجميع، فإذا احتملت الأبيات هذا لم يكن فيها دليل)) [٣] .

وما يتعلق في الآية من سورة طه فقد أشار الشاطبي إليها ، إذ قال ممكن أن تكون على احتمالين :

((أحدهما: أن يكون تخشى مستأنفًا، أي: وأنت لا تخشى. والذي قالا بهذا الرأي صاحب التبيان العكبري[٤]، وَيجوز رفع تخَاف على الْقطع أَي: أَنْت لَا تخَاف دركا.

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٣٩ ، شرح المفصل للزمخشري ٥ : ٤٩١ .

(٢) وهو من بحر البسيط للفرزدق، ينظر: البديع في علم العربية ٦٦٢:٢ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١ : ٢٤٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥: ٤٩١ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، ٢٤٠:١ ، مشكل إعراب القرآن : ٤٧٠:٢، التبيان في إعراب القرآن : ٨٩٩:٢ ، خطاب الماردي ومنهجه في النحو: ١٢٣.

والثاني: أن تكون الألف للإطلاق في الفاصلة كقوله: (الظنونا)، و(الرسولا)، و(السبيلا)))[1]

وأما آية "يوسف" فتحتمل أن تكون (مَن) فيها موصلة و (يتَّقي) مرفوع في صلتها (ويصبر) معطوف عليه، وإنما سكن تخفيفًا كأنه عُدَّ "بِرُفَ" من {يصبر فإن} كبناء على فعل فسكن لذلك [2]

والذي يراه الشاطبي في كتابه هو بقوله : ((مرفوع في صلتها (ويصبر) معطوف عليه، وإنما سكن تخفيفًا كأنه عُدَّ (بِرُفَ) من {يصبر فإن} كبناء على فعل فسكن لذلك، إذ قدّر الجزم هنا على السّعة ، فالفعل (يتقي) يكون مرفوع ، الفعل الذ بعده في الآية (يصير) موقعه معطوفًا على التوهم ، لا على الجزم في اللفظ ؛ أي أنه توهم أنه تقدم اسم شرط وجزم به وعطف على مجزوم

كما قال امرؤ القيس في نحو ذلك:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ إثماً مِن الله ولا واغلٍ [3]

فإذا ثبت هذا في تلك الشواهد لم يكن فيها دليل على ثبوت الجزم بتقدير حذف الحركة سماعًا، فأحرى ألا يثبت بها كون ذلك قياسًا، فلذلك قال: (تقضِ حُكمًا

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، ٢٤٠:١ ، ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٦٨:٢، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك : ٣٩٣ ، شرح كتاب سيبويه ٣٩٣:١ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤٥٣:٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٨٤٨:٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٢٠٩:١.

(٣) ديوان امرِئ القيس :١٤١ .

لازمًا) والله أعلم، أي: أن الحذف هو الحكم اللازم الذي لابد منه على كل حالٍ، وهذا حسن من الاعتبار.))[1] وهذا القول على خلاف ما قال به سيبويه والله اعلم.

والذي يجيز الجزم في (تخاف) وغيرها من الشواهد بحيث يثبت الالف فهذا الكلام لا يجوز عندنا[2]

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)١:٢٤٠ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢:٨٤٨ .

ث ـ المخالفة في سبب جزم الفعل

قال ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُوْ الْجَزَاءُ وَجَوَابَاً وُسِمَا [١]

يعني أن كلًا من أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطًا والثانية جزاء وجوابًا أيضًا ، ويجب كون الأولى فعلية ، والثانية فمنها أن تكون فعلية ، وقد تكون اسمية .

في هذا البيت يبيّن المواضع التي تجزم الفعل المضارع ، وتكون هذه الأدوات إما متقدمة وتسمى شرطاً ، وإما متأخرة وتسمى في هذه الحالة جواباً ، أو جزاءً[٢] .

أما ما يتعلق في نوع الجملتين على ما موضح من قول ابن مالك، فتكون نوع الجملة الأولى فعلية ، واما نوع الجملة الثانية فتكون الاصل فيها إما أن تكون فعلية ، وقسم من النحاة يجوّز أن تكون اسمية ، أي حق الجلتين أن تكونا فعليتين ، مثل قولك : ((إن جاءَ زيدٌ أكرمتُهُ)) ، وقولك مثلاً : ((إن جاءَ زيدٌ فلهُ الفضلُ))[٣] .

فالمراد من قول ابن مالك هو أنه يطلبن فعلين إذ لا يظهر أثر الجزم وأثر الشرط إلا في وجود فعلين ، الاول يتلوه الجزاء أي يعني :يتبعه الجزاء ، ويقصد بقوله : وجواباً وسما ، أي وسم جواباً ، ومعنى قوله : فعلين يقتضين ، ولم يقل جملتين ، لينبه

---

(١) ألفية ابن مالك :٥٨ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢:٤ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٤٩٦ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه الصفحة ذاتها .

على من حق الشرط والجواب أن يكونا فعلين ، بغض النظر في الرأي الذي لا يلزم الجزاء[١] .

وعلى ذلك عندما نقول فعليتين، أي أن الشرط والجواب فعليتين ، فالفعلين يكونان مضارعين ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢] ، لكن جاز في الأصل يكونان ماضيين من ناحية اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [٣] ، أو أن يكون فعل الشرط ماضياً وفعل الجواب يكون مضارعاً ، كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ [٤]، وإما أن يكون فعل الشرط مضارعاً وفعل الجواب يكون ماضياً ، ويره بعضهم مخصوص بالضرورة [٥] ، كقول الشاعر:

مَنْ يَكَدْني بسيئٍ كنتَ منهُ ... كالشَّجا بَينَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ [٦]

وقول الآخر :

إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا ... ملأْتم أنفسَ الأعداءِ إرْهَابَا [٧]

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٢:١١٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٤ .

(٣) سورة الإسراء من الآية ٨ .

(٤)سورة هود الآية ١٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٤: ١٧٩٣ .

(٦) البيت من الخفيف، وهو لأبى زيد الطائي ، ديوانه : ٥٢ ، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٧٩:٩ .

(٧) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ١٠٥:١ .

وهذا من النوع الذي يكون بالضرورة ، كالضرورة الشعرية [١] .

اما من ناحية حكم الاعراب على الجزاء أي جواب الفعل فيكون في أربعة أقوال كما قال صاحب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، وسأذكر أحد الأقوال الأربعة ، إذ قال: ((أن الأداة هي الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجواز، وهو مذهب الكوفيين.)) [٢] .

وهذا ما ذهب اليه الشاطبي في كتابه بقوله: ((وفي قوله: "فعلين يقتضين" إشعار بأن الأدوات المذكورة هي العاملة الجزم في الفعلين معا، لأنه وضعها جوازم، ثم ذكر محل الجزم الذي تطلبه، فذكر فعلين، فدل على أن الجزم فيهما معا بالأداة الداخلة على جملة الشرط، وهذا الذي ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة في المسألة.

فمن النحويين من ذهب إلى جزمهما بالأداة وحدها كما تقدم.

ومنهم من ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني: مجزوم بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلًا واحدًا.

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني فمجزوم بالأداة وما عملت فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حمل قول الخليل: إنما إذا قلت: إن تأتني

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٤٩٦ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٧٧:٣ .

آتك، فـ (آتك) انجزمت ب (إن تأتني) وقد يظهر من كلام سيبويه في قوله: وينجزم الجواب بما قبله.

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط))[١].

إذ أشار إليه قول الخليل وهو فمجزوم بالأداة وما عملت فيه، وهو فعل الشرط ، ومثل بقولنا : إن تأتني آتك ، فالفعل (آتك) مجزوم بـ (إن تأتني) .

إلا أن الشاطبي قال في الأصح من الأقوال هو رأي ابن مالك إذ قال: ((والأصح من هذه المذاهب مذهب الناظم، وقد أشعر في كلامه بالعلة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب، فكل عامل إنما يثبت له العمل إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عامل واحد فلا بد من أن يقتضي جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة)) [٢]

وإلى هذا الرأي يمكن أن يتضح لنا المراد ؛ ((لأن هذه الأدوات تَجزم فعلين، ومعنى أنَّها تَجزم فعلين: أنَّ الأول مَجزومٌ بها، والثاني مَجزومٌ بها، وهذا هو الصَّحيح))[٣] .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:١١٧– ١١٨ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣:١٢٧٧ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٤٩٦ .

(٢) المصادر نفسها والصفحات ذاتها.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٢:٢٢ .

ج ـ المخالفة في كسر همزة (أن) والتعليق في ظن واخواتها

وجَوِّز الإلغاءَ لا في الابتداء

وانوِ ضميرَ الشأن أو لام ابتدا

في مُوهِمٍ إلغاءَ مَا تَقَدّمَا

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفَيِ مَا

وَإِنْ، وَلَا، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ

كَذَا، وَالِاسْتِفْهَامُ ذَالَهُ انخَتَمْ (١)

يريد أن الإلغاء جائزٌ لا واجب ، وأنه يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملته ، أي متقدِّمًا على مفعوليه ، فإذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عملهِ ، أما إذا لم يكن في ابتدائها بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان ـ في الأغلب ـ ثم أشار بتقدير ضمير الشأن أو تقدير لام ابتداء .

ثم سرد بعض الموانع التي تكون سببًا في التعليق فعرف منها ثلاث أدوات للنفي (ما ، إن ، لا) وعرف ثلاثة تغايرها هي لام الإبتداء والقسم ، والاستفهام ، وقال في الاستفهام انختم له ذا.

وأراد ابن مالك من هذي البيتين معرفة متى يجب التعليق ، وبأي شرط يجب التعليق؟ ، ومع مَن ؟

فمن هذين البيتين يراد المقصود منه أنه يجب التعليق إذا وقعت ما النافية بعد الفعل والمقصود هنا افعال (ظن وأخواتها) ، مثل : (ظننت ما زيد قائم) ، كقوله

---

(١) ألفية ابن مالك : ٢٣ .

تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [1] ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [2] ، وأيضاً يعلق الفعل إذا وقع بعده (لا النافية) مثل : ظننت لا زيد قائم ولا عمرو ، أو إذا وقع بعده (لام الابتداء) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [3] ، أو إذا وقع بعده (لام القسم) ، كقول الشاعر :

ولقد علمتُ لَتَاتِيَنَّ مَنيَّتي ... إنَّ المنايا لا تَطيشَ سِهامُها [4]

أو إذا وقع بعد الفعل (الاستفهام) ، وللاستفهام ثلاث صور ، كأن يكون أحد المفعولين اسم استفهام كقولك : علمت غلام أيهم أبوك؟ ، والثانية :أن يكون مضافاً مثل : علمت غلام أيهم أبوك؟ ، والصورة الثالثة هو: أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو؟ ، وعلمت هل زيد قائم أم عمرو ؟ [5] .

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٦٥ .

(٢) سورة الإسراء من الآية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٢ .

(٤) البيت للبيد ؛ لكنه جاء بغير صيغة في صدر البيت إذ جاء كالآتي : صَادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا ... إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهَامُهَا ، ديوان لبيد بن ربيعة العامري :١١١ .

(٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٧٨:٢ ـ ٤٨٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٠:٢ ـ ٥١ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤٠:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٦:٤٣ .

وأشار النحاة في هذا الموضوع ما يمكن تسلط العامل ، أو حذف المعلق ، فلا مجال لتوضيحه هنا ؛ لأن المطلوب معرفته هنا هو رأي النحاة في كسر همزة (إنّ)[١] .

لأن ابن مالك لم يجعلها في أدوات التعليق وردّ عليه الشاطبي

فقال: ((إنّ المؤكدة إن كانت اللام في خبرها فاللام هي المعلقة في الحقيقة، لأنها منويّة التقديم، كما تقدّم في باب إن، فدخلت تحت قوله: «لامُ ابتداٍ»، وإن كانت غير مؤكدة باللام فلم تقع معلقة عند جمهور النحويين. وحكى الفارسىّ عن المبرّد أنّه أجاز كسر إنّ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾[٢] ، على أن يكون إنّ كاللام [٣] ، وهي قراءة يحيى بن وثّاب. وهذا المذهب مرجوح لقَلّة ما جاء من ذلك. وقد ضعّف سيبويه أن تقول: علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ، من غير لام، كما ضَعّف قولك: علمت زيدٌ خيرٌ منك وجعل الجميع على إرادة اللام، فكذلك تكونُ الآية على مذهبه، وإذا كان كذلك دخل ذلك تحت قوله: «لامُ ابتداءٍ»، وكأنه يقول: لام الابتداء معلّق ملفوظًا بهًا وقمدرة. ووجه الفارسى القراءَة في كتاب الإغْفَال بتشبيه إنّ باللام في أنها تقد صدرًا، وأنها للتأكيد، وقد يُتَلَقّى))[٤].

إذ بيّن الشاطبي بقوله رأي المُبرّد وهو أنه أجاز كسر همزة (إن) ، وأشار الشاطبي في هذا الرأي أنه مرجوح ؛ بسبب قلة ما جاء به من الأدلة في ذلك ، وهو

---

(١) شرح ابن عقيل٢ : ٥١ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٧٨ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٩ ، حجة القراءات لابن زنجلة : ١٨٢ .

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢:٤٨٤ .

بذلك متابع لسيبويه، بقوله : ((ومثل ذلك في الضعف: علمت إنَّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه على إرادة اللام))[١] .

إذ الأصل ألا تعمل في ظننت ، فهذا هو مما جاء على الأصل ، وهذ ما ذكره أبو حيان الأندلسي في كتابه [٢].

وقال سيبويه والخليل عن هذا الرأي ، إذ قال : ((وأما قول العرب في الجواب إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل.

قال الشاعر:

بكر العواذل في الصَّبو ... ح يلمنني وألومهنه

ويلقن شيبٌ قد علا ... ك وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّه [٣]))[٤].

وهذ يؤيد كلام ما ذكرته ، ومن هذه الآراء يتضح لنا أن كسر همزة (أن) تكون شذوذاً ، على ضعف الآراء التي قيلت في كسر همزة (أن) ، فالرأي الراجح هو فتح همزة (أن) .

---

(١) الكتاب : ١٥١:٣ ، ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٦٦٠:٢ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٥٩:٦ .

(٣) وهو من مجزوء الكامل ، لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ينظر : ديوانه : ٦٦ .

(٤) الكتاب ١٥١:٣ ، ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :٢١٤ .

ح ـ المخالفة في لفظة ينجزما

قال ابن مالك :

وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَاباً... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا... قَدْ مخالفة ابن مالك في حذف الفعل خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا [١]

في هذين البيتين ، أراد ابن مالك أن يُعرفنا الإعراب بالنسبة للأسماء والأفعال، والحالات الإعرابية ، والعلامات الإعرابية الأصلية ، فيمكن أن نقول : إنّ الإعراب: هو: ((أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب)) [٢] ، إذ من هذا التعريف لابد من وجود عامل يقتضي ذلك الأثر ، والذي يكون مؤثر في الكلمة أو الجملة مثل إذا قلت : (جاءَني زيدٌ) ، و(ورأيتُ زيداً) [٣] . وهذا ما اشار إليه النحاة في كتبهم ، فقالوا : ((والمراد بالعامل، ما كان معه جهة، مقتضية لذلك الأثر، نحو: جاءني، ورأيت، من قولك: جاءني زيد، ورأيت زيدا))[٤] .

والحالات وأنواعها هي :

---

(١)ألفية ابن مالك :١٠ .

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٦ ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤١:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٨:١ ، وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف : ١٢ ، وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٤:٤.

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٤) المصادر نفسها والصفحات ذاتها، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠:١٢.

وأما ما يتعلق بالحالات الإعرابية، أو أنواعها، وقسم من النحاة سموها بالألقاب الإعرابية ، فهي أربعة : الرفع ، والنصب، والجر، والجزم [١] .

ولفظة الجر هو ما أطلقه البصريون ، بينما من النحاة من عُبر عن الجر بلفظة الخفض، وهذا تعبير الكوفيين[٢].

ومن النحاة، ومنهم المازني قال: إن الجزم ليس بإعراب؛ لأن الجزم أعطي للفعل لأجل أن يكون له ثلاثة أحوال ، وتكون موافقة في هذه الأحوال للاسم كما ذكرته [٣] .

وما يشترك فيهما الاسم ، والفعل في الأنواع الإعرابية ، هما الرفع والنصب ، ونوع الجر يختص بالأسماء، ونوع الجزم يختص بالأفعال[٤] .

فمن هذا الكلام، ومعرفة الأنواع الإعرابية الثلاثة للاسم وهي الرفع ، والنصب ، والجر، والسبب في اختصاصها بالأسماء هو أن المعاني التي جيء بها في الاسم لبيانها فيما يتعلق بالإعراب ثلاثة أجناس ، وهي كما قال بها النحاة إذ قالوا : ((معنى هو عمدة في الكلام، لا يستغنى عنه، كالفاعلية، وله الرفع، ومعنى هو

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٦ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤١:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٨:١ ، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف : ١٢ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٤ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠:١٢.

(٢) ينظر : شرح الأجرومية :١٠٩ ، شرح المقدمة الآجرومية في النحو : ٣:٢، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٤ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٥٧:١ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٤٤ ، الحدود في علم النحو :٤٥١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠:١٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٦ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤١:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٨:١ ، وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي :١٢ ، وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٤ .

فضلة، يتم الكلام بدونه، كالمفعولية، وله النصب، ومعنى هو بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه، نحو: غلام زيد، وله الجر))[1].

وأما ما يتعلق بالأفعال ، فإن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، إذ له ثلاثة أنواع من الإعراب ، كما للاسم من انواع الإعراب ، فيعرب بالرفع والنصب في عدم وجود مانع منهما ، لكنه لم يعرب بالجر ؛ لأن الجر لا يكون إلا للإضافة ، والذي نعرفه أن الأفعال لا تقبل الإضافة ، إذ أن الإضافة هي إخبار في المعنى ، والذي نعرفه عن الفعل أنه لا يصح في الأصل أن يخبر عنه فعُوِض عن حالة الجر بحالة الجزم ، فالمثال على حالة الرفع بالضمة : زيدٌ يقومُ ، والمثال على حالة النصب بالفتحة : لن أهابَ زيداً ، وعلى حالة الجر بالكسرة مثل : مررتُ بزيدٍ ، وعلى حالة الجزم بالسكون مثل : لم يقمْ زيدٌ [2].

وقد تكون علامات الإعراب بغير ما ذكرته ، اذ تكون بالنيابة [3] .

والذي يمكن معرفته من هذا الموضوع ، هو رأي مخالفة الشاطبي لابن مالك في لفظة (يَنْجَزِمَا) ، إذ قال الشاطبي: ((إلا أنه ضعف العين فجعله من خصص بذلك المعنى، وكذلك كان الأولى أن يقول: كما قد خصص الفعل بأن يجزم أو بالجزم، فإن قوله: (بأن ينجزم) مقدر بمصدره الذي هو الانجزام، والانجزام غير مستعمل في معنى الجزم، ولا مصطلح على استعماله بذلك المعنى؛ لأن الرفع والنصب والجر والجزم في استعمالهم على وجهين:

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٦ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١:٤١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١:٤٨ ، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي :١٢ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٤ .

(٢) المصادر نفسها والصفحات ذاتها .

(٣) المصادر نفسها والصفحات ذاتها .

أحدهما: أن يكون عبارة عن الحركات التي أحدثتها العوامل وما ناب عنها، فالضمة رفع والواو رفع وكذلك سائرها .

والثاني: أن المراد بالرفع والنصب والجر والجزم الحكم الذي أحدثه العامل، والعلامات دالة عليه، وهو معنى المصدر، وكلا المعنيين في الجزم مغاير لمعنى الانجزام)) [١] .

إذ بيّن الشاطبي أنه كان من الأولى أن يقول : كما قد خصص الفعل بأن يجزم أو بالجزم ؛ لأن لفظة (ينجزم) كما قال أشار الشاطبي هي مقدر بمصدره، وهو الانجزام ، ولا يمكن استعمال لفظة (الانجزام) في معنى الجزم ، وهذا ما فسّره بعض النحاة ، إذ قال : ((الجزم" فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق))[٢] .

فيمكن أن نقول إن ضرورة النظم دعت ابن مالك إلى تغيير لفظة (الجزم) إلى لفظة (الانجزام) ، وتكون هنا للمطاوعة ؛ لأن الانجزام لما كان لازمًا عن الجزم ، فالنتيجة أنه صار كالمسبب في سببه [٣] .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)١:١٣٦، ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١:١٠٠، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٤:٤ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١:١٠٠.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)١:١٣٦ .

خ ـ المخالفة في حذف الفعل(حذف كان واسمها)

قال ابن مالك [1] :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَر

وَبَعْدَ أَنْ تَعِوْيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ

كَمِثْلِ: أَمّا أَنْتَ بَرًا فاقْتَرِبْ

يبيّن ابن مالك في البيت حذف الفعل (كان) ، وليس الفعل فقط ، بل اسمها ، وهذا ما أشار إليه النحاة في المقصود من هذا البيت ومن هم ابن عقيل والأشموني وغيرهم ، إذ قال ابن عقيل : ((تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد إن كقوله [2] :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلا ؟

التقدير: إن كان المقول صدقاً وإن كان المقول كذباً)) .[3]

---

(١) ألفية ابن مالك : ١٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو منسوب إلى النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، أو أنه لرجل يقوله للنعمان ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢٢٦:٢ ، نزهة الأبصار بطرائف الأخبار والأشعار : ١١٢ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢٩٣:١ ، ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٠٠ـ١٠٣ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، ٢٠٣:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤٦:١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢١:٣٤ ـ ١٤ .

وحذف الفعل أيضاً يكون بعد (لو) ، وهذا ما قال به النحاة ، ومنهم ابن عقيل ، إذ قال : ((وبعد لو ، كقولك ائتني بدابة ولو حمارًا أي ولو كان المأتى به حمارًا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله:

مِن لَدُ شَوْلًا فإلَى إتْلائِها [١]

التقدير من لد أن كانت شولا)) [٢] .

الشاهد فيه : قوله: ((من لد شولا)) ، إذ حذف كان واسمها وأبقى خبرها وهو (شولًا) بعد (لد) ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد (إن) ، و(لو) ، وفي كلام آخر أنّ (شولا) مفعول مطلق ، وكلام آخر أنه منصوب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به .

وعلى هذا الكلام لا يكون شاهدًا على حذف كان واسمها .

وقد ذكر النحاة إن كان تحذف بعد غير (أن) ، و (لو) ، والحذف هنا يكون قليل ، وغير شائع ؛ لأن النحاة استعملوا لفظة قد مع الفعل المضارع ، وكما نعلم أن (قد) عندما تستعمل مع الفعل المضارع تفيد التقليل ، إذ قال: ((وقد تحذف كان بعد غير (إن ولو).)) [٣]

((ومنه حذفها بعد (أن) الناصبة للفعل بتعويض (ما) عن الفعل، وإثبات الاسم، والخبر، كقوله:

---

(١) البيت من الرمل ، بلا نسبة ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٢١:٩ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢٩٣:١ ، ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢٠٣:٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤٦: ١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢١:٣٤ ـ ١٤.

(٣) شرح ابن الناظم : ١: ١٠١ .

..... أما أنت برًا فاقترب

تقديره: لأن كنت برًا فاقترب، ف (أن) مصدرية و (ما) عوض عن (كان)، و(أنت) اسمها، و(بر) خبرها. ومنه قول الشاعر:

أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفرٍ ... فإنّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [١]

ومتى دخل على المضارع (من) كان الجازم اسكن النون، ووجب حذف الواو قبله، لأجل التقاء الساكنين، فيقال: لم يكن زيد قائمًا.

وقد خففت لكثرة الاستعمال، فتحذف نونها تشبيهًا بحرف اللين. هذا إن لم يلها ساكن، نحو: لم يك زيد قائمًا.

فإن وليها ساكن، كما في نحو قوله: (لم يكن ابنك قائمًا) امتنع الحذف، إلا عند يونس. ويشهد له قول الشاعر:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً ... فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضيغم [٢])) [٣] .

والشاهد هنا (لم تك المرآة) ، غذ حذف النون من مضارع (كان) المجزوم بالسكون مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو (اللام) من المرآة ؛ لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس السلمي ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٧:٤ ،

(٢) البيت من الطويل ، وهو للخنجر بن صخر الأسدي ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٠٤:٩ ، التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) : ١٧٦ .

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٠٠-١٠٣ ، ينظر : الكتاب ٢٩٤:١ ، شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ٨٨:٢ ، عمدة الكتاب : ١٨٢.

ويمكن أن أبين موضع حذف نون (يكون) ، وكما بيّنها النحاة ، إذ قالوا: ((حَذفُ نونِ "يكون": يجوزُ حذفُ نون المضارع من "يكون" بشَرطِ كونِه مَجزوماً بالسُّكُونِ، غيرَ متَّصلٍ بضميرِ نَصبٍ، ولا بسَاكِنٍ نحو: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا ﴾[1])) [2] .

ففي الآية الكريمة حُذِف النون من(تك) ؛ إذ أصلها في حالة الرفع (تكون) ، فحذفت الضمة لوجود الجازم، وحذف الواو لالتقاء الساكنين والنون وذلك للتخفيف [3].

إذ قالوا : ((فلم يحسن حذف الفعل، مع ثبوت ما يؤكده، وقد جاءت كان الناقصة محذوفة بعد (لدن)، وأخواته ، نحو رأيتك لدن قائما، أي لدن كنت قائما)) [4] .

وحذف كان إما أن يكون لـ (كان) وحدها ، أو يكون الحذف مع (كان والاسم) ، وهذا الحذف يكون الأكثر ، أن كان تحذف مع اسمها ؛ وذلك بسبب أن الفعل (كان)، ومرفوعه كالشيء الواحد [5] .

وبالنسبة لحذف الخبر فهو قليل ونادر ، والشائع هو حذف (كان) مع اسمها ، وهذا ما قال به النحاة ، إذ قال الحازمي: ((إن كان في عمله (كان) حذفت، في عمله:

---

(١) معجم القواعد العربية ٢: ١٧ .

(٢) سورة النساء من الآية ٤٠ .

(٣) ينظر : معجم القواعد العربية ٢: ١٧

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١٥٢:٢ .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢:٣٤ ـ ١٤ .

هو الخبر، خير الذي بقي هو الاسم، لكن هذا قليل جداً، قليل، والكثير أن تحذف (كان) مع اسمها)) [١] .

والسبب في كون (كان) تعمل وهي محذوفة يعود لقوة (كان)؛ لأن (كان) هي أم الباب [٢] .

والذي نريد من يتعدى من غير حرف الجر من هذا الموضوع هو ما أشار إليه الشاطبي في كتابه بخصوص حذف كان في حالتي الفعل الماضي ،والفعل المضارع ، إذ قال الشاطبي على ما قاله ابن مالك : ((قال ابن مالك: وعندي أَنّ تقدير أَنْ مستغنى عنها، كما يستغنى عنها بعد مذ.

وهنا نظر، وذلك أنه قال: «وَيَحْذِفُونها»، فأعاد الضمير على كان المتقدمة هي التي على صيغة الماضي، وأن المضارع غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيدًا بالماضي، لأنه على ذلك أحال، فاقتضى أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم. لكنّ هذا الاقتضاء مشكلٌ؛ لأن المضارع أيضًا يقدّر هنا؛ ألا ترى أنّ ما كان فيه نفي لا يصحّ أن يقدّر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ برجلٍ إلّا صالحًا فطالحٌ. وفي المثل: إلّا حَظِيّةً فلا أليّةً، فالتقدير: إلّا يكون صالحًا، وَإلّا أكُنْ خطيّةً –ولا يستقيمُ تقدير الماضي، لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه الآخر الجائز في المسألة لقلت:

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢:٣٤ ـ ١٤ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

إلّا يكن صالحًا، وَإلّا أكُنْ حظيّةً. ولا تقول: إلّا كان صالحًا، وإلّا كنت حظيّةً. وكذلك ما أشبهه))[1] .

فمن هذا القول يتضح أن الحذف يكون في الماضي ، والمضارع كما أشار إليه ابن مالك.

إلا أن هنا فيها رأي بالنسبة لهذا القول، كما أشار إليه الشاطبي إذ إن تقدير الفعل المضارع يكون قليلًا فيما نُقل عن العرب ، إذ قال الشاطبي ((ولا جواب لي عن ذلك إلا أن يكون لم يقصد تقييد كان المتقدمة بالمضىّ، فقوله: «وقد تزاد كان»، يريد به الفعلَ من الكون على الجملة، ثم عطف على ذلك حذفها من غير تعيين أيضًا. وهذا كما يقال: كان كذا وكذا، والمراد الفِعْلَ من الكون لا خصوصها ويبقى تعيين المزيد ما هو؟ والمحذوف ما هو؟ محالًا به على السماع؛ لأنه ساق المسألتين مساق السماع فقال: «وقد تُزَادُ كَانَ»، فالفاعل العرب، وقال: «وَيَحْذِفُونها» -يعنى العرب- فترك النظر في التعيين إلى الناظر، فهو الذى يأخذه من السماع. وهذا جواب ضعيف لا يليق بابن مالك))[2] .

وهذا القول الذي يمكن أن نقول به .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢٠٦:٢ . ٢٠٧ ، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٠٠-١٠١ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٠٣:١ ، شرح الأشموني على ألفية ٢٤٦: ابن مالك ١ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢:٣٤ ـ ١٤ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٢٠٧:٢ ـ٢٠٨ ، ينظر : الكتاب : ٢٦٤:١ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٠٠-١٠١ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٤٤٣:١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤٦:١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢١:٣٤ ـ ١٤ .

د ـ المخالفة في تقديم جواب الشرط على فعل الشرط

قال ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُوْ الْجَزَاءُ وَجَوَابَاً وُسِمَا [١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت ما يتعلق بأدوات جزم الفعل المضارع ،(والأدوات التي تجزم المضارع تكون على قسمين[٢] ، فالقسم الأول : ما يجزم فعلاً واحدًا ، وهو (اللام الدالة على الأمر ، نحو قوله تعالى :﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [٣] ، والأداة (لا) الدالة على النهي ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ ﴾ [٤] ، أو على الدعاء ، كقوله تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [٥] ، و(لَمْ) ، والاداة (لمّا) ، ولا يسكون النفي بـ (لمّا) إلّا متصلًا بالحال ، وتستعملان للنفي ، تدخلان على المضارع وتغيران ، وتنفيان معناه إلى الماضي نحو: (لم يقُمْ زيدٌ) ، و(لمّا يقُمْ عمرو) .

والقسم الثاني : ما يجزم فعلين وهو (إنْ) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ﴾ [٦] ، والأداة (مَنْ) ، كقوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ

---

(١) ألفية ابن مالك :٥٨ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٦:٤ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٩٦ .

(٣) سورة الزخرف من الآية ٧٧ .

(٤) سورة التوبة من لآية ٤٠ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٨٤.

سُوٓءًا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ﴿١٢٣﴾ ﴾ [1] ، والأداة (ما) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾ [2] ، والأداة (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ [3] ، والأداة (أي) كقوله تعالى : ﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [4] ، والأداة (متى) كقول الشاعر:

ولستُ بحَلَّالِ التِلاعِ مخَافةً.... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفِدِ [5]

والشاهد فيه جزم الأداة (متى) الفعلين ؛ لأنها أداة للشرط ، وكذلك فيه شاهد وهو حذف المبتدأ للضرورة بعد (لكن) [6] .

والأداة (أيان) كقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا [7]

الشاهد فيه الأداة (أيان) تأتي جازمة للفعلين (نؤمنك) ، و(تأمن) ؛ لأنها تأتي للشرط [8] .

---

(١) سورة النساء من الآية ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٧.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(٤) سورة الإسراء من الآية١١٠ .

(٥) البيت من الطويل ،لطُرفة بن العبد ، ديوان طرفة بن العبد :٢٤ .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٧٧،شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩: ٤٣٢٦.

(٧) البيت من البسيط، بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ١٠٩:٣ ، شرح الأشموني ٣ : ٥٧٩ ، شرح شذور الذهب :٤٣٦ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩: ٤٣٢٦ ، شرح الأزهرية :٥٠ .

والأداة (أينما) كقول الشاعر:

... أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ [١]

والشاهد فيه كما ذكره ابن يعيش هو: (أينما الريحُ تُمَيِّلها) ، إذ الأداة (أينما) جزمت الفعل المضارع (تميّلْها) ، فتدلُّ على أن موضع الفعل الماضي يجَزم إذا أتى بعد الشرط [٢] .

والأداة (إذ ما) كقول الشاعر:

وإنكَ إذْ ما تأتِ ما أَنْتَ آمرٌ ... بهِ تُلْفِ مَن إيَّاهُ تَأْمُرُ آتيًا [٣]

((والشّاهدُ فيه: (إذْ ما تأت تلف) حيث جزم بـ (إذْ ما) فعلين؛ أوّلهما: (تأت) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (تلف) وهو جواب الشّرط)) [٤].

والأداة (حيثما) كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّ ... هُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ [٥]

---

(١) وهو عجز لبيت من الرمل صدره (صَعْدَة نابِتَةٌ في حائرٍ..) ، لكعب بن جعيل ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣:٤٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥: ١٢٣، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩: ٤٣٣٨ .

(٣) البيت من الطويل ، بلا نسبة ، ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢ :٨٧٩ ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ٤ : ١٩١٤ .

(٤) اللمحة في شرح الملحة ٢ : ٨٧٩ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٣ : ١٩ .

(٥) البيت من الخفيف ، بلا نسبة ، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٧:٢٠ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٨:١٨٨ .

((والشّاهدُ فيه: (حيثما تستقم يقدِّر) حيث جزم بـ (حيثُما) فعلين؛ أوّلهما: (تستقم) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (يقدِّر) وهو جواب الشّرط)) [١] .

والأداة (أنى) نحو قوله:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تأْتِيَا ... أَخًا غَيرَ ما يُرْضِيكمَا لا يُحَاولُ [٢]

والشاهد فيه الأداة (أنى)، إذ اتت للشرط هنا فجزمت الفعلين المضارعين (تأتياني) ، و(تأتيا) [٣] .

وكل هذه الأدوات التي ذكرها النحاة ، وأشاروا إلى التي تجزم فعلين كلها اسماء ، إلا (إنْ) ، و(إذ ما) ، فهما حرفان ، وأيضاً جميع الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً التي ذكرتها ، فهي حروف [٤] .

أما الأداة الجازمة لفعل الجواب وهو المتعلق بموضوعنا فقد قال النحاة : ((والمختار أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنه مجزوم بفعل الشرط، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معًا، ونسب هذا إلى سيبويه، والخليل والأخفش، وذهب الكوفيون

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ٢: ٨٧٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٨٩:٦ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢٢١:٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩: ٤٣٢٥ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٢: ٢٠ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١:٤ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٩٦ .

إلى أنه انجزم على الجوار كما ينجر الاسم على الجوار، وإذا كان لفعل الشرط معمول غير مرفوع نحو: إن تضرب زيدًا أضربه)) [١] .

وتطرق ابن مالك هنا على الأدوات التي تجزم فعلين ، إذ هذه الأدوات إذا ارادت أن تكون عاملة يقتضين جملتين ، فالجملة الأولى وهي المتقدمة تسمى جملة الشرط ، والجملة الثانية وهي تكون متأخرة تسمى جملة جواب الشرط ، وهذا ما قال به النحاة [٢] .

وأشار قسم من النحاة على ما يتعلق بجملة جواب الشرط ، أنها تكون جزاءً [٣].

أما ما يخصّ من كون كيف حالة الجملتين ؟ فقد ذكر النحاة أنها يجب أن تكون جملة فعل الشرط جملة فعلية ، وجملة جواب الشرط أو الجزاء أن تكون جملة فعلية، وقسم من النحاة أشاروا إلى أنها قد تكون جملة اسمية [٤] .

وطريقة ربط الجملتين ، تكون أما بجزمه ، والطريقة الأخرى بالفاء ، وهذا ما قال به النحاة ، إذ قالوا : ((ولو قيل ربط الجملة الشرطة بالمضارع له طريقان أحدهما بجزمه، والآخر بالفاء)) [٥] .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨٧٧:٤ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٧٨:٣

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢:٤ ، ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٢١:٦ـ١٢٢ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٧٩٤:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٠:١١٢ ـ٢٥ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٧٨:٣.

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨٧٧:٤ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٧٨:٣.

وجملة جواب الشرط يكون حالها كما قال احد النحاة أنها : ((فعلين تأصيلاً وواقعاً في الشَّرط، وتأصيلاً لا وقوعاً في الجواب، تأصيلاً ووقوعاً في الشَّرط، يعني: الأصل فيه من جهة القواعد والقياس أن يكون فعلاً، والواقع موافق للقياس والأصل.)) [١] .

والذي أردت أن أبيّن من هذا الكلام هو أن جملة الشرط موقعها هو صدر الكلام ، إذ لا يجوز إلا أن تأتي بها أولاً ، ثم نأتي بجواب الشرط ، فمثلاً تقول : إن تكرمني أكرمك ، فجملة (إن تكرمني) هي على هذا الكلام جملة الشرط ، وجملة (أكرمك) هي جملة الجزاء ؟، وهذا ما أشار إليه الشاطبي [٢] .

وأشار الشاطبي بقوله : ((فإن قلت: أكرمك إن تكرمني، كان ذلك ممتنعًا عند الناظم، وكذلك إذا قلت: أنا مكرمك إن أكرمتني)) [٣] .

لأن جملة الشرط لها الصدارة في الكلام ، فلا يجوز تقديم معمول معموله عليه ، وهذا ما أشار إليه الشاطبي ، إذ قال في المثال على هذا الكلام : ((فلا يقال: متاعك إن أخذت أعطكه)) [٤] ، موضحاً الشاطبي على ذلك بقوله : ((ولا يجوز النصب في الاسم المبتدأ قبله على إضمار الفعل من "باب الاشتغال" نحو: زيد إن تكرمه يكرمك)) [٥].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٣:١١٢ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٢١:٦-١٢٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

(٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٥) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

فعلى هذا قال الشاطبي مبيناً نتائج ما أشار إليه وموضحًا السبب ، إذ قال : ((فعلى هذا إذا وجد ما هو جواب من جهة المعنى قد تقدم على الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه كقوله تعالى: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾ [1] ، وقوله: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [2])) [3] .

وقد بيّن الشاطبي مخالفة المبرد لهذا الرأي موافقاً للكوفيين ، إذ قال الشاطبي :

((وخالف في هذا الكوفيون والمبرّد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائز التقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقه)) [4] .

وهذا ما احتج به أبو زيد الأنصاري [5] على صحة مجيء فعل الجواب قبل فعل الشرط مقروناً بالفاء ، والمثال على ذلك قول الشاعر [6] :

---

(١) سورة الأعراف من الآية ٨٩ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١١٣.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:١٢١-١٢٢ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٥) أبو زيد الأنصاري، واسمه: هو سعيد بنُ أوس بنِ ثابت ابنِ بشير بنِ أبي زيد البصري اللغوي (ت ٢١٥هـ) ، كان من أئمة الأدب، وغلبت عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان ثقة في روايته، وله في الأدب مصنفات مفيدة تقارب عشرين مصنفًا ، ينظر : قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر : ٢:٤٤٧ ، نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني ٤:٢٣٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن مسعود ، ينظر : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (هو كتاب شرح أمالي القالي) : ٣:٣٠ .

فَلَمَ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ ... فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ [١]

والشاهد في هذا البيت هو قوله : (فَلَمَ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ) [٢] .

لكن هذا الكلام مردود ، وهذا ما قال به الشاطبي ، إذ قال: ((ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها))[٣].

وأما الاحتجاج ، فلا حجة فيه ، إذ احتمال تكون الفاء لعطف ما بعدها على شيء تقدم قبلها ؛ لأن كل الذي جاء في كلام العرب ، ظاهره تقدم الجواب ، ومقروناً بالفاء ، فإن الفاء لا تكون في هذه الحالة إلا عاطفة ، فعلى هذا الكلام يكون الصحيح ما ذهب إليه الجمهور [٤] .

وهذا ما قاله ابن مالك في قوله : ((يتلو الجزاء)) ، أي أن لابد من أن الجزاء يتلو فعل الشرط ، وعلى هذا يكون التفسير جملة الشرط ، لا أداة الشرط لوحدها ، وممكن أن يكون من المحتمل تفسيراً ثانياً ، وهو أن فعل الشرط يكون في كلامه يراد به الأداة ، والمعنى أن أدوات الشرط لها الصدارة في الكلام ، إذ لا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط [٥] .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:١٢١ـ١٢٢.

(٢) يتظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ١ : ٥٥٤ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:١٢١ـ١٢٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصحة ذاتها .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤:١٨٧٧ ، وينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:١٢١ـ١٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣:١٣٧٨.

الـفـصـل الـثـالـث

مخالفة الشاطبي في باب

الأدوات والـحـروف

أ ـ المخالفة في التعدي لـــ(أرى وأعلم)

قال ابن مالك :

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا[1]

في هذه المسألة تطرق الشاطبي إلى رأي الأخفش ومخالفته له في مسألة التعدي في الأفعال بالهمزة ، إلا أني قبل هذا علينا معرفة التعدي في الأفعال ، فأشار ابن مالك إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ، فذكر منها أفعال (أعلم) ، (وأرى) [2] .

فأصل الفعل (أعلم) هو (علم) ، وأصل الفعل (أرى) هو (رأى) ، وأنهما يتعديان بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل ؛لأن الفعلين قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين ، مثل : علم زيد عمرًا منطلقًا ، هذا بالنسبة إلى الفعل (علم) ، أما المثال على الفعل (رأى) نحو : رأى خالد بكرًا أخاك ، وأعلم اللهُ بشرًا أخاك كريمًا ، فعند دخول الهمزة على الفعلين ، والمقصود بها همزة النقل يزاد على المفعولين مفعولاً ثالثاً ، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل ، مثل ذلك : أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا ، وأريت خالدًا بكرًا أخاك ، ففي هذه الحالة (زيداً) ، و(خالداً) مفعول أول ، إذ إنهما قبل زيادة الهمزة كانا فاعلين حين قلنا (علم زيد) ، (ورأى خالد) ، إذ هذا هو شأن همزة النقل ، هو أنها تصيّر ما كان فاعلاً مفعولاً ، إذ إنه إذا كان الفعل قبل دخول الهمزة لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد ، مثل : خرج زيد ، تصير بعد دخول الهمزة (أخرجت زيداً) ، وإن كان الفعل متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها

(١) ألفية ابن مالك :٢٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٤:٢ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٥٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٥٤:٢ .

متعديا إلى اثنين مثل :لبس زيدٌ جبةً ، فبدخول الهمزة يصير المثال (ألبست زيداً جبةً) ، وإذا الفعل متعدياً إلى مفعولين ، صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما مثلت سابقاً[١].

ففي هذه المسألة أشار الشاطبي إلى التعدي بالهمزة فقال : ((أن قوله «عَدّوا»، يريد بضميره العرب، ففيه تنبيهُ على أَنّ هذه التعدية إنّما قيل بها لما كانت العربُ قد أتَتْ بها، ولولا ذلك لم يُقَلْ بها قياسًا؛ إذ القاعدة الاستقرائية أنّ التعدي بالهمزة فيما يتعدّى إلى اثنين سماعُ وليس بقياس؛ إذ لم يكثر كثرةً توجب القياس، بخلاف غير المتعدي فإنه يتعدّى بالهمزة قياسًا، لكثرة ما جاء منه في السماعِ، وكذلك المتعدي إلى واحدٍ قد يُعدَّى بالهمزة قياسًا. وسببُ القياس فى هذا وعدمِ القياس فى المتعدي إلى اثنين أنّ التعدية إنما هي إلحاقُ للمعدَّي بما قَصُر عن أن يتعدّى تعديته بحقّ الأصل، فإذا لم يكن ثم ما يتعدّى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدّى. وهذا المعنى مبسوط في باب التعدي .

وإذا كان كذلك ثبت أن أعلمَ وأرى على خلاف القياس، فلا يقاس عليهما غيرُهما، وهذا مذهب الجمهور))[٢] ، والتنبيه هنا الذي أشار إليه الشاطبي هو ألّا يضاف إلى الفعل والحرف .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٤:٢ –٦٥ ، وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٦:٢٩ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٤٤ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥١٢:٢ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٦:٢٩ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٤٤ .

فبيّن من كلام الشاطبي هو أنه التعدية بالنسبة للهمزة أتت مما قالته العرب ؛ أي أنه مبني على السماع في حالة التعدي إلى اثنين ، بينما في غير المتعدي فإنه بالقياس إذا دخلت عليه الهمزة .

ثم بعد ذلك أشار الشاطبي إلى رأي قسم من النحاة ومنهم أبو الحسن فقال : ((وذهب أبو الحسن إلى جواز إلحاق أخوات علم وأرى بهما في التعدية بالهمزة قياسًا، فيقال: أظننتُ زيدًا عمرًا أخاك، وأحسبتُ بشرًا زيدًا صديقك، وأزعمتُ زيدًا بكرًا مقيما، وأخلْتُه عمرًا)) [١] .

والرأي يتعلق بأخوات علم ، ورأى ، كـ (ظن) ، و(حسب) ، و(خال) ، فهذه الأفعال تتعدى بالهمزة بالقياس وليس بالسماع .

وبعد ذلك أشار الشاطبي إلى رأي الأخفش الذي خالفه وردّه في هذه المسألة إذ قال الشاطبي: ((وقد رُدَّ مذهبُ الأخفش بما أشير إليه من أنه ليس للمتعدّي إلى اثنين بنفسه ما يُلحَقُ به في باب الثلاثة؛ إذ ليس في باب الثلاثة ما يتعدّى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة.

وقوله: «رأى وعَلِما» منصوبان على المفعولين بعدّوا، والمجرور متعلق به أيضا، أي: عَدّوا رأى وعَلِم إلى ثلاثة إذا صارا أَرَى وأعلَمَ)) [٢] .

إذ إنه في هذه الحالة صار متعدياً على الثلاثة مفاعيل بدخول الهمزة إلى الفعل ، وفي هذه الحالة لا يضاف المعرّف إلى نكرة ، إذ إن المعرّف لا يعرّف .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥١٢:٢ – ٥١٣ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٦:٢٩ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٤٤ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥١٣:٢ .

وهذا ما قال به العثيمين والحازمي [1].

على عكس ما قال من النحاة إلى أن التعدية بالهمزة سماع في المتعدي قياسٌ على اللازم ، أي أن الامتناع يكون جائزًا أن يبقى على الأصل ، مثل قولنا : كسوتُ زيداً ثوباً ، والخروج عن الأصل مثل : كسوتُ ثوباً زيداً ، مثل الذي جوّز بأن تقول : ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ [2] .

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٦:٢٩ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٤٤ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٣ .

ب ـ المخالفة في (سوى واختيها لا تكون ظروفاً)

قال ابن مالك :

وَلِسِوَىً سُوَىً سَوَاءً اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ [١]

أراد ابن مالك من هذا البيت هو علاقة (سوى) بـ (غير) من ناحية الاعراب ، هل تكون سوى ظرفية أم غير ظرفية ؟، وما الاوجه الاعرابية لـ (سوى) ؟.

و (سوى) يمكن استعمالها مجرورة كما جاء في الحديث الشريف لرسول الله سيدنا محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إذ قال : ((دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها" وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض")) [٢] ، فـ (سوى) هنا مجرورة بحرف الجر وهو (مِنْ) ، وجاءت مجرورة أيضاً في قول الشاعر:

وَلَا ينْطقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا من سَوائِنا [٣]

---

(١) ألفية ابن مالك :٣٢.

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، ولكن بغير صيغة ، إذ جاء بصيغة ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مَالِكٌ وَهُوَ ابْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةِ أَدَمٍ، فَقَالَ: «أَلَا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، اللهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللهُمَّ اشْهَدْ، أَتُحِبُّونَ أَنَّكُمْ رُبُعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فَقُلْنَا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «أَتُحِبُّونَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ:«إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)) ينظر: اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه: ٦٨:٥ ، المسند الموضوعي الجامع للكتب العشر: لصهيب عبدالجبار، ١١٢:٦ .

(٣) للمرّار بن سلامة العجلي ، وهو من بحر الطويل ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢٣٠:٣ ، ضرائر الشِّعْر : ٢٩٢ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٣٨:٣ .

فـ (سَوائِنا) هي الشاهد النحوي في هذا البيت إذ أتت مجرورة بحرف الجر [١] .

يعني (سوائِنا) خرجت من الظرفية واستعملت مجرورة بـ (من) متأثرة به ، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر .

ويمكن استعمال (سوى) أيضاً مرفوعة ، إذ اتت مرفوعة في قول الشاعر:

وإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي [٢]

إذ جاءت (سوى) هنا مرفوعة بالابتداء [٣] ، وكذلك ممكن استعمالها مرفوعة على الفاعلية ، كما في قول الشاعر :

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا [٤]

ومن الأوجه الاعرابية في كلمة (سوى) أنها تأتي منصوبة على غير الظرفية ، كما في فول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإِنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى [٥]

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٢٢٢ ـ ٢٢٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢٢٦: ـ٢٣٠ ، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي :١٣٠

(٢) لابن المولى ليزيد بن قبيصة بن المهلب ، ينظر : مجاني الأدب في حدائق العرب : ١٧١:٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٥ : ٢٢٢٨ .

(٤) للفند الزماني ، والبيت من الهزج ، ينظر : الممتع في صنعة الشعر: ٢٨١ ، شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) : ١٣٧ .

(٥) البيت بلا نسبة ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ١٨٣:٢.

فكلمة (سواك) هنا منصوبة بـ (إن) ، وهذا ما بيّنه النحاة بخصوص (سوى) [١]

وكل ما ينطبق على (غير) في الإعراب ينطبق على (سوى) ، وهذا ما قال به النحاة ، إذ بيّنوا بأن اهل اللغة أجمعوا بأن إذا قال القائل : (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) المعنى واحد، وكذلك إذا قال القائل : (قاموا سواك) ، والمعنى هو (قاموا إلا أنت) ، وإذا قلت (قاموا غيرك) ، فالمعنى واحد بين استعمال كلمة (سوى)، أو كلمة (غير) بغض النظر عن أن استعمال أو من قال أن أن (سوى) تدل عن مكان أو زمان[٢] .

والذي يهمنا من هذه المسألة هو إن الخليل وسيبويه والجمهور، إذ لا يجعلون سوى وأختيها كما جعلها ابن مالك ، بل هي عندهم لازمة النصب على الظرفية ، فلا تقع مبتدأةً ،ولا تُرفع على الفاعلية ، ولا تجر بالإضافة ، فهي من الظروف غير المتصرفة غير أن العرب ضمنتها معنى الاستثناء إذا وقعت في موضع نصب نحو: (قام القومُ سواء زيدٌ) و (سوى زيدٍ) [٣] .

والجواب على هذا الكلام هو ما قاله الشاطبي ، إذ قال : ((أنه لا يلزم من معاملتها معاملة الظرف أن تكون ظرفًا "فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢٢٦: ـ٢٣٠ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٢٢٢ ـ ٢٢٤، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف :١٣٠

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٦٢ ـ ٣ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣:٣٩٧ ـ٤٠١.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣:٣٩٧ ـ٤٠١.

يكن بذلك ظرفًا" وإن سمي ظرفًا فمجاز، فكذلك إن أطلق على سوى لفظ الظرف مجازًا فجائزٌ، أما إطلاقه حقيقة فممنوع.)) [١]

من هذا القول يتبين أن آراء الخليل وسيبويه هو مبني على التأويل كما قال بعض النحاة ، وكذلك لا يمكن استعماله إلا في الضرورة الشعرية [٢] .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٩٧:٣ ـ٤٠١ ، ينظر : شرح تسهيل الفوائد ٢ : ٣١٦ .

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١:٦٢ ـ ٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٢٦:٢ .

ت ـ المخالفة في الحاق نون التوكيد مع الأمر

قال ابن مالك:

يؤكدانِ افعَل ويَفعَل آتِيا ... ذا طَلَبٍ أو شَرْطا أمَّا تالِيا

أو مثبتًا في قسمٍ مستقبلًا ... وقل بعدما ولم وبعد لا

وغير إما من طوالب الجزا ... وآخر المؤكد افتح كابرزا

واشكله قبل مضمرٍ لينٍ بما ... جانس من تحركٍ قد علما [١]

أراد ابن مالك أن يُبيّن من هذه الابيات ما يؤكد فعلي المضارع ، والأمر دون الماضي ، والتوكيد هنا بإلحاق نون التوكيد ، ففعل الأمر يؤكد بلا شرط كقولك : (اضْرِبْن زيدًا) ، وهذا ما أشار إليه الاشموني ، وغيره من النحاة [٢] .

بعدها أشار غلى أن فعل الأمر يؤكد بنون التوكيد أيضاً في حالة الدعاء نحو [٣] :

.....وأَنْزِلَنْ سكينةً عَلَيْنَا [٤]

ولابد من الإشارة هنا إلى أن توكي الفعل الأمر بنون التوكيد جائز هنا لا واجب[٥].

---

(١) ألفية ابن مالك :٥٤.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٧٠:٣ ـ١١٧٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨:٣ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(٤) انشدها عامر بن سنان ، ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٤:٢ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

وأما توكيد الفعل المضارع فقد بيّن ابن مالك إلى أن المضارع في حالة كونه حالا لا يصح ادخال النون عليه ولهذا قال (آتيا) ، فإن كان الفعل مستقبلاً اكد الفعل ليس على الإطلاق بل في مواضع خاصة منها أن يكون بعدما يقتضي طلبا من لام أمر أو لا نهي أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم ، واشا بقوله : (ذا طلب) ، أن يكون شرطا لأن مقرونة بما الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [1] ، وإلى هذا أشار بقوله: (أو شرطا إما تاليا) وهو قليل[2] ، وهذا ما ذكر الشاطبي في واشار إليه بكتابه إذ قال : ((وقد حكى أيضًا سيبويه عن يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذلك.

فهذه الأشياء ليست بقياس، وهي قليلة نادرة، فلا اعتبار بها، فتقييد الناظم المثبت بكونه في قسم لابد منه في القياس)) [3]

وقد اشار إلى رأي سيبويه عن يونس ، وهذا ما قال به سيبويه في الكتاب[4].

إضافة إلى ما ذكرته من شروط توكيد الفعل المضارع ، فيمكن أن نقول أنه يؤكد في حالة أن يكون جوابا لقسم ولكن بشرط أن يكون الفعل المضارع مستقبلا، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام ، وهذا نراه في قراءة ابن كثير في قوله تعالى :﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ ﴾ [5] ، وأن يكون

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٥٨ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ :١١٧٠ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٤٠:٥ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٤٠:٥ ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٧٠:٣ ـ١١٧٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨:٣ .

(٤) ينظر: الكتاب ٥١٨:٣ ـ٥١٩ ، والأصول في النحو ٢٠١:٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٨:٣ .

(٥) سورة القيامة الآية ١ .

الفعل المضارع مثبتا، بحيث أنه إذا كان الفعل المضارع منفياً لم تدخل نون التوكيد عليه نحو : (والله لا يقوم زيد) .

وقد جاء توكيد الفعل المضارع المنفي كقول الشاعر[١] :

تالله لا يُحمدنَّ المرءُ مُجْتَنِبَا ... فِعْلَ الكرامِ ولو فَاقَ الورَى حَسبَا

ويمكن أن يؤكد الفعل المضارع بنون التوكيد في حالة أن يكون الفعل المضارع غير مقرون بحرف تنفيس ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥ ﴾[٢] ، أن يكون جوابا لقسم .

وشرط آخر هو ألّا يكون مقدم المعمول ففي هذه الحالة لا يدخل نون التوكيد كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨ ﴾[٣] .

وشرط آخر هو: ألا يقترن الفعل المضارع بـ(قد) فأيضاً في هذه الحالة لم تدخل النون على الفعل المضارع مثل: (والله لقد أظن زيدا منطلقا)[٤] .

فمن هذا الكلام الذي ذكرته تبين أنه ليست بقياس، وهي قليلة نادرة، فلا اعتبار بها على الرغم من أن هناك من النحاة قالوا بغير ذلك كما ذُكر عن الزجاج والمبرد

---

(١) البيت من البسيط ، بلا نسبة ، ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣:١١٤ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ١:١٩٠ .

(٢) سورة الضحى : ٥ .

(٣) سورة آل عمران : ١٥٨ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣:١١٧٠ ـ١١٧٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣:١٠٨

إذ قيل: ((وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة)) [1].

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٧٣:٣ ، وينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١٠٨:٣.

ث ـ المخالفة في ترك أو إلحاق تاء التأنيث مع (أي) في (ايتهن)

قال ابن مالك :

أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ [1]

تكلّم النحاة فيما يخص قول ابن مالك وما يتضمن في هذا البيت عن حالة (أي) من ناحية الاعراب وما يضاف اليها وما يحذف منها ، فبيّنو النحاة أن (أي) من الموصولات إلا عند ثعلب ، وأن (أي) تعد بمنزلة (ما) في الإطلاق على المفرد المذكر وأضداده ، مثلاً : أكرم أيهم يأتيك أو تأتيك أو يأتينك، أو يأتونك، أو يأتينك ، بغض النظر عن الاختصاص بالذي لا يعقل ، وهناك من بعض العرب يفرّع (أي) باعتبار حالة التأنيث ، وحالة التثنية ، وحالة الجمع ، فيمكن أن تقول : (أيتهم يأتيك) ، و (أيوهم يأتونك) [2] .

أما عندما نشير إلى حالتي الاعراب والبناء ، فنقول انها معربة من بين الموصولات ، لما اختصت (أي) من إلزام الإضافة إلى المفرد في حالتي اللفظ ، والتقدير ، إذ اشترط بعض النحاة ومنهم سيبويه في إعرابها أن (أي) تقطع عن الاضافة ، أو أنها تضاف غير محذوف صدر صلتها ؛ لأنها إذا أضيفت لفظاً وحذف صدر صلتها تحولت (أي) من حالة الإعراب إلى حالة البناء ، والبناء يكون على الضم في هذه الحالة ، كما تقول: ((لأضربَن أيهُم أحسنُ)) ، وكما جاء في

---

(١) ألفية ابن مالك ١٦:١ .

(٢) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٥١:١ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢١٨:١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦١:١ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٤١:١، العُدّة في إعراب العُمدَة : ٣١٥:١ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ [1] ، فيصير المعنى هنا هو أيهم هو أحسن ، والكوفيون قرأوها بالنصب [2] ، أي قالوا (أيَّهم)[3].

وإشارة إلى ذلك فقد قال الشاعر[4] :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُوم [5]

وأنشد أيضاً لحسان [6] :

لعن الله شرة الدور كوثى ... ورماها بالذل والإمعار

لست أعنى كوثى العراق ولكن ... شرة الدور دار عبد الدار [7]

---

(١) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد : ٤٨٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩٩:٢ ،إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٥١:١ ، شرح المفصل للزمخشري ٣٨١:٢ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢١٨:١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦١:١ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٤١:١ ، التعليقة على كتاب سيبويه : ١٠٦:٢ .

(٤) ينظر : المصادر نفسها والصفحات ذاتها .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للأخطل ، ينظر : ديوان الأخطل، الشاملة بكتب الجامع الكبير للتراث فقط غير مفهرسة :٢٦٢ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٠٠:١ .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو لحسان بن ثابت ، ينظر : ديوان حسان بن ثابت : ٩٧ .

فضلًا إلى ما ذكرته ، فإنّ هنا من النحاةٌ قالوا : إن (أي) معربة على الإطلاق في كل الأحوال [1] .

والذي اريد أن أبيّن في هذه المسألة هو رأي سيبويه في تذكير أو تأنيث (أي) وهل يصحّ أن نقول بالتذكير أو التانيث ، وهذا ما أشار اليه الشاطبي إذ قال : ((قال سيبويه: وسألت الخليل(رحمه الله) عن أيهن فلانة وأيتهن فلانة فقال إذا قلت: أي فهو بمنزلة كل؛ لأن كلا مذكر يقع للمذكر والمؤنث وبمنزلة بعض، قال وإذا قلت: أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل– رحمه الله– يقول: كلتهن، فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشائع وأن عدم تركها قليل، وبهذا فسره السيرافي وقال: ربما أدخلوا علامة التأنيث عند إرادة المؤنث تأكيدا

كما ذكر، ومنه: هند خير النساء وشرها، وربما قالوا: خيرة النساء وشرتها والباب التذكير)) [2] .

إذ أشار الشاطبي إلى أن (أي) تأتي بمعنى (كل) ؛ لأن (كل) مذكر يقع للمذكر والمؤنث ،وهي تكون بمنزلة بعض ، لكن الخليل زعم أن بعض العرب تقول: كلتهن.

من هذا الكلام يتضح أن ترك التاء هو الشائع ، وأن عدم تركها هو النَّزْرُ وهو يسير، وإن الغاية من إدخال علامة التأنيث هو لتأكيد المؤنث ، وهذا ما أشار إليه

---

(١) ينظر :إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٥١:١ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢١٨:١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦١:١، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٤١:١.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٥٠٠:١ ، ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٤١:١ ، النحو الوافي ٣٦٥:١ .

السيرافي ، ومثال على ذلك قولنا : هند خير النساء وشرها ، وربما قالوا: خيرة النساء وشرتها والمقصود التذكير .

ج ـ المخالفة في حكم دخول لا النافية للجنس مع همزة الاستفهام

قال ابن مالك :

وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ

ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ [١]

أراد ابن مالك أن يبيّن حكم دخول الاستفهام على الـ (لا النافية للجنس) فقال: ((وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ....)) [٢]

فعلى هذا الكلام يتبيّن أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وتسري عليها الأحكام التي تنطبق على لا النافية للجنس بغير استفهام ، فمثلاً : ألا رجلَ قائمٌ ، وألا غلام رجل قائم ، وألا طالعا جبلا ظاهر ، فيكون حكمها بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها [٣] .

وتدخل همزة الاستفهام ويقصد فيها التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي إضافة إلى الاستفهام ، فالحكم يبقى عملها أيضا كما ذكر في الاستفهام ، وكذلك يسري الحكم على العطف والصفة وجواز الإلغاء ، فمثلاً على ما يتعلق بالتوبيخ قول الشاعر :

أَلاَ ارْعِوَاءً لَمِنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟ [٤]

---

(١) ألفية ابن مالك :٢٣ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠:٢ ـ ٢٣ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٣٨ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة ، ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٣٩ ، اللمحة في شرح الملحة : ٤٩٧:١ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٤٢:٣ .

والشاهد في هذا البيت هو: (أَلاَ ارْعِوَاءً) إذ دخلت همزة الاستفهام على (لا) والمراد هنا الإنكار والتوبيخ فبقيت (لا) على حالها [١] .

ومثلا على الاستفهام [٢] عن النفي قول الشاعر :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ ... إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي [٣]

والشاهد في البيت هو : (أَلاَ اصْطِبَارَ) إذ دخلت همزة الاستفهام على (لا) والمراد هنا الاستفهام عن النفي.

وقد تأتي (ألا) لمعنى العرض، ففي هذه الحالة لا يليها إلا فعل ، والفعل يكون إما ظاهر كقوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [٤] ، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [٥] .

وأما المعنى الآخر وهو أن تكون للتمني، ففي هذه الحالة تكون الأحكام ليست باقية كما هي ؛ لأنه إذا قصد المعنى بألا التمني ففيها خلاف ، والمثال على التمني قول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ [٦]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٣ : ١٤٤٩ .

(٢) ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٤٧ ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»٣: ١٤٤٨.

(٣) البيت من البسيط ، نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح ، ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة ٤١:٢ ، اللمحة في شرح الملحة ٤٩٧:١ ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٤٢٧:١ .

(٤) سورة التوبة من الآية ١٣ .

(٥) سورة النور من الآية ٢٢ .

(٦) البيت من الطويل ، بلا نسبة : ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٤٩٨:١ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢١٣:١ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٦٣:٤ .

ففي حالة التمني فهنا من النحاة يكون حكمه النصب ، والتركيب بشرطه ، وهذا ما قال به المازني ، ونسب أيضا هذا الرأي إلى المبرد ، أي أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وهذا ظاهر كلام ابن مالك [١] .

ويكون هنا الحمل على لفظها ، إذ بيّن الشاطبي هذا والرأي وقال : ((والحملُ على لفظها إذا أُتبعت، وأمّا الرّفعُ في اسمها أو في تابعه فلا يجوز. قال سيبويه : ((ولا يكون الرفع في هذا الموضع)). يعني إذا أريد بها التمنّي؛ لأنّه ليس بجواب لقولك: ((إذا عندك أم ذا؟ وليس في هذا الموضع معنى (ليس)». يعني أنه لا يجوز الرفع بالابتداء؛ لأنّه يلزمها التكرار، وليس من شرط التمنّي التكرار، لا بمعنى (ليس)؛ لأنّ التمنّي منافٍ لليس. قال: «ومن قال: لا غلامَ أفضل منك لم يقل في: ألا غلامَ أفضلْ منك إلا بالنصب؛ لأنّه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيًا – يعني عن الخبر كاستغناء : اللَّهُمَّ غُلامًا ، ومعناه: اللَّهُمَّ هَبْ لي غلامًا))[٢] .

فمن هذا القول يتضح أنه إذا أريد بها التمنّي ، فيكون الحكم الرفع ، وهذا الرأي رأي سيبويه كما قال الشاطبي .

إلا أن هذا الرأي قد لا يلزم ؛ لأنه جاء الحكم عن طريق الاجتهاد ، وهذا ما قال به الشاطبي إذ قال : ((ولا يلزمه إذا كان مذهبُه في غير هذا النظم مذهبَ سيبويه أَنْ يكون مذهبَه هنا؛ لأنه نصب نفسه في منصب الاجتهاد، والاجتهاد قد

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٤٦:٢ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٦٤:١ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٣٨ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢٢:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٢:٤١ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٤٦:٢ ، ينظر : الكتاب ٣٠٩:٢ ، الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٥٨ ، شرح المفصل للزمخشري ٩٦:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٢:٤١.

يتغيّر بحسب الأزمان، فيكون للمجتهد الواحد قولان وأكثر من ذلك فيرىَ في وقت ما لا يراه في غيره)) [1]

على هذا الكلام يكون الرأي الذي قاله الشاطبي نقلاً عن الرأي الذي قال به سيبويه ؛ لأن رأي سيبويه أراد من التمني كما ذكرت .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٤٦:٢ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٢:٤١ .

ح ـ المخالفة في خبر (لا النافية للجنس)

قال ابن مالك :

عَمَلُ إِنّ اجْعَلْ لِلَا في نَكِرهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْك أَوْ مُكَرّرَهْ

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ [1]

في هذه المسألة تطرق الشاطبي الى الخلاف في هل اسم لا النافية للجنس نكرة أم معرفة؟ ، وكذلك بالنسبة إلى خبرها هل هو معرفة أم نكرة ، قبل ذلك علينا معرفة أحكام (لا) النافية للجنس من الناحية الإعرابية ، وهل تشابه (أنّ) واخواتها أم (كان) وأخواتها ، وهنا أن (لا) النافية للجنس هي القسم الثالث من النواسخ للمبتدأ كما ذكرها إبن عقيل [2] ، وبيّن أنها تكون لنفي الجنس والمراد بها وليس المقصود بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله ، والمقصود من كلمة التنصيص هو أن نحترز عن الـ (لا) التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً ، مثل قولنا : لا رجلٌ قائماً ففي هذه الحالة لا تكون نصاً في نفي الجنس ، إذ من المحتمل أنها تكون لنفي الواحد ، ولنفي الجنس ، فإذا كان التقدير في إرادة نفي الجنس لا يجوز أن نقول (لا رجل قائماً بل رجلان) ، وإذا كان التقدير في إرادة نفي الواحد ، فممكن أن تقول (لا رجل قائماً بل رجلان) ، وأما المقصود بـ (لا) هذه هي لنفي الجنس ليس إلا فلا يجوز لا رجل قائمٌ بل رجلان ، أي أنها في في هذه الحالة تعمل (لا) عمل (إنّ) فتنصب الاسم الاول مبتدأ ، وترفع الاسم الثاني خبراً لها ، ففي هذا الحكم لا يكون فرقا في العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر ، مثل : (لا غلام رجل قائم) ، وبين المكررة مثل : (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، ففي هذه الحالة لا يكون اسم (لا) وخبرها

---

(١) ألفية ابن مالك :٢٢.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ : ٥ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٣٣ ، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف : ٧٨ .

إلا نكرة ، إذ لا تعمل (لا) في المعرفة ، وإذا كان هناك ما ورد فهو مؤول بنكرة كما جاء في قولهم : (قضية ولا أبا حسن لها) ، فيكون تأويل الكلام هنا ولا مسمى بهذا الاسم لها ، إذ يدل على أنه يعامل معاملة النكرة وصفة بالنكرة ، كما تقول : (لا أبا حسن حلالا لها) ولا يكون هناك فاصل يفصل بينها وبين اسمها ، فإذا كان هناك فاصل ألغيت كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [1] ، حيث الفاصل هنا الجار والمجرور وهي كلمة (فيها) [2]

ففي هذه المسألة بيّن الشاطبي وهو المطلوب دراسته هو أن (لا) تكون عاملة في الاسم وعاملة في الخبر فقال الشاطبي : ((يقتضى أنّ لا عاملةٌ في الاسم والخبر بإطلاق، أما عملها في الاسم فظاهر، وأما في الخبر فليس بمتّفَقٍ عليه)) [3]

وقال أيضاً : ((وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان، كان الاسم مركّبًا مع لا أَولا؛ فقد حكى ابن خروفٍ وغيره الخلافَ بين سيبويه والأخفش بإطلاقٍ، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو: لا خيرًا من زيدٍ، وهو الذى حكى فيه المؤلفُ الاتفاق.

فالحاصل أن ابن مالك ارتضى مذهب الأخفش في المسألة، ووجهُ ذلك ما تقدّم من المناسبات بين إنّ ولا، وقد ثبت الرفع ل(إنّ) فلْيكُن كذلك في لا. وأيضًا قد عملت في الاسم باتفاقٍ وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم، لأنّ معناها

---

(١) الصافات : من الآية ٤٧ .

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :١٣٣ ، ينظر : شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:٧٨ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥:٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣:٢.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤١٣:٢ ، ينظر : الكتاب ٢٩٦:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٢:٢٧ .

إنما تسلط عليه، وإنما عملت في الاسم لأنه مطلوبُ مطلوبها، فهو معمول بالقصد الثاني))[1].

أي أن خبر (لا) النافية للجنس في حالة رفعه قولان ، بحيث إذا كان الاسم مركباً مع (لا) أو غير مركب ، إلا أن ابن خروف نص على هذا المعنى في نحو إذا قلنا : (لا خيراً من زيدٍ)، بحيث إذا ثبت الرفع مع (أن) يكن الحكم أيضاً مع (لا) النافية للجنس ، وهذا يعتمد على المعنى ، إلا أن الرأي الذي اتخذه إبن الناظم هو رأي الأخفش على خلاف رأي سيبويه ، وهذا ما بيّنه الشاطبي في قوله اعلاه .

ثم وضح الشاطبي السبب وهو الفرق بين في القوة بين المشبه والمشبه به ، إذ قال: ((القاعدة المستمرة أن المشبّه لا يقوى قوة ما شُبِّه به، وقد تقرّر أن لا إنّما عملت لشبهها بإنّ، وعملت إنّ بشبهها بكان، فلا في المرتبة الثالثة، فلا ينبغي في القياس أن تعمل الرفع والنصب، وإلّا لزم أن تكون في العمل في درجة إنّ، لكنها ليست في درجتها، فلزم أن لا تعمل عملها))[2]

ثم بيّن أن هذا الكلام كله نادر ، ولا يقيد به إذ قال الشاطبي : ((كلّ هذا نادر لا يُقيّد به، مع أنه مؤوّلٌ إمّا بتقدير تنكير هذه المعارفِ، فتدخلُ تحت قوله: «في نَكِرَه». لكن يبقى أن يقال: هل يجوزُ مثلُ هذا عنده أم لا ؟ فالظاهر أنه لم يتعرّض لهذه المسألة))[3].

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤١٣:٢ ، ينظر : الكتاب ٢٩٦:٢ ، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين ٢:٢٧ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٤١٤:٢ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٧:٤١ .

(٣) المصدر نفسه ٤١٥:٢ ينظر : الكتاب ٢٩٦:٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٣٠:١ .

وهذا جاء على خلاف ما ذكره سيبويه وما أنشده ، إذ أنشد سيبويه وقال:

لا هَيْثَمَ الليلَةَ للَمِطيِّ [1]

(١) البيت من الرجز ، ولم ينسب لأحد ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٣:٣٧١ .

خ ـ المخالفة للرأي في (كم)

قال ابن مالك :

مَيِّزْ في الاستفهام كم بمثل ما ... ميَّزت عشرين ككم شخصا سما

وأجز أن تجرّه من مضمرا إن وليت كم حرف جرٍّ مظهرا [١]

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى الأداة (كم) ، وكيفية استعمالها في الجملة، ومعرفة موقعها الإعرابي والأوجه الإعرابية لـ (كم) ، ومعرفة أقسامها .

فـ (كم) : ((هي اسم لعدد مبهم المقدار والجنس)) [٢] .

و(كم) لا يتم كلامها إلا بوجود مميز مذكور ، ويحذف المميز إذا كان له دليل على حذفه ، أو معلوم لدى السامع او القارئ ، كما في قولك : كم صمت؟ ، وكم سرت؟ ، وكم لقيت؟ ، فالمميز هنا محذوف ، وتقدير الكلام : كم يوماً صمت ؟ ، وكم فرسخاً سرت ؟ ، وكم رجلاً لقيت ؟ [٣] .

فيتضح من هذا الكلام هو أن المميز في الأصل يكون مذكور وممكن حذفه.

وكم هي اسم؛ وذلك لأنها كونها مبتدأ ، ومفعولاً ، وكذلك ممكن أن يكون موقعها مجرورة بالإضافة إليها ، أو يصح دخول حرف الجر عليها [٤] .

---

(١) ألفية ابن مالك : ٦٢.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٥٢٦ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٥٢٦ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٤:٨٢ .

(٤) المصدران السابقان نفسهما والصفحات ذاتها.

وأشار ابن مالك إلى أنه ممكن أن نقسّم (كم) إلى قسمين هما : (كم) الاستفهامية ،

(كم) الخبرية ، قال الشاعر :

تَؤُمُّ سِنَانًا وكَمْ دُونَهُ ... مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا [١]

والشاهد في البيت قوله: (كم دونه من الأرض محدودبا) إذ فصل بين (كم) الخبرية وبين تميزها بظرف وجار ومجرور [٢] .

والذي يقصد بها الكناية عن التكثير؛ لأن كليهما لهما صدر الكلام [٣] .

فمميز (كم) يكون مفرداً منصوباً إذا لم يدخل على (كم) حرف جر ، استناداً أو حمل الكلام على مميز العدد المركب ، والذي يجري مجرى العدد المركب ، فمثلاً كلمة (عشرين وأخواتها) كما أشار إليها ابن مالك تجري مجرى إعراب العدد المركب في معرفة مميز العدد و، ونصبه ؛ لأنه متفق من ناحية المعنى فكلمة عشرين في معنى عشرة عشرة ، وإن كلمة ثلاثين هي في معنى ثلاث عشرات [٤] .

وهناك حالات لمميز (كم) وكذلك ما يخص كم من الناحية الإعرابية ، وهل ممكن دخول حرف الجر عليها أم لا ، فلا مجال لذكرها هنا ؛ لأن الموضوع الذي اردت أن أبيّنه من هذه المسألة هو ما قاله الخليل وسيبويه هو يكون الجر أو يقع

---

(١) البيت من المتقارب ، نسبه سيبويه لزهير بن أبي سلمى ، لا يوجد في ديوانه ، المكتبة الشاملة ، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٤٩٦:١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٥ : ٢٤٨٦ ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ٤ : ١٩٩٨ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٨:٤ ، شرح الرضي على الكافية: ٣٧:٣ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٥٢٦ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٢:٤ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٤:١١٨

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٥٢٧.

الجر في حالة إضمار (مِن) بغير ذلك ، إذ قال الشاطبي في كتابه : ((قال ابن خروف: هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ على تقدير: بكم من درهم اشتريت ثوبك؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كون حرف الجر لا يجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن ألجأهم إلى تقديره ما تقدم من العرب عاملت (كم) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لا سبيل إلى خفض مميزها، كما لا سبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف)) [١]

إذ ذكر سيبويه أن حروف الجر لم تغيرها عن حال الجزاء، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام فمثلاً قولك : بمن تمر؟ ، وعلى أيها أركب؟ ، فإذا غيرت الحرف عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام [٢] ، وقال ابن همام السلولي:

لمَّا تمكَّنَ دُنْياهُم أطاعهمُ ... في أَيِّ نَحْوٍ يُميلوا دِينَه يَمِل [٣]

إذ قال الشاطبي عل ما ذكره أبن خروف، إن هذا القياس ضعيف ؛ لأن حرف الجر في عبارة (بكم درهم اشتريت ثوبك؟) لا يمكن حذف حرف الجر منها ؛ لأن حرف لا يجوز حذفه إلا في الكلام النادر أو الكلام الشاذ .

وقد ذكر الحازمي في قوله بهذه المسالة إذ قال : ((يعني: إذا دخل على (كَمْ) الاستفهامية حرف جر حينئذٍ جاز أن تَجُرَّه (مِنْ)، فحينئذٍ تقول: بكم درهمٍ؟ الباء داخلة على (كَمْ)، و (كَمْ) بعدها (مِنْ) حرف جر مُضمرة ..

---

(١) المقاصد ٢٩٧:٦ ، ينظر : الكتاب ٨٠:٣ ، علل النحو : ٣١٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٨٠:٣ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ٩٨٦:١ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن همام السّلولي((يصف رجلا اتّصل بالسلاطين، فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم، أي: من دنياهم. فحذف حرف الجرّ ووصل)) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٣٠٩:٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٥٥٨:٦ .

مُقدَّرة، فـ (درهمٍ) ليس مجروراً بإضافة (كَمْ) إليه على ظاهر كلام النَّاظم، وإنَّما مجرور بـ (مِنْ) مُقدَّرة))[1]

(١) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٥:١١٨ ، ينظر : علل النحو:: ٣١٦ .

د ـ الخلاف في حذف لام الأمر مع المضارع

قال ابن مالك :

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا [١]

في هذه الأبيات أراد ابن مالك معرفة أو التعريف بالأدوات الجازمة للمضارع وبيّن أن هذه الأدوات تنقسم إلى قسمين : أحدهما : ما يجزم فعلا واحدا ، وهو اللام الذي يدلّ على الأمر، مثل : (ليقُمْ زيدٌ) ، أو اللام الذي يدلّ على على الدعاء ، مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [٢] ، و(لا) الدالة عللى النهي نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [٣] ، و (لا) التي تدلّ على الدعاء نحو قوله تعالى :﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [٤] ، والأداة (لم ، ولما) وهما يستعملان ، أو يختصان بالفعل المضارع ويقلبان معنى المضارع إلى الماضي نحو : (لم يقمْ زيدٌ) ، و (لما يقمْ عمرو) ، وأشار أيضاً إلى أن النفي بـ (لما) لا يكون إلا متصلاً بالحال [٥] .

والثاني: ما يجزم فعلين ، وهو (إن) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ [٦] ، والاداة (مَنْ) كقوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:

---

(١) ألفية ابن مالك : ٥٨ .

(٢) سورة الزخرف من الآية ٧٧ .

(٣) سورة التوبة من الآية ٤٠ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ : ٢٦ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤ :٣٩ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٨٤ .

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾ [١] ، والأداة (ما) نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾ [٢] ، والأداة (مَهْمَا) ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٣٢ ﴾ [٣] ، والاداة (أي) ، نحو قوله تعالى :﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾[٤] ، والاداة (متى)، كقول الشاعر [٥] :

مَتَى تَأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نَارِهِ تَجدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدضهَا خيْر مُوقِدِ!

الشاهد في هذا البيت (تعشو) إذ تكون مرفوعة ، والتقدير في موضع الحال : رفع «تعشو» وتقديره في موضع الحال أي معنى الكلام هو: متى تأته عاشيًا [٦] .

والاداة (أيان) كقول الشاعر [٧] :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ، تأمَنْ غيرَنا، وإذا ... لمْ تُدْرِكِ الأَمنَ منا لم تزلْ حَذِرا

---

(١) سورة النساء من الآية ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٧ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(٤) سورة الإسراء من الآية ١١٠ .

(٥) للحطيئة ، وهو من بحر الطويل ، يمدح ابن شماس ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٥:٢١٠ ، قواعد الشعر: ٤٧ ، معجم القواعد العربية : ٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٨ : ٤٢٤٦ .

(٧) البيت من بحر البسيط، وهو لقائل مجهول، في الفخر بالقوة وحماية النَّاس ، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» : ٤:١٩١٢ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ١:٤٢١.

الشاهد في البيت مجيء (أيان) جازمة فتكون جازمة للفعلين (نؤمنك) ، و(تأمن)[١] .

والاداة (أينما) ، كقوله [٢] :

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

والاداة (إذ ما) نحو قوله [٣] :

وإنكَ إذْ ما تأتِ ما أَنْتَ آمرٌ بهِ تُلْفِ مَن إيَّاهُ تَأْمُرُ آتيًا

والاداة (حيثما) ، كقول الشاعر[٤] :

حَيْثُمَا تستقم يقدر لَك الل هـ نجاحاً فِي غابر الْأَزْمَان

والاداة (أنى) نحو قول الشاعر[٥]:

خَليلَيَّ، أنَّى تَأتياني تَأتِيا أخاً غيرَ ما يُرَضيكُما لا يُحاوِلُ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٩ : ٤٣٢٩ .

(٢) البيت من الرمل ، تكملة البيت : صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرِ ...، وهو لعبد الله بن عنمة شَاعِر إسلامي مخضرم تقدّمت تَرْجَمته فِي الشَّاهِد الْخمسين بعد الستمائة ،وقيل لكعب بن جعيل ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤٧:٣،٣٤:٩ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٠:٦ ،شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢٣٩:٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة ، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية٣١٩:٨ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ١٨٨:٨ ، شرح شواهد المغني : ٣٩١:١ .

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٨٩:٦ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢٢١:٢.

وأشار إلى أن الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا إن وإذ ما فإنهما حرفان، وأشار إلى أن الادوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروف[١] .

فهذه الأدوات التي تجزم الفعل المضارع وباختصار أردت أن أبينها ، والتي تعنينا من هذه الأدوات هي (لام الأمر) ، إذ قال فيها الشاطبي : ((لم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام)) [٢] ، ظهور لام الامر مع الفعل المضارع ، وهذا ما قال به سيبويه ، إذ انشد سيبويه لحسان بن ثابت (رضي الله عنه)[٣]:

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش ، جاء حذف اللام مع الفعل فقال:

((لام الأمر نحو قولك: (ليفعل زيدُ)، وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾[٤] . وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر)) [٥] .

إذ قال النحاة عن هذا البيت انه شاذ [٦] ، أي حذف لام الأمر ، ليس فقط بالنثر ، بل في الشعر ايضاً [٧] ، وهناك من قال أن لام الأمر تحذف في الكلام ،

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤:٢٦ـ٣١، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢:١١٢ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١:٦٣ .

(٣) وقيل أن البيت بلا نسبة ، ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك :٤١٠ ، شرح شواهد المغني ٢:٥٩٧ ، الكتاب ٣:٨ .

(٤) البقرة : من الآية ١٨٦ .

(٥) شرح المفصل للزمخشري ٥:١٤٤ـ١٤٥ .

(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١:٦٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣:١٢٦٨ .

والسبب في أن اللام جازمة ؛ فهي مشابهة لحروف الجر العاملة في الاسماء ، وهذا ما ذكره ابن يعيش[١] .

والذي يبرر هذا الكلام ، هو ان البيت الشعري قالوا فيه النحاة إنه مرويٌ بلا نسبة[٢]

واللام يبقى عملها حتى وأن ذكرت محذوفة كقول ابن يعيش : ((واعلم أن هذه اللام لا يجوز حذفُها وبقاءُ عملها إلَّا في ضرورةِ شاعر. أنشد أبو زيد في نوادره من الطويل:

وتُمسِى صَرِيعًا لا تَقُومُ لحاجةٍ ولا تسمَعُ الداعي ويُسْمِعكَ مَن دَعَا)) [٣]

وقرأ عثمان وأنس وأبي[٤] : { فبذلك فلتفرحوا } [٥] بالتاء [٦] .

من هذا يتبين أن اللام يجوز ويصح حذفه ، وهذا ما اجازه الكسائي ، كقوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٧] ، أي : (ليقيموا الصلاة) ، وإذا حُذف اللام يبقى عمله كم ذكرت .

---

(١) ينظر : شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ١٤٤:٥ـ ١٤٥.

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك١٢٦٨:٣.

(٣) شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش١٤٤:٥ـ ١٤٥ ، ينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٩٠:١.

(٤) أبي ابن كعب ابن قيس ابن عبيد ابن زيد ابن معاوية ابن عمرو ابن مالك ابن النجار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد القراء ويكنى أبا الطفيل أيضا من فضلاء الصحابة اختلف في سنة موته اختلافا كثيرا قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين ، تقريب التهذيب: ٩٦.

(٥) سورة يونس الآية ٥٨ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٦٣:١ ، شرح المفصل للزمخشري ١٤٤:٥ـ ١٤٥ ، وإيضاح الوقف والابتداء٢٢٤:١ ، الكنز في القراءات العشر: ٥٠٣:٢ .

(٧) سورة ابراهيم من الآية ٣١ .

ذ ـ المخالفة في نصب الفعل المضارع بعد (حتى)

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً اوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ؟رْفَعَنَّ وَانْصِبِ ؟لْمُسْتَقْبَلاَ

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ [1]

في هذا الموضوع تطرق ابن مالك في ألفيته على إعراب الفعل ، وشروط إعرابه، وبيّن أن الفعل يكون من الناحية الإعرابية الرفع ، والنصب ، والجزم ، وممكن أن يُبنى في حالات ، أي إنه معرب ، إذ قال ابن مالك :

ارْفَعْ مضارعاً إذا يُجرَّدُ من ناصبٍ وجازمٍ كَتُسْعَدُ [2]

في موضوعنا هنا أشار الشاطبي ، وهو كذلك لابن مالك الى ما يتعلق بالنصب، أي بنصب الفعل المضارع ، وبالأخص ما يتعلق بنصب الفعل المضارع بعد (الفاء) ، و(حتى) ، والنصب هنا بالأداة (أن) في هذه الحالة، أي بعد الفاء ، إن (أن) تنصب الفعل المضارع ، ولا تدخل إلّا على غير الاسماء ، وبنفس الوقت هي واجبة الحذف ، و(الفاء) يكون الفاء المجاب ، ومجاب هنا بنفي محض أو طلب محض ، والمثال عل النفي المحض : ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، وقال تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [3] ، والنفي المحض هنا يكون خالصًا من معنى الاثبات ، وإذا لم يكن خالصا منه ، فيجب الرفع ، اي رفع ما بعد الفاء مثل: ما أنت إلا تأتينا فتحدِّثُنا ،

---

(١) ألفية ابن مالك : ٥٨ .

(٢) المصدر نفسه: ٥٧ .

(٣) سورة فاطر من الآية ٣٦ .

ومثال الطلب ، ومن ضمنه الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض، والتحضيض، والتمني ، فمثال الأمر كقول الشاعر[١] :

يَا ناقُ سيري عَنَقاً فَسيحاَ إِلَى سُلَيْمانَ فَتَسْتَرِيحا

الشاهد في البيت قوله: (فتستريحا)إذ (أن) المضمرة نصبت المضارع بعد الفاء ؛ لأنه جواب الأمر [٢] .

ويشترط في الأمر أن يكون في صيغة الطلب بلفظ فعل الأمر ، فلا يكون بلفظ اسم الفعل ، وأجاز الكسائي النصب مطلقًا بعد ما يُد لُّ على الأمر وأجاز غيرُهُ النصب بعد اسم الفعل إذا كان من لفظ الفعل كالقول : دَرَاكِنا فتشاركَنا سَرَاعِ فتلحقَ بالقطار .

ومثال النهي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ ﴾[٣] ، ومثال الدعاء قول الشاعر[٤] :

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

و مثال الاستفهام ، قوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾ [٥] ، ومثال العرض ، قول الشاعر [٦] :

يَا ابْنَ الكِرام أَلا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوك فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

---

(١) البيت من الرجز : ويقال لابي النجم ، ينظر : شرح ديوان المتنبي : ٢٠٤:٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ٨ : ٤١٩٣ .

(٣) سورة طه من الآية٨١ .

(٤) البيت من الرمل ، بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ١٥:٨ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ٢١٩:٣ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٥٣ .

(٦)البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، ينظر شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥:٣.

ومثال التحضيض ، قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [1] ، ومثال التمني نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [2] ، واما معنى كون الطلب محضاً ، هو أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ، ولا بلفظ الخبر، فإذا كان مدلولاً بأحدهما ، وجب الرفع ما بعد الفاء نحو : صه فأحسنُ إليك ، قال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بهمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهمْ وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ [3][4]

وقذ أجاز الأخفش الرفع على القياس مثل ما ذكرته بالمثال وهو (ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ، وتعليله لهذه المسألة هو أنه ما قبل (الفاء) مشابه لما قبل (حتى) ، أي أنهما سبب فيما بعدهما ؛ يعني انه مثل ما تجيز الوجهين مع (الفاء) فكذلك تجيزه مع (حتى)[5].

إلا أن للنحويين لهم في هذه المسألة آراء ، إذ إن منه قياس في موضع السماع ؛ لأن الرفع هنا وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي ، وهذا الذي ما قالته

---

(١) سورة المنافقون من الآية ١٠ .

(٢) سورة النساء من الآية رقم ٧٣ .

(٣) البيت من الطويل ديوان امرؤ القيس :١٦١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧:٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١١:٤، المقتضب: ١٤:٢، شرح الكافية الشافية: ١٥٤٥:٣ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٤١:٦-٤٣ ، شرح الكافية الشافية١٥٤٥:٣ ، المقتضب١٤:٢ .

العرب ؛ لأن في هذا الكلام خروج عن الأصل ؛ لأنهم قدّروا : (سرت حتى أدخلها بقولك: سرتُ فدخلتُ؟) [١] .

وهنا في هذه الجملة هو ما يتعلق بالمعنى ، إذ اشترط النحاة أن تكون الجملة تقتضي الوقوع ، أي أن يكون سبباً فيما بعد (حتى) أو غير سبب ، بحيث إذا كان غير سبب فلا يكون الحكم هنا إلا النصب ، مثل (سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ) ، فالسير هنا ليس بسبب طلوع الشمس [٢] .

وإذا لم يكن في المعنى سبباً فلا يرفع ؛ لأن من شرط الرفع أن يكون ما قبل (حتى) سبباً فيما بعدها ، يعني للمعنى أثر في الإعراب قولهم : (ما يأتيني زيدٌ فأُعطيه) يحتمل وجهين في المعنى .

فعلى هذا الأساس إذا كان المعنى هنا معنى : (إلى أن تطلع الشمس) ، وهو ماض في المعنى ، لكنه مؤول بالمستقبل ؛ لأنه بالنسبة إلى المعنى هو إلى السير مقبل[٣] .

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:٤١ـ٤٣ ، الكتاب ٣:١٧ ، المقتضب ٢:٣٩ ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧ : ٣٢١ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٦:٤١ـ٤٣ ، الكتاب ٣:٢٥ ، معجم القواعد العربية١:٢٧٧ ، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية :٢٠ .

(٣) ينظر : المصادر نفسها والصفحات ذاتها ، الأصول في النحو ١٥٢ :٢ .

وإن كانت الجملة سبباً فيما بعدها فلا بد من أن يكون ما بعدها مستقبلاً في المعنى مثل ما ذكرت ، أو ماضياً ، أو حالاً ، فلذلك لا يجوز الرفع هنا خلافاً للأخفش ؛ لأن الرفع لا يحصل ما يراد من الاستقبال [1] .

(١) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:٤١ ـ ٤٣ ، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية :٢٠ ، معجم القواعد العربية:٢٧٧.

ر ـ المخالفة في حالة (الواو) مع (رُبّ)

قال ابن مالك :

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ ... وَالْفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى ... حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِداً [١]

إنّ (رُبَّ) تجر الاسم في الاصل ، رأى النحويون إن (ربّ) تجر بعض الاسماء، ويمكن أن يكفّ عملها عن العمل ، فمثلا عندما تدخل (ما الكافة) على (ربّ) تكفّ (ربّ) عن العمل ، حينئذٍ لا تعمل الجرّ ، نحو قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [٢] [٣] .

والمقصود من هذين البيتين فيما يتعلق بـ (ربّ) هو أنها تعمل بالرغم من حذفها، إذ لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في (ربّ) ، ولكن بشروط ، إذ ورد حذفها بعد (الواو) ، وبعد (الفاء) ، وبعد (بل) ، ولكن الحذف هنا قليل ، فيجوز حذف (ربَّ) وإبقاء عملها وذلك بعد (بل) يكون الإلغاء (قليل) ، وبعد الواو كثير ، ودونهن نادر .

فمثال الحذف بعد الواو قول امرؤ القيس:

---

(١) ألفية ابن مالك :٣٦

(٢) سورة الحجر الآية: ٢

(٣) ينظر : شرح المفصل للزمخشري لابن بعيش :٤٨٦:٤ ، معاني النحو٣:٩٦ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٩:٦٩.

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُوْمِ لِيَبْتَلِي [١]

((أن ليلاً مجرور برب المضمرة بعد الواو، وكذا قال غيره من شراح الألفية، وإنما هو معطوف على مجرور "رب" في بيت قبله)) [٢] .

ومثال الحذف بعد الفاء قول امرؤ القيس:

فمِثْلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ محول [٣]

والشاهد (ربّ مثلك)

ومثال حذف (ربّ) بعد (بل) قول رؤبة :

بَل بَلَدٍ مِلْءُ الفَجَاجِ قَتَمُهْ ... لا يُشْتَرَى كَتَّانُهَ وجَهْرَمُهْ [٤]

والشاهد في البيت (بل ربّ بلد)

وقد روي حذف (ربّ) شذوذاَ من غير أن يسبقها أو يتقدمها شيء ، كما في قول الشاعر :

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِهِ [٥]

فهذه امثلة على ما ذكرته [١] .

---

(١) ديوان امرؤ القيس :٥ .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٦ : ١١٤ .

(٣) ديوان امرؤ القيس:٢ .

(٤) ديوان رؤبة :١٥٠ لرؤبة بن العجاج ، دار قتيبة للطباعة والنشر / الكويت .

(٥) وهو من بحر الخفيف ، وهو لجميل بن معمر ، ديوان جميل بثينة ، المكتبة الشاملة :٩٠ .

وقد أشار الشاطبي إلى أن (الواو) هي التي تجر بعدها لا (ربّ) المضمرة وهذا الرأي رأي الكوفيين والمبرد على خلاف رأي الجمهور والبصريين ، إذ قال الشاطبي : ((ما يقتضي أن (رب) نفسها هي الجارة لا الحروف الثابتة قبلها، وهذا في بل والفاء متفق عليه على ما حكاه في التسهيل. وأما في الواو فالجمهور من البصريين أن الأمر كذلك. وذهب الكوفيون والمبرد من أهل البصرة إلى أن الواو نفسها هي الجارة))[٢] ،واستشهد بالبيت الشعري الذي أنشده سيبويه [٣] إذ قال :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ ... إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ الْعِيسُ [٤]

إذ اشار بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ) إلى أن قائل هذا البيت أنه لجران العود النميرى [٥] .

وقسم من النحويين أشارو إلى أن كذلك إلى أن حذف حرف الجر لا يحذف مع بقاء عمله إلا في القسم أي مع لفظ الجلالة (الله) ، وهذا مبني على القياس عند البصريين، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به، على (الله) ، مثل قولك : المصحف لأفعلن ، والسبب يعود في ذلك ؛ لاختصاص لفظة (الله) بخصائص

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٨٢١:٢ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧:٣، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:١٥٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨:٣، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢١:٦٩

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٧٠٥:٣ ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٧٤:٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٦٣:١ ، ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٦:٤ ـ ٢٩٧ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٧:١٠ .

(٤) البيت من الرجز ، لجران العود النميرى، ديوانه ص ٩٧ .

(٥) ينظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١٤٩:٢ .

ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص، فمنها: اجتماع (يا) واللام في: يا الله، ومنها قطع الهمزة في: يا الله [1] .

وقد ردّ الشاطبي على رأي المبرّد إذ قال: ((وهو مذهب مرجوح من أوجه:

أحدها: أن الواو عاطفة هنا، والعاطف ليس بعامل، ولا يخرجها عن العطف كونها تقع في أوائل القصائد نحو:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ

كأنَّ لونَ أرضهِ سماؤُهٌ [2]

لاحتمال العطف على كلام تقدم ملفوظ به لم ينقل، أو مقدر حكم له – منويًا في النفس – بحكم المنطوق به.

والثاني: أنها مع ذكر (رب) عاطفة باتفاق، فكذلك / يكون الحكم مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل، والأصل عدمه.

والثالث: أن الواو لم يثبت كونها حرف جر بنفسها إلا في المبدلة من الباء في القسم، وليست إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال.

والرابع: أنها تضمر بعد (بل)، ولا يقول أحد أن (بل) تجر، وكذلك تضمر بعد الفاء كما تقدم، وليست نائبة عن (رب)، ولا عوضًا عنها، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم مع الواو.

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤:٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، ديوانه : ١٧٧.

والخامس: أن الذي يدل على عدم النيابة عنها، وأنها ليست بعوض منها، أنه يحسن ظهورها معها، فيقال: ورب بلد، ورب بلدة، ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه، كواو القسم لا يجوز أن يجمع بينها وبين الباء، فلا يقال: وبالله لأفعلن، على أن يكون الواو حرف قسم كالباء، فأما قول الله تعالى: {وتالله لأكيدن أصنامكم}. فالواو فيه عاطفة، لا حرف قسم، فلم يمتنع الجمع بينها وبين التاء، فلما جاز الجمع بين واو (رب) و (رب) دل ذلك على أنها لم تنب عنها، ولا عوضت منها.

وفي هذه الأدلة كلها نظر، وأقربها الرابع، إن ثبت الاتفاق من الفريقين على أن الفاء وبل ليستا جارتين عند حذف (رب)، فإن الفرق بينهما وين الواو فيه بعد.

وبعد فهذه المسألة لا ثمرة لها في النحو، وإنما البحث فيها مظهر للمرتكب الأولى في ضبط القوانين خاصة، وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وجه صحيح، وما قاله الآخرون كذلك. والله أعلم. هذه مسألة تعلقت بقوله: (فجرت بعد) كذا.

ومسألة أخرى: وهو أنه لما قيد الحذف مع بقاء الجر بكونها بعد الأحرف الثلاثة دل أن ذلك الحكم لا يكون لرب بعد غيرها من حروف العطف، فلا يقال: ثم رجل لقيته، على تقدير: ثم رب رجل لقيته، ولا أو رجل لقيته، ولا حتى رجل لقيته، ولا ما كان نحو ذلك. وهذا صحيح، وكذلك أيضًا لا تحذف ويبقى عملها دون أن يكون بعد عاطف أصلًا، فلا يقال: رجل لقيته، تريد: رب رجل لقيته، وما جاء مما خالف هذا فشاذ، نحو ما أنشده ابن الأنباري، وغيره لجميل:

رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الحياة من جلله [1]

---

(١) ديوان جميل بثينة : ٩٠ .

فلا يعتد بمثل هذا في القياس.)) [1]

من هذا يتضح أن قياس الكوفيين والمبرّد بالأخص الذي هو قيد دراستي لا يعتد به ، كونه مبنيًا ، ومعتمدًا على القياس ، وقد لا يكون هذا إلّا في الشعر .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٣:٧٠٥ ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢:٧٧٤ .

ز ـ الخلاف في اسمية (أل) وحرفيتها

قال ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

وَكَالَّتي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ [١]

أشار ابن مالك في البيتين إلى ما يتعلق بـ (مَنْ) ، وبـ (مَا) ، وبـ(أَلْ) ، وبـ (ذو) ، وبـ(التي) ، وبـ(اللاَّتِي) ، والشروط التي تستعمل لها هذه الادوات أو الحروف، من حيث استعمالها للعاقل أو لغير العاقل [٢] .

والذي يراد من البيتين ما يتعلق بـ(الألف واللام) ، إذ يبين استعمالها للعاقل أو لغير العاقل ، فـ(أل) تكون للعاقل ولغيره ، نحو : جاءني القائم والمركوب[٣].

وتطرق النحاة في البيتين وما يحتويه إلى حالة (أل) فقسم من النحاة قالوا أنها اسم موصول ، وقسم قالوا أنها حرف موصول ، وقسم آخر قالوا أنها حرف تعريف ، فالذي قال أنها اسم موصول الجمهور ، والذي قال أنها حرف موصول المازني ، والذي قال أنها حرف تعريف الأخفش [٤] .

فالأدلة على أن (أل) اسم موصول هي :

---

(١) ألفية ابن مالك:١٥ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١:١٤٦.

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١:١٣٩ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي٢٥:٩.

(٤) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١:١٤٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١:١٤٦.

عود الضمير عليها في نحو: (قد أفلح المتقي ربه) ، واستحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: (جاء الكريم) ، إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي ، دخولها على الفعل في نحو قول الشاعر [١] :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرضَى حُكومَتُهُ

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أما الدليل على حرفية (أل) هو أن العامل يتخطى (أل) مثل: (مررت بالضارب) فهنا المجرور (ضارب) ، ولا موضع لـ (أل) ، إذ لو كانت (أل) اسماً لكان لها موقع من الاعراب [٢] .

فالذي اريد أن أبين في هذه المسألة قول الأخفش كما ذكرت بقوله : ((والأخفش يقول: هي حرف تعريف غير موصول هكذا نقل بعضهم)) [٣] ، وردّ الشاطبي عليه في المقاصد ، إذ قال الشاطبي : ((وذهب المازني وربما نقل عن الأخفش أنها هنا حرفية كالألف واللام الداخلة على الرجل والغلام إلا أن المازني يقول: هي حرف موصول))[٤]

(١) قائله الفرزدق وهو من البسيط ، لكن لم اعثر عليه في دوانه، ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٢:١.

(٢) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١٤٠:١ ، شرح الكافية الشافية ١٦٣:١ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي٩:٢٥.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٤٧:١ ، ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١٤٠:١ .

(٤) المصدران نفسهما والصفحات ذاتها .

إلا أن رأي الجمهور هو أنه أسم موصول ، وهذا ما قاله الشاطبي في المقاصد، إذ قال : ((وأما "أل" فالجمهور على ما قال من أنها إذا وقعت في هذا الباب اسم لا حرف، أعني إذا دخلت على الصفة الصريحة))[1]

فمن هذا الرأي ، وحسب ما يتضح أن (أل) هي اسم وليس حرف على عكس ما قاله الأخفش .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٤٤٧:١ ، ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١:١٤٠ .

س ـ الخلاف في عمل (لولا)

وبهما التحضيضَ مِزْ وَهَلا ... ألَّا، ألا وأولِيَنْها الفِعْلا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ [١]

ذكر ابن مالك في البيت الأول أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون مفعولًا لفعل مضمرٍ أو لفعل مؤخرٍ عن الاسم كقوله : هلا التقدم والقلوب صحاح .

ويبيّن ما يتعلق بـ (لولا) وعملها ، وصفاتها ، فهي و(لوما) كما عرفهما النحاة : ((حرفان من حروف الابتداء، يلزم أن يقع بعدهما المبتدأ والخبر، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره)) [٢] ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله :

لَولاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الاِبْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا [٣]

أما من ناحية النوع فـ (لولا) و(لوما) تنقسمان على نوعين :

ألأول : أن يكونا مُختصَّين بالاسم، وهذه الامتناعيَّة.

و الثاني: أن يكونا مُختصَّين بالفعل، وهذه التَّحضيضيَّة .

وهذا ما أشار إليه النحاة [٤]

---

(١) ألفية ابن مالك : ٦٠ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٩٦:٦ ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٠٧:٣ ـ١٣١١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:٤

(٣) ألفية ابن مالك :٥٩

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٠٧:٣ ـ١٣١١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:٤ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٥:١٠ . ١١ .

اما ما يخصّ التحضيض ، فالمشهور أنها أربعة وهي (لولا) ، و(لوما) ، (وهلا) ، و (ألا) بالتشديد [١] .

فأدوات التحضيض تختص بالفعل ، فلا يصح أن تدخل على الاسم ، ولكن قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولا لفعل مضمر ، أو يكون لفعل مؤخر عن الاسم ، فالمثال على الأول كقوله [٢] :

هَلاَ التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

فهنا (التقدم)مرفوع بفعل محذوف ، وتقدير الفعل هو(وجد) ، فتكون الجملة :(هلا وجد التقدم)

ومثله قول الشاعر:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضَل مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطرَى لَوْلاَ الْكمِيَّ المقَنْعَا [٣]

فكلمة (الكمي) تكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره (تعدون) ، فالجملة يكون تقديرها (لولا تعدون الكمي المقنع) ، وأما المثال على القول الثاني كقولك : لولا زيدا ضربْتُ

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٠٧:٣ ـ١٣١١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:٤ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٩٦:٦ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١١٥:١٠ . ١١ .

(٢)هذا البيت من الكامل، وهو عجز لصدر البيت (الآن بعدَ لَجَاجَتِي تلْحُونَنِي) ، وهو بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٧٨:٢ .

(٣) البيت لجرير ، وهو من الطويل ، ديوانه ٩٠٧:٢ .

فالاسم (زيداً) يكون مفعول (ضربت) [1] .

وهنا الخلاف كما ذكره الشاطبي في الضمير الذي وقع بعد (لولا) هو ضمير رفع، وليس بمجرور الموضع ، إذ قال : ((أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضمير رفع، أي في موضع رفع، فليس بمجرور الموضع، لأنه ذهب إلى أنهما يلزمان الابتداء، فأتى بلفظ اللزوم، فدل على ما ذكر))[2] .

وهذا هو رأي الأخفش ، والفراء على خلاف رأي سيبويه ، والخليل ويونس من أنه ((في موضع جر على ظاهره، فهي إذا قلت: (لولاك، ولولاه) من حروف الجر))[3].

وهذا ما أشار إليه الشاطبي ، إلّا أن هذا الرأي قد يكون مخالف على الرغم من استدلال ابن مالك على أن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض ، إذ قال الشاطبي : ((واستدل على صحة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض، وقد قالوا: ما أنا كأنت، فأوقعوا ضمير الرفع موقع ضمير الجر، فلذلك يجوز عكسه، وهو وقوع ضمير الجر موقع ضمير الرفع، واحتج الفراء بأنها لو كانت (لولا) مما تخفض لأوشك أن ترى خافضة للظاهر، ولو في الشعر، قال: وإنما قالوا: لولاك، كما اتفق ضمير الرفع والخفض في: فعلنا، وبنا، وكان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات، وأيضا فلا بد لكل حرف جر من متعلق، فأين متعلقه؟ وليس بزائد فيقال:

---

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٥١٦:٤، شرح الرضي على الكافية ٤٤٣:٤ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٠٧:٣ ـ١٣١١ ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥:٤

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٩٦:٦ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

إنه لا متعلق له، بل هو كسائر الحروف التي لا تراد، فإذا لم يكن (لولا) متعلق دل على أنه ليس بحرف جر، كما يزعم المخالف))[1] .

فعلى هذا الرأي يمكن أن نقول بما فاله الشاطبي ، ونأخذ به إلّا في حالات قد يكون الشعر وفي هذه الحالة يكون للضرورة في الكلام .

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٦:٢٠٠ .

ش ـ المخالفة في (بل) واستخدامها

قال ابن مالك:

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعَدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

وانقُل بِها للثانِ حكمَ الأوَّلِ ... في الخَبَرِ المُثْبَتِ والأَمْرِ الجَلِي [١]

في هذا الموضوع يتطرق ابن مالك على ما يتعلق بأداة من أدوات عطف النسق ، وهو بها (بل) ، فالحرف (بل) من حروف العطف ، وتعني الإضراب[٢]. و(بل) تكون مصحوبةً بـ (لكن) ، فإذا كان العطف بـ (بل) فيكون بعدهما لتقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضده لما بعدها ، فهي كـ (لكن) ، فيكون مصحوبا النفي ، والنهي ، مثل : ما قامَ زيدٌ بَلْ عمرو ، فتقرر هنا نفي القيام عن (زيد) وتثبته لـ (عمرو)

وكذلك في الاثبات والأمر تقول : لا تضربْ زيداً بل عمراً ، فيكون التقرير هنا النهي عن(زيد) ، والامر يثبت بضرب (عمرو) [٣] ، وهذا ما قال به النحاة إذ قالوا: ((مصحوبا "لكن" هما النفي والنهي.

فإذا عطفت "بل" بعدهما، فهي كلكن، يعني: لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: "ما قام زيد بل عمرو"، فتقرر نفي القيام عن زيد، وتثبته لعمرو.

ومثله:

---

(١) ألفية ابن مالك :٤٨ .

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٣٨٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٠:٢ . ١٠٢٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٩٠:٢ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٠:٢ . ١٠٢٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٩٠:٢ .

وتقول: "لا تضرب زيدا بل عمرا" فتقرر النهي عن زيد، وثبت الأمر بضرب عمرو))[1] .

أي أن (بل) تكون كـ (لكن) من حالتي الاستخدام في النفي ، والنهي في تقرر حكم ما قبلها ، واثبات نقيضه للذي بعدها .

ومن قول ابن مالك يتضح بأن (بل) يعطف بها في النفي والنهي كما ذكرت ، ويعطف بها أيضاً في الخبر المثبت ، والأمر فتتكون الفائدة منها الإضراب عن الكلام الأول ، وينتقل الحكم في هذه الحالة إلى الثاني ، فيصير الكلام الأول في هذه الحالة مسكوت عنه ، كما أنك تقول مثلاً : (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) في حالة الخبر المثبت ، وأما الأمر فنقول أيضاً : (واضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً) ، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل [2] .

وقد تطرق الشاطبي إلى هذا الرأي في (بل) فيما يتعلق بنقل الحكم فقال: ((وأتى فيه بلفظ (النقل) لأن الحكم المذكور للأول ينقل بعينه للثاني بعد ما حكم به على الأول.

لكن هذا النقل على ضربين:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٠:٢ . ١٠٢٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٩٠:٢ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣٥:٣ ، ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٣٨٣ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٠:٢ . ١٠٢٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٩٠:٢ .

أحدهما أن يكون ذكر الأول فيه مقصودًا، والحكم عليه مقصودًا، ثم يضرب عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، لقصد يقصده المتكلم في ذلك، كما تقول: زيد شجاع بل أسد، وهند بدر بل شمس.

ونظير هذا في عطف الجمل قول الله تعالى: ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [1] .

والثاني أن يكون ذكر الأول والحكم عليه غير مقصود، وإنما وقع غلطًا أو نسيانًا، فيضرب عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، كما تقول: رأيت رجلًا بل حمارًا، وأنت عبدي بل سيدي.)) [2] .

والمثال في حالة النسيان: (أنت أخي بل أبن أخي) .

وأما في الأمر نحوه : (أضرب زيدًا بل عمرًا) ، فيكون ما بعده واجب اللزوم [3].

فعلى هذا قال الشاطبي : ((فأقتضى أن ما بعد (بل) موجب لزوما، وإن كان بعد النفي أو النهي، كما أن ما بعد (لكن) كذلك. وهذا رأي الجمهور)) [4].

---

(١) سورة النمل الآية:٦٦ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٥:١٤٧.١٤٨ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٩٤:٢٤ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة والصفحات ذاتها .

(٤) المصادر السابقة والصفحات ذاتها .

وكذلك في الأمر نحوه: أضرب زيدًا بل عمرًا، وأعطني درهمين بل ثلاثة. واعلم أنه قال: "وبل كلكن" إلى أخره.))[1].

مبيّناً في ذلك رأي الجمهور ، أي أنه من باب الإلزام والوجوب ، إذ إن (كان) بعد النفي ، أو النهي ، إذ تكون (بل) كـ (لكن) ، إلا أن المبرد رأى غير ذلك ، كما أشار الشاطبي بقوله : ((وذهب المبرد إلى كونه موجبًا غير لازم، وفرّق بين (بل) و (لكن) بأن (بل) لا يتكلم بها إلا غلطًا، مثل: رأيت زيدًا بل عمرًا، أي بل (رأيت عمرًا، فغلطت، وكذلك في النفي إذا قلت: ما رأيت زيدًا بل عمرًا، أي بل) ما رأيت عمرًا، اعتمدت في الجحد على الثاني.

فقد يكون في النفي كـ (لكن) أي: بل رأيته. قال: والجيد هذا، لأن (رأيت) أقرب، فيكون معناه: بل رأيت عمرًا))[2].

إذ رأى المبرد كونه موجباً غير لازم ، إذ لا يتكلم بها إلا غلطًا .

إلا أن الرأي الصحيح غير ما رآه المبرد ، وهذا ما قال به الشاطبي ، إذ قال: ((والصحيح ما عليه الناس، لأن السماع لم يأت بما ذكر، وهو المتبع، وإنما الوجه إتباع ما اتفق الناس عليه، وما دل عليه كلام العرب، وأيضًا لو كان كما يقول المبرد لجاز في (ما) الحجازية أن تقول: ما زيد قائمًا بل قاعدًا بناء على بقاء النفي، وأن

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)٥:١٤٧-١٤٨ ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٩٤:٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢:١٠٢٠ . ١٠٢٢ ، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢:٣٩٠ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٩٤:٢٤ .

التقدير: بل ما هو قاعدًا، وهذا أليس بمقول باتفاق، وإنما كلام العرب على الرفع في (قاعد) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفي))[1].

(١)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ١٤٨:٥ ، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٤:٩٤ .

الخـاتمة

الخاتمة :

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه اجمعين .

إن كتاب المقاصد الشافية يعد من أهم مصادر النحو لما فيه من مادة لغوية غزيرة ، و يمكن أن أُجمل ما يخصّ كتاب المقاصد وكيفية عرض المسألة النحوية وهي على النحو الآتي :

١_ نلاحظ أن الشاطبي يطيل في عرض المسألة النحوية ، وذلك لما يحمله الإمام الشاطبي من علمية موسوعية فذة فهو ليس نحوياً فقط بل هو عالم أصولي فذ ، فتراه يؤصل المسألة تأصيلا نحويا وافيا.

٢- كثرة الشواهد النحوية في كتابه المقاصد الشافية.

٣- كثيراً ما نلاحظ أن الشاطبي ينبه على المسائل التي ليس لها شأن في النحو، فتراه يخرج من خصوصية بحثه ، ويبين بعد عرضها أنها ليس من النحو في شيء

٤- إن المقاصد الشافية تضمن في شرحه كثيراً من مبادئ التحليل النحوي ، وأصوله ؛ لهذا يجب ان يهتم به الباحثون ، وهو منهج اعتمد الشاطبي ليقوي آراءه

٥- اعتماده في شرح المسألة النحوية على مصادر النحو الأولية ، وهو منهج العلماء المتقنين فضلاً عن أن هذا الأمر عكس سمعة اطلاعه وتمكنه من النحو ومصادره .

٦- نحا الشاطبي في كثير من مخالفاته منحى ابن مالك الذي على منهجه بالرصانة؛ ولهذا تجده يشيد بابن مالك في أكثر من موطن .

٧- في ضوء متابعة الشاطبي لوحظ أن مخالفاته للبصريين كانت تتعلق بالأصول النحوية .

٨- له نظرة خاصة بالضرورة الشعرية بين هل يرفضها أم يقبلها، وكيف يوجه الرفض أو القبول .

٩- السماع أصلاً من أصول النحو بل يعدّه الأول في كونه مصدراً مهماً من مصادر تلقي الاحكام النحوية و تقعيدها ، وأن التعليل النحوي إنما يكون بسبب السماع .

١٠- الشاطبي يُكثر من الاستشهاد بالشعر، ويذكر اسم الشاعر في أكثرها ، واهتمامه به ليكون متكأ له في أن تنال مخالفاته القبول .

١١- يرفض بالاستشهاد بالحديث المنقول بالمعنى ، وهذا يكون منهجه بالاستشهاد بالحديث النبوي وسطاً بين يجيز على الاطلاق ، ويمنع على الإطلاق .

١٢- هناك استدراكات للشاطبي على سيبويه في المسائل النحوية ، وهو ما يعكس العلمية التي يمتلكها وجعلته مؤهلاً لهذه الاستدراكات .

١٣- الشاطبي وافق الكوفيين في مسائل نحوية عديدة على الرغم من أنه بصري المذهب ، لما يراه من قرب آراء الكوفيين الى الصواب ، ومن النتائج التي أخلص فيها من انهاء هذا البحث أن هناك مجالات واسعة تنتظر من يميط الستار عنها في علوم متعددة في كتاب (المقاصد الشافية) ولاسيما في الآراء الغزيرة التي نجدها من هذا العالم الكبير ، ولهذا أنصح طلبة العلم إلى الغوص في اغوارها .

هذا وإن العمل لم يكن قد وصل الى درجة الكمال ؛ لأن الخطأ وارد في كل عمل مهما حاولت تجنب الخطأ ، وإن كان العمل مصيباً فذلك فضل الله تعالى عليّ وإن الغاية إحياء تراثنا العربي النحوي لسلف أمتنا ، وإن كان غير ذلك ، فاسأل الله أن يغفر لي ويتجاوز عني .

فأدعو الله تعالى أن يتقبل عملي خالصاً لوجهه تعالى، وأن يوفقني لخدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم والحمد لله في الأول والآخر.

الباحث

ثبت

ثبت المصادر والمراجع

- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، دار التعاون.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

- شرح المفصل : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)

– شرح تسهيل الفوائد : لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري ، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .

، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

- اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بـ «تحرير النشر» : لمصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري (المتوفى: ١١٥٦هـ) ، دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود ، الناشر: دار أضواء السلف ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : لأبي البقاء العكبري الحنبلي (المتوفى: ٦١٦ هـ) ، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم ، دار ابن رجب ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) ، تحقيق : أنس مهرة ، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

- الإحاطة في أخبار غرناطة : لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (المتوفى: ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه: أبو العباس القرطبي ضياء الدين أحمد بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي (٥٧٨ هـ - ٦٥٦ هـ) ، المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب ، دار النوادر، دمشق – سوريا ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : لإبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ ، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق ، أضواء السلف – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- أرشيف ملتقى أهل الحديث ، رابط الموقع: http://www.ahlalhdeeth.com.

- أسد الغابة : لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
- أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه : للذهبي (٧٤٨ هـ) ، تحقيق : عواد الخلف ، الناشر: مؤسسة الريان ، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة :لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ .
- الاعْتِصَام : لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) ، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن عفان، السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- الأعلام للزركلي : لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه

(الإصباح في شرح الاقتراح) ، دار القلم، دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .

-الكتاب : لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت .

- أمالي ابن الشجري : لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) ، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م .
- الأمالي لليزيدي ، المكتبة الشاملة .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، الناشر المكتبة العلمية– لاهور .
- الانتصار لسيبويه على المبرد : لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
- الأنساب : لأبي سعد السمعاني ، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ – ١٩٨٨م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين : لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
- إيضاح الوقف والابتداء : لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- البديع في علم العربية : لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .
- برنامج المجاري : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (المتوفى: ٨٦٢هـ) ، المحقق: محمد أبو الاجفان ، دار الغرب الاسلامي - بيروت/ لبنان ، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٩٨٢م/ ١٤٠٠ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .

- البلاغة العربية : عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ) ، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان/ بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري .
- تاريخ دمشق : لحمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي، المعروف بابن القلانسي (المتوفى : ٥٥٥هـ) ، المحقق : د سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، لصاحبها عبد الهادي حرصوني - دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) ، المحقق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية : لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي المكتبة الشاملة .

- التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في ((المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)) : لمحمد عدنان جبارين ، تقديم : الأستاذ الدكتور فيصل ابراهيم صفا ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع إربد – الأردن ، الطبعة الأولى – ٢٠١١م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان الأندلسي ، المحقق: د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ، الطبعة: الأولى
- التطبيق النحوي : للدكتور عبده الراجحي ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى : عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان .
- التعليقة على كتاب سيبويه : للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) ، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- تفسير البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.زكريا عبد المجيد النوقي ٢) د.أحمد النجولي الجمل ، الناشر دار الكتب العلمية ، سنة النشر ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م ، مكان النشر لبنان/ بيروت .

- تقريب التهذيب : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: محمد عوامة ، دار الرشيد – سوريا ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرازق الحديثي – أحمد مطلوب ، مراجعة: د. مصطفى جواد ، مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م .
- تهذيب الأسماء واللغات : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- توجيه اللمع : لأحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ .
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، رسالة ماجستير :لنبيل كريم محمود ، كلية التربية / جامعة السليمانية ، ١٤٣١ ـ ٢٠١٠م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي ،الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- الثقات لابن حيان : لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية ، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية ، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.
- جامع الدروس العربية : لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الجدول في إعراب القرآن الكريم : لمحمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) ، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ .
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب : لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ) ، اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين ، مؤسسة المعارف، بيروت .

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
- حجة القراءات : لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ – ١٩٨٢، تحقيق : سعيد الأفغاني ، موقع شبكة مشكاة الإسلامية ، http://www.almeshkat.net/
- الحجة في القراءات السبع : للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت ، دار الشروق – بيروت ، الطبعة: الرابعة ،١٤٠١ هـ
- الحدود في علم النحو : لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ ، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى: ٥٢١هـ) ، المكتبة الشاملة .

- خطاب الماردي ومنهجه في النحو : لحسن موسى الشاعر ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون– رجب– ذوالحجة ١٤٠٨هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق
- دراسات في النحو : صلاح الدين الزعبلاوي ، مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، المكتبة الشاملة .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ) ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة .
- ديوان ابو تمام : المكتبة الشاملة
- ديوان أبو زبيد الطائى جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، مط / المعارف - بغداد ، http://www.moswarat.com/books_view_١٣٥٧.html .
- ديوان الأخطل، الشاملة بكتب الجامع الكبير للتراث فقط غير مفهرسة .

- ديوان الحماسة :المكتبة الشاملة .

- ديوان الراعي النميري : المكتبة الشاملة .

- ديوان المتنبي : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة . بيروت .

- ديوان امرِئ القيس: لامْرُئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م) ، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

- ديوان جرير: لجرير بشرح محمد بن حبيب ، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف، القاهرة – مصر ، الطبعة الثالثة .

- ديوان جميل بثينة ، المكتبة الشاملة .

- ديوان حسان بن ثابت ، مصدر الكتاب: موقع أدب www.adab.com .

- ديوان رؤبة : لرؤبة بن العجاج ، تحقيق : الدكتور ضاحي عبد الباقي محمد ، مراجعة : محمد علي مكي ، جمهورية مصر العربية ، مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمجمعات واحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى ، لمحقق: علي حسن فاعور ، الناشر: دار الكتب العلمية ، سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٨ .

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري : للَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ) ، اعتنى به: حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال فى أسماء الرّجال»: لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠ - ١٠٢٥ هـ) ،ا لمحقق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس) ، الطبعة: الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

الرسائل والأطاريح

الرسائل والأطاريح:

- السبعة في القراءات : لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) ، المحقق: شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (المتوفى: ٧٠٣ هـ)

، حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي، تونس ، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢ م .

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي هو كتاب شرح أمالي القالي : لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني] : لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ) ، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- سير أعلام النبلاء : لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، دار الحديث- القاهرة ،الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ) ، علق عليه: عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية، لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- شرح ابيات مغني اللبيب : لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة : (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى) ، سنة النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ) .
- شرح الأجرومية : لأبي مُحمَّدٍ، صالحُ بنُ مُحمَّدٍ بنِ حسنٍ آلُ عُمَيِّرٍ، الأسمريُّ، القحْطانيُّ .
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» : لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : الد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي على الكافية : لرضي الدين الأستراباذي ، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة

العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جميع حقوق الطبع محفوظة ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م جامعة قاريونس .

- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» : لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م .
- شرح ألفية ابن مالك للحازمي: لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي .
- شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ ، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية ، http://www.islamweb.net .
- شرح الكافية الشافية :لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- شرح المقدمة الآجرومية في النحو : لمحمد حسن عبد الغفار، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net .

- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي : لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) ، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة) ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.
- شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع : لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ) ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة .
- شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) : ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ) ، دار القلم – بيروت .
- شرح ديوان المتنبي : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة – بيروت .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

- شرح شواهد المغني : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) ، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- شرح كتاب سيبويه : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) ، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م .
- الشعور بالعور : لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) ، المحقق: الدكتور عبد الرزاق حسين ، دار عمار - عمان - الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨هـ .

- الشواهد النحوية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي، أطروحة دكتوراه، للدكتور عامر عبد العزيز خليل الساطوري، كلية التربية/ جامعة الأنبار، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- ضرائر الشِّعْر : لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، المحقق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م .
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك : لإبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: لمحمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم : لعبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي (المتوفى: ٧٨٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، الناشر: المكتبة العصرية – صيدا بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .
- طبقات النحويين واللغويين : لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية ، دار المعارف .

- العُدّة في إعراب العُمدَة : لبدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه ، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) ، دار الإمام البخاري – الدوحة ، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ) .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣ هـ) ، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م
- علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) ، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات : لمحمد سالم أبو عاصي ، الناشر: دار البصائر – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- عمدة الكتاب : لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

- غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، الطبعة : عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .
- غيث النفع في القراءات السبع : لعلي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ) تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ) ، المحقق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ص. ب: ٥٧٨٧/١١٣ ، الطبعة: ٢، ١٩٨٢ .
- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية : لمحمد حبش ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

القرآن الكريم .

- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر : لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ) ، عُني به:

بو جمعة مكري / خالد زواري ، دار المنهاج – جدة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م .

- قواعد الشعر : لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ) ، المحقق: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن، جدة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- الكنز في القراءات العشر : لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ) ، المحقق: د. خالد المشهداني ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- اللمحة في شرح الملحة : لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

- مجاني الأدب في حدائق العرب : لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: ١٣٤٦هـ) ، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ، عام النشر: ١٩١٣م .
- المذكِّرَات النَّحْوِيَّهْ شَرْح الأَلفيَّهْ : للدّكتور: عبدالرَّحمن بن عبدالرَّحمن شُمَيْلَة الأَهدل المدرِّس بمعهد الحرم المكِّي الشَّريف ، على ألفيَّة الإمام / أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله جمال الدّين بن مالك الطَّائي الْجَيَّاني (المتوفى سنة (٦٧٢) هجرية) .
- المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل ، المحقق: د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ، الطبعة: الأول(١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ) .
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الثانية ،١٩٨٧م .
- المسند الموضوعي الجامع للكتب العشر: لصهيب عبدالجبار، المكتبة الشاملة .
- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) ،

المحقق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

المصادر والمراجع

- مع الشاطبي في مباحث من علوم القرآن : لشايع بن عبده بن شايع الأسمري المكتبة الشاملة .
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب :لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، المحقق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- معجم الشعراء : للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (المتوفى : ٣٨٤ هـ) ، بتصحيح وتعليق :الأستاذ الدكتور ف . كرنكو ، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- معجم الشعراء العرب : تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية .
- معجم القواعد العربية : لعبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: ١٤٢٣هـ) ، المكتبة الشاملة .
- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»: لعادل نويهض ، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد ، مؤسسة نويهض الثقافية

للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .

- المعجم المفصل في شواهد العربية : للدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ : لمحمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ) ، الناشر: دار الجيل – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) . مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: السابعة ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، (توفي ٧٤٨) ، تحقيق : بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس ، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت ، سنة النشر ١٤٠٤.

- المفضليات : لعلي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (المتوفى: ٣١٥هـ) ، المحقق: فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» : لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- المقتضب : لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) ، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت .

- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه موجز في ياءات الإضافة بالسور : لعمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (المتوفى: ٩٣٨هـ) ، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- ملاحق تراجم الفقهاء الموسوعة الفقهية ، المصدر: www.islam.gov.kw ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
- ملتقى أهل اللغة : رابط الموقع: http://ahlalloghah.com .
- الممتع في صنعة الشعر : لعبد الكريم النهشلي القيرواني ، المحقق: الدكتور محمد زغلول سلام، أستاذ اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، منشأة المعارف، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية .
- مناهل العرفان في علوم القرآن : لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة: الطبعة الثالثة .
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» ، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان

الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي ، الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا ، الطبعة:الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

- نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني ، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني ، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل ، دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى ،١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م .
- النحو الوافي: لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة .
- نزهة الأبصار بطرائف الأخبار والأشعار : لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن درهم (المتوفى: ١٣٦٢هـ) ، دار العباد – بيروت .
- نزهة الألباب في الألقاب : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى:١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – لبنان ص. ب ١٠، الطبعة:،الجزء: ١ –

الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٢ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٣ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٩٧، الجزء: ٥ – الطبعة: ١، ١٩٩٧.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج : لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (المتوفى: ١٠٣٦ هـ) ،عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة ، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا ، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .
- وفيات الأعيان و انباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، (توفي ٦٨١هـ) ، تحقيق احسان عباس ، الناشر دار صادر – بيروت ، الطبعة : الجزء: ١ – ٢ – ٣ –٦ الطبعة: ٠، ١٩٠٠ ، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٧١ ، الجزء: ٥ – ٧ الطبعة: ١، ١٩٩٤ .

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic

Al-Shatby's Violations (d. ٧٩٠ AH) grammatical for Al-Basrain in his book Al-Maqasid Al-Shafi'ah in Explaining Kafeia Summary
A study and Verify from pure feminine plural to the accusatives

A dissertation Submitted By :

Yaseen Jumm'a Mahmood-Al-Heety

To the council of the college of Education for Humanities in partial fulfilment of the requirements for the degree of dectorate in Arabic language and literature

Supervised by:

Prof. Dr. Ali Mutar Al-Dulamiee

M ٢٠٢٠ **H ١٤٤١**

Summary

In the name of Allah the Merciful

Praise be to God, Lord of the worlds, and the best of prayers, and the best of prayer has been delivered to the master of creation and the teacher of all people.

And after: It is from the nature of the Islamic and Arab nation that it was made to preserve its Arabic language, and take care of it because of its importance in knowing the secrets, miracles of the verses of the Noble Qur'an, its wording, and its whereabouts, and we must know or revive our Islamic heritage, and be aware of what was written, The first of the predecessors familiarized him with the status of sciences and various knowledge, and one of the most important things that related to our science and our heritage was what was left by the predecessors of the Arab scholars in all aspects of the Arabic language in terms of sound, exchange, grammar, significance and glossary, and for this it is hidden towards

grammatical study, specifically when Our predecessors from the Arab scholars in the book (Al-Maqasid Al-Shafi'ah Fi Sharh To summarize the sufficiency) of Imam Abi Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatby (d. ٧٩٠ AH), so the subject of my study (Al-Shatbi's Violations (d. ٧٩٠ AH) was the grammatical visibility of his writers in Al-Maqasid Al-Shafi'ah in Explaining the Necessary Compendium). His grammatical views contradict the Basrien and their imams in grammar, such as Hebron, Sibawi, Al-Mubarrad, and other grammarians.

After relying on God, I studied the violations of Imam Al-Shatby for the sighted, and before the study a preliminary chapter was held in which it was known as (Imam Al-Shatby, and his method), and this introduction contained two topics, presented in the first topic a definition of (Imam Shatby and some aspects of his biography), and in the topic The second (Imam Al-Shatby Curriculum) was presented, after which it moved to the study whose subject required it to be composed

of three chapters, and was devoted in the first chapter to the relation of Al-Shatby's contradiction to the visuals in the names, by examining the opinion of one of the Basrah's visuals, such as Hebron, for example, and showed the source of the conflict between His opinion and that of Shatby offered what he depended on What to go to what he saw and so I did in everything that Al-Shatby violated the grammar of the visual doctrine in every grammatical issue that I studied, as was the case in the second chapter, I have already devoted it, and the related views of the grammarians of the visual doctrine, and what Imam Shatby disagreed with, explaining The reasons for the dispute, its authorization, reason, and success in it, and its prevention, and the third chapter has been devoted to tools and letters used in the Arabic language, indicating what the visual grammarians went to, and what Al-Shatby disagreed with and the reason for what both parties went to, and I would like to show that these issues are not all mentioned by the imam

Shatby in his book, and so many, I have chosen from them a selection that fulfills a purpose and draws the attention of students to this great scientific field. Here, it is necessary to show the effort, method, and style of Al-Shatby in his violations of the grammatical views of the visionaries, and how to respond to them, as Imam Shatby used in his violations of the grammatical views the evidence from the Qur'anic verses and its various unpopular readings, and used the noble prophetic hadith to explain his violations to others, as well as the Arab poetry that He adopted it in establishing the dispute he saw, as well as some of the phrases that I heard from the Arabs as well, as they were used by evidence that reinforces what he went to and contradicts them in its grammatical violations of the visionaries and others.

As for monitoring these violations with him, they were in the words or phrases that followed him, and I indicated that what was meant by them is a violation of others, including for

example: his saying (and the correct one), or (and this is not the subject of a statement), or (and the most correct) and other statements that Shatby used to respond to Grammar and disagrees with opinions unique to them.

And because the issues are not from one chapter in each chapter, I mentioned them not arranged in their chapters, but rather arranged according to the alphabet, because their presentation required this arrangement, but the whole of them is the separation, since they all belong to the chapters of the chapter title, so what was the reason I put in the separation of names, What was the matter of the verbs I put in its second chapter, and the third chapter in which the tools and letters were put.

After completing the chapters of the thesis, I wrote the conclusion and results of the study that I submitted, and what I found as a grammatical effort for Shatby in his violations, and then I wrote a summary in English of the subject of my studies

and what related to it in detail. I believe that it is necessary for me to give thanks and respect to everyone who helped me or assisted in order to get this thesis out correctly and rightly, and I especially mention my professor supervising it which is (Professor Dr. Ali Matar) for what he put in that effort so God rewarded me for me all the best And after: This effort that I made is not long and tedious, or short, disruptive, and I spent a long time on it, so I ask God Almighty to help me with what I have done, for he does not reconcile except from those who have glory be to Him, and finally, perfection belongs to God alone, so ask God Almighty to forgive me and transcend About me, and please excuse my distinguished professors, and our last prayer is, Praise be to God, Lord of the worlds.

Researcher